ماكاروفا

التطور الاقتصادى للمجتمع الاشتراكى



ماكاروفا

النطور الاقتصادى للمجتمع الاشتراكى

دار التقدم
موسكو

١ ـ الاشتراكية لا تظهر بنفسها ، بل يجب بناؤها

من قديم الزمان يحلم الناس بالاشتراكية. وهم منذ ان ظهرت الملكية الخاصة في المجتمع ومنذ انبثاق طبقة الأغنياء الذين اخذوا يستغلون ويضطهدون الفقراء، بدأوا بالتفكير بتكوين نظام عادل يعمل فيه الجميع ويتمتع فيه كل فرد بظروف حياتية لائقة بالانسان. ومع تطور المجتمع تغيرت كذلك المفاهيم عن النظام العادل. وكانت الاشتراكية لقرون عديدة حلماً بعيد المنال والتحقيق، ولم يكن للآراء عن الاشتراكية طابع علمي. ولم تكن تلك المفاهيم عن المجتمع الجديد تتصف وحدها بطابع غير علمي وطوبائي وحسب، بل كانت هذه صفة الآراء عن اسلوب ايجاد ذلك المجتمع.

وقد خيل للاشتراكيين الطوبائيين انه يكفي لظهور الاشتراكية ارادة الناس الخيرة في الامتناع

عن الاستغلال وفي البدء جميعاً بالعمل وتوزيع المنتوجات بالعدل والتساوي. ولكن حلم الجماهير الشعبية لم يتحول الى واقع، وظل المجتمع لقرون عديدة وعديدة يتطور على اساس الملكية الخاصة واستغلال الانسان لاخيه الانسان. ومع ظهور الاشتراكية العلمية صارت جماهير الشعب تنظم نفسها للنضال ضد النظام الاستغلالي.

وتمكن صياغة المحتوى الاقتصادي للاشتراكية العلمية في بضع كلمات: الغاء الملكية الخاصة وتطوير الملكية الاشتراكية الجماعية لصالح جماهير الشعب الواسعة.

فما هي اذن الملكية ولماذا تخصص لها هذه المكانة وتعطى لها هذه الاهمية الكبيرة في الاشتراكية العلمية؟

اجتازت البشرية في تطورها اشكالا عديدة متعاقبة من التنظيم الاجتماعي. وكانت التغيرات في انتاج الخيرات المادية هي الاساس لتناوب هذه الاشكال كلها. لا بد للناس لكي يحيوا من الحصول على الطعام والملبس والمسكن. وعمل الانسان هو الذي يخلق هذا كله. ونشاط الناس العملي من اجل خلق مقومات

الحياة الضرورية يسمى الانتاج. كل انتاج يفترض عمل الانسان ومادة العمل ووسائل العمل. الناس في مجرى العمل يكيفون ويغيرون مواد الطبيعة بغية سد حاجاتهم. وتلعب ادوات العمل بصورة خاصة دورا كبيرا في تطوير الانتاج المادي بصفتها تلك الوسائل التي يعالج الانسان بواسطتها ما تمنحه الطبيعة. ولقد سار تطور المجتمع البشري مع تطور ادوات العمل. من عصا وحجارة الانسان البدائي الى المكائن والاجهزة المختلفة المعقدة جدا للانتاج الحديث. ولكن ثروات الطبيعة مهما كانت عظيمة، وادوات العمل مهما كانت متقنة ما هي الا اشياء ميتة حتى تمسّها يد الانسان. الشرط الضروري لكل انتاج هو توحيد القوى العاملة، أي قدرة الانسان على العمل، مع ادوات العمل ومواد العمل أي مع وسائل الانتاج. القوة العاملة ووسائل الانتاج يؤلفان بتأثير متبادل قوى المجتمع الانتاجية. القوى الانتاجية تشكل جانبا واحدا من الانتاج المادي، ومستوى تطورها هو الدليل على درجة سيطرة الانسان على الطبيعة.

لا يستطيع الانسان بمفرده ان يكافح الطبيعة وان يخضعها لنفسها. وعاش الناس دائما في مجموعات

وقبائل ومجتمعات. وتتكون بين الناس بعضهم بالبعض الآخر، دائما وخلال عملية الانتاج، علاقات معينة. علاقات الناس في انتاج الخيرات المادية وتوزيعها هي العلاقات الانتاجية التي تكوّن الجانب الآخر من الانتاج الاجتماعي. والعلاقات الانتاجية هي ذلك الشكل الذي توجد وتتطور فيه القوى الانتاجية. يفترض الانتاج دائماً ملكية المنتوج واستملاك الناس اياه. ومع ذلك فان لملكية وسائل الانتاج الاهمية الحاسمة لتحديد طبيعة العلاقات الانتاجية والانتاج الاجتماعي برمته. وتتوقف كيفية توزيع المواد المنتجة على طبيعة اليد التي تملك وسائل الانتاج.

الملكية هي امتلاك الخيرات المادية داخل المجتمع وبواسطة المجتمع. وكما لا يمكن ان تتطور اللغة لدى الشخص الذي يعيش بمفرده كذلك لا يمكن ان تكون هناك ملكية لمن يعيش خارج المجتمع. ويشترط مستوى تطور القوى الانتاجية نوعية الملكية، أي في يد من تكون وسائل الانتاج، وكذلك نوعية كل العلاقات الانتاجية في انتاج وتوزيع المنتجات الضرورية لحياة الناس. هكذا مثلا كان الناس البدائيون

يستخدمون في البدء ادوات للانتاج غاية في البساطة، كالحجارة والعصا والحجارة المشدودة الى طرف العصا. وبواسطة ادوات الانتاج الساذجة هذه استطاعوا صيد الحيوانات بصورة جماعية فقط. وكانت الغنيمة المشتركة تؤكل بصورة جماعية. ثم تعلم الناس استخدام النار وبعد ذلك بآلاف كثيرة من السنين تعلموا اقتداحها ايضا. ولم يستطيعوا استعمال ادوات العمل البسيطة جداً الا بصورة مشتركة. لم يكن بمقدور الأنسان ان يجابه بمفرده الطبيعة المحيطة به. كانت ادوات العمل هذه تعود الى الجميع ونتائج الصيد كانت تعود الى الجميع وتقتسم بالتساوي. في المجتمع البدائي كانت الملكية الجماعية، كان نظام المشاعة البدائي الذي فرضه المستوى الواطئ لتطور وسائل الانتاج وفرضته تبعية الانسان الكاملة للطبيعة وذلك المستوى المنخفض للحياة حيث كان الجوع ظاهرة غالبة.

ولكن الانسان حصل مع تطور وسائل الانتاج على امكانية انتاج كمية من المنتجات اكثر نسبياً من الحد الادنى اللازم لادامة الحياة. وبذلك صار من النافع امتلاك العبيد. واصبحت الجماعات والقبائل حين

تهاجم جماعة اخرى لا تقتل الاسرى او تأكلهم بل جعلتهم يشتغلون لصالحها. واستطاع قادة ورؤساء القبائل او الجماعات الاستئثار بفائض المنتجات وضمها الى ملكيتهم الخاصة. وظهرت بالتدريج الملكية الخاصة لادوات العمل ومنتجاته.

ويتنوع العمل نفسه من جيل الى جيل ويصبح اكثر اتقانا وذا جوانب مختلفة. واكثر ادوات العمل قدما هي ادوات صيد الحيوانات والاسماك. وفيما بعد، اضيفت الى صيد الحيوانات والاسماك تربية المواشي والزراعة وبعدها الغزل والحياكة وصهر المعادن وتكييفها وصناعة الفخار والتجارة والملاحة والحرف المختلفة.

وجد نظام المشاعة البدائي لمدى بضع مئات الآلاف من السنين. وبعد ذلك ومع تطور ادوات العمل الجديدة، ومع ارتفاع انتاجية العمل في تخوم الالف الرابع والثالث قبل الميلاد، ظهرت دول الرق القديمة (ما بين النهرين ومصر)، التي ظلت قائمة حتى القرن الثالث والقرن الخامس الميلادي. فنظام الرق اذن وجد لفترة ٤٠ ــ ٥٠ قرنا. وهذا يعني ان عهد

الرق كان اقصر بكثير من نظام المشاعة البدائي. وسبب هذا هو التطور الاكثر سرعة لقوى الانتاج.

بعد قرون عديدة من تطور وازدهار نظام الرق بلغ مرحلة انحطاطه واخلى مكانه لنظام اكثر تقدمية هو الاقطاع. وبعد ان وجد الاقطاع بضع مئات من السنين شاخ هو كذلك، وفي اوقات مختلفة في اقطار اكثر تطورا حلت محله الرأسمالية. ويؤدي تطور الرأسمالية الى ظهور المصانع والمعامل الضخمة والاحتكارات القوية التي تضم الى الانتاج عشرات ومئات الآلاف من العمال. وتنشأ في الرأسمالية شبكة كثيفة من وسائل المواصلات المختلفة المتنوعة الضرورية لربط كل فروع الاقتصاد داخل القطر وعلى النطاق العالمي. وتتشعب فروع شبكة المشاريع التجارية المختلفة والبنوك، التي تربط مختلف فروع الاقتصاد والانتاج بالاستهلاك.

ولقد سار تطور قوى الانتاج في وقت واحد مع ظهور وتعقد التقسيم الاجتماعي للعمل. واخذ الانتاج الاجتماعي بالانقسام الى زراعة وتربية المواشي. ثم اخذت تنفصل الحرف المختلفة . وبدأت فروع

الصناعة المختلفة بالظهور والنمو. وانفصلت التجارة عن الانتاج وصارت تنتشر وتتوسع لا داخل بعض الاقطار وحسب بل بين الاقطار والدول، أي التجارة العالمية.

وقد ربط التقسيم الاجتماعي للعمل بتناميه وتعمقه جوانب الانتاج المختلفة بعضها بالبعض الآخر بصورة اوثق فأوثق وجعل بعضها متعلقة بالبعض الآخر. ففي الانتاج الحديث لا يمكن انتاج اي شيء من البداية حتى النهاية في معمل واحد. فعشرات ومئات المشاريع تنتج اشياء مختلفة لصنع شيء ما جاهز للاستعمال. مثلا تشترك في انتاج السيارات او الآلات او الملابس او الاحذية فروع متنوعة جدا من الزراعة والصناعة المستخرجة للمواد والمحولة لها. اتساع وتغلغل التقسيم الاجتماعي للعمل يجعلان الانتاج انتاجا جماعيا حقا أي مترابطا في وحدة لا تنفصم ومنتجا للبضائع من اجل استهلاك المجتمع بأسره.

الا ان هذه الجماعية الفعلية لقوى الانتاج تكون في تناقض يتفاقم باستمرار مع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. ويصبح الانتاج ضخما، ويوحّد بين عشرات ومئات

المشاريع وآلاف الناس العاملين فيها. ولكن بضائع هذا الانتاج تعود الى زمرة من الرأسماليين وغيرهم من كبار المالكين الذين قد لا يؤلفون سوية غير اقل من عشر مجموع السكان. ولا يمكن حل التناقض الرئيسي للانتاج الرأسمالي الحديث بين صفته الاجتماعية والشكل الرأسمالي الخاص للامتلاك الا عن طريق تصفية الملكية الخاصة. لقد بلغت القوى الانتاجية تلك الدرجة من التطور التي اصبحت عندها، على النطاق العالمي، جاهزة تماما لاقامة الملكية الجماعية الاشتراكية لها.

وهكذا تكمن جذور الاشتراكية العلمية عميقا في الانتاج المادي، بينما يكون مذهبها الاقتصادي في ارتباط مباشر بتطور الملكية وبخلق الظروف لتصفية الملكية الخاصة واقامة الملكية الجماعية.

قبل مائة عام اتهم الاستغلاليون مؤسسي الاشتراكية العلمية ماركس وانجلس بتهمة تزعم انهما ارادا تصفية لا الملكية الخاصة وحسب بل الملكية بصورة عامة. ولكن هذه تهمة باطلة، لان الملكية هي شكل اجتماعي، هي تلك العلاقات الانتاجية الاقتصادية بين الناس التي يجري فيها انتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك الخيرات

المادية. ان الملكية هي علاقات تنشأ بين الناس خلال انتاج وتوزيع الخيرات المادية. وكما أنه يستحيل محو الانتاج الذي لا يمكن للمجتمع البشري ان يعيش بدونه، كذلك يستحيل محو هذا الشكل الاجتماعي او ذاك الذي يتحقق فيه وبواسطته انتاج الخيرات المادية. ان ملكية وسائل الانتاج هي نظام معين تاريخيا من العلاقات الانتاجية، هي جوهر كل الاشكال الاقتصادية لانتاج وتبادل وتوزيع المنتجات. وهذا يعني ان الملكية شكل اجتماعي للانتاج والامتلاك، وهي تعبر لا عن علاقة الناس بالطبيعة وانما عن العلاقات الانتاجية الاجتماعية للناس بعضهم بالبعض، التي تتكوّن في مجرى انتاج وتوزيع الخيرات المادية.

فلو كانت الملكية تعبر عن علاقة الانسان بالطبيعة وعن طريقة امتلاك خيراتها ودرجة استيلاء الانسان على الطبيعة، اذن لتباينت المجتمعات احدها عن الآخر بمستوى تطور التكنيك لا بطريقة الانتاج ولا بالشكل الاجتماعي لانتاج الاشياء وتوزيعها. آنذاك ما كانت لتتميز جمهورية المانيا الدمقراطية الاشتراكية بشيء عن جمهورية المانيا الاتحادية حيث تسود الاحتكارات

الرأسمالية الضخمة. ولوجب عند تصنيف المجتمع من حيث مستوى التطور التكنيكي الجمع في مجموعة واحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والجزائر وغانا ومالي وغينيا وغيرها من الدول المتحررة المستقلة وبين روديسيا الجنوبية وانغولا وغيرهما من الاقطار المستعمرة التي ما تزال تحت نير الامبرياليين.

ان الملكية بصفتها شكلا اجتماعيا معينا تاريخيا من اشكال انتاج وتوزيع (استملاك) الخيرات المادية، هي عبارة عن الاساس الاقتصادي للاشتراكية العلمية. والدعوة الى تصفية الملكية الخاصة واقامة سيادة الملكية الجماعية ومحو كل استغلال الانسان من قبل الانسان على اساس ذلك، انما هي مهمة اساسية لكل الناس المناضلين من اجل سعادتهم والمعترفين بالاشتراكية العلمية ايديولوجية لهم.

واذ يرى العلماء البرجوازيون خطرا يهددهم من جرّاء فهم الكادحين فهما صحيحا صفة المجتمع وسبل النضال من اجل القضاء على الاستغلال ومن اجل اقامة النظام العادل، يحاولون بكل وسيلة تغطية الاسباب الحقيقية للظروف العصيبة الغاشمة لملايين

الكادحين وتوجيه طاقة هؤلاء للبحث عن الحياة الافضل في الدروب الضالة. وهكذا يتقدم كثير من المفكرين البرجوازيين المعاصرين بما يسمى بـ«الموقف الاقتصادى» من دراسة الظواهر الاجتماعية.

ولكن «موقفهم الاقتصادى» هذا ينحصر في تكنيكية مجردة. فهم يعزون كل علاقات الناس الانتاجية الاقتصادية المعقدة في مجرى انتاج وتوزيع الخيرات المادية الى التكنيك، الى مستوى التطور التكنيكي، وعلى هذا الاساس يضعون نظرية «المجتمع المصنع الواحد» وبهذا يطمسون الاختلافات والتناقضات الجذرية بين الاشتراكية والرأسمالية. فمثلا، يكتب العلماء الاميركان ان شبح الشيوعية في ايامنا ليس هو الذي يطوف باوروبا، بل بالاحرى ان التصنيع المتطور هو الذي يواجه العالم كله في اشكال متعددة.

كما وضع العلماء البرجوازيون على نفس هذا الاساس جدولا لتطور المجتمع البشري يدخلون بموجبه فيما يسمى «بالمجتمع التقليدى» مجتمع الرق للعالم القديم ومجتمع القرون الوسطى (الاقطاع) والهند والصين في اربعينيات القرن العشرين وجزءا كبيرا

من اقطار افريقيا الحالية. وتتصف المرحلة الخاصة لـ«بلوغ النضج» بارتفاع حصة الاحتياطي في الدخل الوطني من ٥ الى ١٥ — ٢٠ ٪ وكما لو ان مرحلة «المستوى العالي من الاستهلاك الشعبي» تتميز بان قطاعات الاقتصاد الرئيسية تنتقل الى انتاج بضائع الاستهلاك الطويل والخدمات.

وما يسمى بـ«الموقف الاقتصادى» للعلماء البرجوازيين، اذا استعرض عن كثب وبامعان ظهر أنه لا يمت للاقتصاد بصلة. فهناك بالفعل مذهبان متناقضان تماما. وتقول نظرية الاشتراكية العلمية بان كل مجتمع يقوم على انتاج الخيرات المادية، الذى يتميز في كل درجة من درجات تطوره بشكل ملكية ادوات الانتاج وتبعا لذلك، يتميز ايضا بالشكل الاجتماعي او الطريقة الاجتماعية لتوزيع الخيرات المادية والروحية بين اعضاء المجتمع. هذا مع العلم ان الاشكال الاجتماعية للانتاج والتوزيع تتغير طبقا لتطور قوى الانتاج التي تؤثر في وضع الناس في المجتمع لا مباشرة بل عن طريق اشكال الملكية ومجموع العلاقات الانتاجية الاقتصادية. أجل، يمكن انتاج الكثير من

بضائع الاستعمال الطويل والخدمات اي مختلف التلفزيونات والثلاجات والموبيليات والسيارات وبناء البيوت كاملة المرافق والمطاعم الرائعة، ولكن مع هذا يمكن ان يظل في المجتمع الناس العاطلون والمشردون والجائعون. ويمكن الوصول الى مستوى عال نسبيا من الاستهلاك في البلدان الامبريالية الكبيرة لا بفضل الانتاج داخل القطر وحسب بل وكذلك على حساب الارباح الضخمة التي تبتز من البلدان المستعمرة، حيث لا يملك السكان في الاغلب ابسط الشروط لحياة الانسان. فالقضية اذن ليست في التكنيك ذاته وانما في الايدي التي تملك هذا التكنيك.

ان نظرية «مراحل النمو» في تبعية مباشرة للتكنيك لازمة للمفكرين البرجوازيين لا لاخفاء وطمس الفروق المبدئية الجذرية بين البلدان ذات الاساليب الانتاجية والنظم الاجتماعية المختلفة (الرأسمالية والاشتراكية) وحسب، وانما هي لازمة لهم كذلك لتبرير المستوى البالغ في الانحطاط للحياة في المستعمرات وكذلك لما يسمى بـ«التدعيم العلمي» لضرورة طريق طويل في عشرات كثيرة بل وربما مئات من السنين

يزعمون ان على البلدان المتخلفة اقتصاديا قطعه حتى تستطيع تغيير ظروف حياة شعوبها.

ويرى انصار «التطور على مراحل» ان على البلدان المتخلفة ان تبدأ بتطوير الزراعة ثم تطوير الانتاج الحرفي اليدوي الصغير ثم تطوير الصناعة الخفيفة والغذائية وفي المستقبل البعيد فقط تطوير الصناعة الثقيلة. مثل هذا «الموقف الاقتصادي» ضروري للمفكرين البرجوازيين لكي يضعوا امام البلدان المتخلفة واجهة هي في الواقع تعني الامتناع عن تطورها الصناعي المستقل.

غير ان هناك تيارات اخرى في العلم البرجوازي المعاصر ينتج منها ان المجتمع المصنّع الحديث يجب ان يكون عالميا. ويرى انصار نظرية المجتمع المصنع ان العلم والتكنيك لا يعرفان الحدود الوطنية ولا يتعلقان بشكل الحكم او التقاليد او نمط حياة الناس. ولكن كيف يمكن خلق المجتمع المصنع؟ يظهر أنه يمكن خلقه باساليب معروفة في العالم الرأسمالي منذ زمن بعيد!

يكتب هؤلاء العلماء ما يلي: ينتشر المجتمع المصنع من مراكز التكنيك المتقدم بمختلف الطرق:

التجارة والخدمات والرأسمال وبرامج الدولة للتطور وتعليم الطلاب.

وتشير الاشتراكية العلمية الى ان اساس اي مجتمع هو الانتاج المادي الذي تتحدد صفته او نوعه بطبيعة اليد التي تملك ادوات ووسائل الانتاج. وتشير الاشتراكية العلمية الى انه من اجل محو استغلال انسان لآخر، أو امة لاخرى ولخلق المجتمع العادل للناس الكادحين، تلزم تصفية الملكية الخاصة في كل اشكالها وصورها وانشاء مجتمع على اساس الملكية الجماعية الاشتراكية. اما العلم البرجوازي فيقول بانه لا يلزم لقيام الرفاه العام اكثر من تطوير التكنيك، واما العلاقات الاجتماعية فتتغير من تلقاء ذاتها، أوتوماتيكيا، بدون اي نضال او جهد من قبل الناس المستغَلّين والمضطهدين.

لكن انكار التأثير المباشر للتكنيك والتطور الصناعي في صفة المجتمع وفي وضع الطبقات المختلفة فيه، لا يعني باية حال من الاحوال انه لا تمكن اقامة النظام العادل والعلاقات الاجتماعية الاشتراكية الجديدة، الا بتأثير ارادة الناس المستغَلّين والمضطهدين وحدها

وبشكل مستقل عن ظروف الانتاج المادي. ان ما يميز الاشتراكية العلمية عن الاشتراكية الطوبائية اللاعلمية هو انها تتوغل بجذورها في الاقتصاد وفي الظروف الموضوعية للانتاج التي يجب على الناس اخذها بنظر الاعتبار في نضالهم من اجل بناء المجتمع الجديد.

ليست هناك ضرورة في ان يجتاز كل قطر مهما كان الانتاج فيه متأخرا كل مراحل التطور من جديد وخاصة في الظروف الحالية بعد ان اجتاز المجتمع الانساني في تطوره بطبيعية وتعاقب، كل اساليب الانتاج ابتداء من المشاعة البدائية، بما في ذلك كل اشكال المجتمع المؤسس على الملكية الخاصة والاستغلال حتى وصل الى انتصار الاشتراكية. ولنأخذ بلدانا أضعف ما تكون في المجال الاقتصادي والتي كانت بلدانا مستعمرة وتابعة سابقا. فان الانتاج والتبادل على كل تأخرها لم يظلا هناك قديمين وثابتين. فهناك نجد المشاريع الزراعية الرأسمالية الضخمة التي تنتج باساليب حديثة مختلف المزروعات من اجل التصدير، الى جانب امتلاك الارض المشاعي التقليدي والاقتصاد

الطبيعي. ففي كثير من الاقطار توجد صناعة استخراج المواد ومواصلات متطورة نسبيا في صالح التصدير والاستيراد، ولها طبقتها العاملة. واقتصاد هذه الاقطار كثير الالوان والتناقضات ففيه تتجاور عهود واساليب مختلفة للانتاج. واننا اذ نقول ان الاشتراكية العلمية هي ايديولوجية البروليتاريا، ايديولوجية اكثر اجزاء عمال الصناعة تطورا وتنظيما، فان ذلك صحيح في اساسه. وهذا أكيد بصورة خاصة حين يدور الكلام حول ظهور الاشتراكية العلمية بوصفها تعبيرا عن التناحر بين الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع الرأسمالي المتطور. الا انه الآن، حيث تتحد ضد الاحتكارات الضخمة كل طبقات المجتمع الاخرى وحيث يوجد النظام الاشتراكي العالمي، حيث اصبحت الرأسمالية كنظام غير شائعة لدرجة كبيرة وحيث ترتبط بالاشتراكية آمال الناس التقدميين وطبقات المجتمع الرئيسية باستثناء الاحتكاريين الكبار، الآن تستوعب الاشتراكية العلمية كايديولوجية ويمكن ان تستوعبها مختلف طبقات المجتمع. اما فيما يخص شعوب البلدان التي كانت مستعمرة سابقا فيجب حسبان العوامل لا

الاقتصادية المحضة فقط، بل والعوامل السياسية والقومية والنفسية ، تلك التي تعمل ضد الاستعمار وتبعث لدرجة لا تقل عما يبعثه الاستغلال الاقتصادي من حقد شعب المستعمرات والاقطار المتحررة بأسره على الامبرياليين. ان تاريخ علاقات شعوب المستعمرات بالمستعمرين هو العامل غير الاقتصادي القوي الذي يدفع كل الفئات بما فيها البرجوازية الوطنية وبالاخص المثقفين وكل ما يسمى بالفئات المتوسطة من الاهالي الى النضال ضد الاستعمار، ويصبح طريق الاشتراكية هو الطريق الأكثر شيوعا لدى اختيار طرق تطوير بلدانها في المستقبل.

تحت تأثير خصائص تطور وتلون اقتصاد البلدان المستعمرة سابقا، ومثلا بسبب وجود ملكية الارض المشاعية في الكثير منها، تظهر احيانا نظريات تقول بان المجتمع الافريقي بطبيعته مجتمع اشتراكي تقليديا وانه ليس فيه طبقات وانه يستطيع انشاء شكل ما خاص تماما للمجتمع لا تنطبق حدود مفهوم الاشتراكية العلمية عليه. ويكثر الحديث عن «الاشتراكية التقليدية» وعن «الاشتراكية العربية» وصور كثيرة اخرى من

الاشتراكية. احيانا يتحدثون بسبب من تعدد التفاسير والمفاهيم للاشتراكية بانه ليس من الضروري للوصول الى الاشتراكية وجود الانتاج المادي الجماعي الضخم بمستوى معين لتطور القوى الانتاجية وانه يكفي لذلك التوزيع العادل فقط. ولكنهم ينسون مع ذلك انه يلزم لهذا التوزيع العادل ان تتاح لكل اعضاء المجتمع فرصة العمل بشكل مثمر وان تكون للمجتمع كمية معينة من الخيرات المادية وبدون هذا فان من الممكن ان يتحول التوزيع العادل الى توزيع الفقر. وتطور القوى الانتاجية هو المقدمة الضرورية ابدا وذلك لانه لا يكون بدونها الا انتشار عام للفاقة. وليس هناك من هو بحاجة لمثل هذه الاشتراكية وسوف لن يناضل الناس من اجلها. وانه لصحيح جدا ما كتبته بصدد الاشتراكية الافريقية مجلة «سبارك» الاسبوعية التي تصدر في غانا، في مقالها الافتتاحي بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ :

«ان التوجه نحو الاشتراكية ليست دعاية لخليط ما من البراجماتية والانسانية والميتافيزيا، مرقع بدعوى الخصائص الفطرية ويقدم كاشتراكية افريقية. ولا يمكن ان تعني

الاشتراكية الافريقية شيئا آخر غير تجسيد المبادئ الرئيسية للاشتراكية في ظروف افريقية. وهي تعني ارتقاء الاشكال والمؤسسات الافريقية نتيجة لتطبيق اسس الاشتراكية في الحياة، تلك الاسس الضرورية للجميع».

ولكن، اذا كانت الاشتراكية العلمية تضع في اساس تطور المجتمع الانساني الانتاج المادي وبالتالي تعاقب تشكيلة اجتماعية واحدة بعد الأخرى طبقا لتطور قوى الانتاج، فما هو اذن دور الناس في هذا؟ يقول بعض العلماء البرجوازيين: اذا كان حلول مجتمع محل آخر يتم على اساس قوانين اقتصادية موضوعية مستقلة عن ارادة ووعي الناس، فما الحاجة اذن الى النضال الطبقي وتنظيم الاحزاب المختلفة؟ واذا يستنتج العلم على اساس دراسة القوانين الموضوعية انه يكون في وقت ما معين خسوف القمر او كسوف الشمس فليس هناك من يؤسس حزبا للخسوف ولا حزبا للكسوف، اذ هما يحدثان تلقائيا. والعلماء البرجوازيون في هذا يساوون، لاهدافهم الطبقية المغرضة، بين قوانين تطور الطبيعة والمجتمع بينما في مفعولها فرق كبير

جدا. فالقضية هي في انه ليس هناك اعداء لخسوف القمر او لكسوف الشمس أو لتناوب فصول السنة او الليل والنهار. وقوانين الطبيعة تفعل من تلقاء نفسها اتوماتيكيا بدون اية معونة أو اعاقة. اما قوانين تطور المجتمع فتفعل عن طريق الناس وبواسطة نضالهم. والناس منقسمون من حيث وضعهم في الانتاج المادى الى طبقات مختلفة ذات مصالح واهداف متباينة متضاربة. وتظهر في كل مرحلة جديدة من مراحل التطور التقدمي لقوى الانتاج طبقة جديدة كذلك تهتم بالحركة الصاعدة لهذه القوى. هكذا كانت طبقة الاقطاعيين اكثر تقدمية من طبقة مالكي العبيد وكانت البرجوازية اكثر تقدمية بالمقارنة الى الاقطاعيين. ولكن كل طبقة مرتبطة بهذا الشكل او ذاك من اشكال الملكية الخاصة تكون مقيدة في مصالحها بحدود هذه الملكية الخاصة بالذات وتكون مهتمة بتطوير قوى الانتاج ما دامت هذه لا تهدد سيادتها. ولذا فان مفعول القوانين الاقتصادية الموضوعية التي تستدعي حلول تشكيلة محل اخرى تتعرض لمقاومة الطبقات الرجعية. ولهذا السبب تظهر هذه الاحزاب الثورية أو تلك، التي تناضل

من اجل تطور تقدمي للمجتمع ، أو الاحزاب الرجعية المحاربة من اجل الحفاظ على الاساليب الشائخة للانتاج وما يرتبط بها من النظم الاجتماعية القديمة.

فلماذا اذن لم تتحول احلام الجماهير الشعبية عن النظام العادل الى واقع ولماذا تطور المجتمع خلال قرون عديدة على اساس الملكية الخاصة واستغلال الانسان للانسان؟ ذلك لانه لا تكفي الرغبة وحدها لخلق مجتمع بلا استغلال حيث يعمل كل انسان حسب كفاءاته ويقبض حسب عمله. وانما لا بد من ظروف مناسبة. اذ يلزم لهذا انتاج اجتماعي ضخم ومتطور تطورا جيدا، يقدم لكل القادرين على العمل شغلا نافعا ويخلق كل ما هو ضروري لحياة لائقة بجميع اعضاء المجتمع. ويلزم لهذا اناس لا تقيدهم الحدود الضيقة للملكية الخاصة والمصالح الانانية والذين قد استوعبوا افكار الاشتراكية ومستعدون للنضال بنكران ذات من اجل بناء الاشتراكية.

مضى على ظهور الاشتراكية العلمية اكثر بقليل مائة عام. وتجد مبادئها الاساسية تأكيدا ساطعا في تجربة بناء المجتمع الجديد في اقطار كثيرة.

تسير عملية هدم المجتمع القديم في العالم اليوم بوتيرات سريعة فوق العادة. وتخوض بلدان جديدة وجديدة بعشرات ومئات الملايين من الناس نضالا من اجل الحرية والاستقلال ومن اجل محو كل اشكال الاستغلال والاضطهاد. فلكم سقطت سمعة الرأسمالية ولكم عانت الشعوب منها حتى صار كل من يريد التحول الى الافضل يربط بالاشتراكية بحثه عن سبل تكوين المجتمع الجديد. وتخوض النضال من اجل المجتمع الجديد بلدان ذات مستوى متفاوت من التطور الاقتصادي والاجتماعي، وفي الاغلب لم يصل بعضها بعد الى مستوى الانتاج الصناعي الحديث. توجد في هذه الاقطار احيانا وتحت تأثير الاقتصاد المتخلف مفاهيم مختلفة جدا وليست علمية تماما عن الاشتراكية واساليب بنائها. فهكذا مثلا يكاد يعتبر بعضهم احيانا الشكل العشائري لملكية الارض الموجود في بعض الاقطار لقرون عديدة، كأنه اشتراكية جاهزة. وفي بعض الحالات، وبغض النظر عن المستوى غير الكافي لتطور القوى الانتاجية في القطر، يحاولون الانتقال

الى الاشتراكية مباشرة وتنكب الفترة الضرورية لتغيير المجتمع القديم تغييرا جذريا.

ان احدى الميزات الرئيسية لانتقال المجتمع الى الاشتراكية هي ان الاشتراكية لا يمكن ان تظهر بصورة عفوية وانه يجب بناؤها بتوجيه قوى المجتمع عن وعي وتنظيم.

لقد كان من الممكن ان تظهر بصورة عفوية تلك الاساليب للانتاج مثل الرق والاقطاع والرأسمالية لأن الاساس الاقتصادي لجميع هذه المجتمعات كانت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. ومع تطور القوى الانتاجية لم تتغير الا اشكال الانتاج الاجتماعي بينما ظلت الاساس لها دائما الملكية الخاصة لمالك العبيد والاقطاعي والرأسمالي. وهذه الاشكال المختلفة من الملكية الخاصة لا يناقض احدها الآخر بشكل جذري ويمكنها ان توجد في وقت واحد. فمن المعروف جيدا انه يمكن ان يوجد الاقطاعيون الى جانب مالكي العبيد. أما في الاقطار المستعمرة فان الاحتكارات الرأسمالية الضخمة المعاصرة لا تتعايش جيدا مع الاقطاعيين ومالكي العبيد وحسب، بل حتى انها تحاول بكل السبل الحفاظ

على هذه الاشكال القديمة من الاقتصاد لغرض تعزيز سيطرتها.

ويعني انتصار الاشتراكية استبدال الملكية الخاصة بالملكية الجماعية واستبدال علاقات التسلط والخضوع بعلاقات التآزر والتعاون الرفاقي بين الناس الاحرار. ومن الواضح تماما انه لا يمكن لمثل هذا النظام الاجتماعي ان يظهر ويتطور بصورة عفوية في المجتمع القديم الذي سبقه ولا ان يتعايش بسلام مع الاشكال الاستغلالية المختلفة للاقتصاد.

بناء الاشتراكية عملية تاريخية طبيعية مرتبطة بمقدمات مادية معينة وظروف موضوعية وذاتية.

ومهما كانت المقدمات المادية لبناء الاشتراكية جاهزة فهي لا تؤدي ابدا بحد ذاتها وأوتوماتيكيا الى الاشتراكية.

حتى في اكثر الاقطار الرأسمالية تطورا، حيث تتوفر الظروف المادية الضرورية للمجتمع الجديد، لا يمكن ان تظهر الاشتراكية من تلقاء نفسها، أي بدون النضال الثوري لجماهير الشعب وبلا انتقال السلطة الى ايدي المنتجين انفسهم. مثلا منذ زمن بعيد

نضجت المقدمات المادية للاشتراكية في الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وانجلترا واليابان وغيرها من الاقطار الرأسمالية المتطورة جدا ولكن السلطة الحكومية هناك ما تزال كما كانت في ايدي الرأسماليين. فليست هناك اشتراكية. يتميز المجتمع الاشتراكي بصورة جذرية عن كل المجتمعات السابقة له. فهو قائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وليس فيه استغلال الانسان للانسان، لا يمكن ابدا ان يسلّم الاقطاعيون والرأسماليون الكبار طواعية ما بحوزتهم من ارض ومصانع ومعامل وسكك حديد وبنوك. ولا يمكن ان يصبح الشعب مالكا للثروات التي خلقها كلها بجهده ما لم يقبض بيده على تلك القوة التي يمكن بواسطتها تحويل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية جماعية. وهذه القوة هي السلطة الحكومية.

هذا يعني ان ظروف ولادة النظام الاشتراكي لا تكون في وجود المقدمات المادية وحسب، بل كذلك في الظفر بالسلطة الحكومية من قبل الشعب.

لا يمكن ان تظهر الاشتراكية بصورة عفوية وذلك بالذات لأن الملكية الجماعية لا يمكن ان تظهر أبدا بصورة عفوية في احشاء النظام القديم. ولا بد للاقتصاد الاشتراكي من ان يبنى بالجهود المنظمة للمنتجين انفسهم وبشرط ان تكون السلطة الحكومية بايديهم.

والجماهير الشعبية عند حلول نظام استغلالي محل آخر لم تؤثر في صفة المجتمع المتكون من جديد ولم تحقق في هذه العملية الا عملا هداما لمحو القديم. اما خلق الاشتراكية فهو غير ممكن الا بابداع واع وفعّال لأكثرية السكان. فالاشتراكية هي مجتمع من اجل الشعب ولا يمكن ان تبنى الا بالشعب نفسه.

اول ثورة اشتراكية انتصرت، كما هو معروف، في اكتوبر سنة ١٩١٧ في روسيا، في بلد ذي مستوى متوسط لتطور الرأسمالية وذي اثار كبيرة من الاقطاعية. في اطراف روسيا القيصرية آنذاك كانت تعيش شعوب مضطهدة ومتأخرة. من ٦٥ مليونا من السكان غير الروس كان اكثر من ٢٥ مليونا يعيش في مراحل ما قبل الرأسمالية من التطور. وكانت حتى لحظة الثورة

توجد اشكال الاقتصاد الاقطاعية وحتى اكثر من ذلك قدما، اي شبه البطريركية والمشاعة القبلية، في مناطق الجمهوريات القومية الحالية: كازاخستان وقرغيزيا وازبكستان وتاجيكستان. واستطاعت هذه الشعوب بتحالفها مع جمهوريات سوفييتية اكثر تطورا، ومنتفعة بمعونتها الاخوية ان تقضي بنجاح على تخلفها الاقتصادي وان تصل الى الاشتراكية متنكبة الرأسمالية.

اندلعت في سنة ١٩٢١ ثورة مناهضة للاقطاع وللامبريالية في منغوليا حيث لم تكن قطعا صناعة ولا طبقة عاملة خاصة. وكانت تربية المواشي الرحالة هي الفرع الرئيسي للاقتصاد الوطني. وبمعونة الاتحاد السوفييتي خلقت في منغوليا بالتدريج المقدمات المادية لبناء الاشتراكية. والآن اصبحت الاشتراكية هناك نظاما سائدا في الاقتصاد. وهكذا فمنغوليا التي لم تكن يوما ضمن الاتحاد السوفييتي كجزء من الاجزاء المكونة له، ولكنها تحظى باسناده وعونه الاخويين، استطاعت ان تتنكب عن مرحلة الرأسمالية وانتقلت من الاقطاعية «المترحلة» الى الاشتراكية.

بعد الحرب العالمية الثانية التي كانت نتيجتها سحق الفاشية قامت ثورات مناهضة للاقطاعية وبعد ذلك ثورات اشتراكية ايضا في الصين والفيتنام وكوريا، التي كانت اقطارا مستعمرة وشبه مستعمرة وذات مستوى واطئ من تطور الرأسمالية وذات وزن نوعي ضخم لاشكال اقطاعية في الاقتصاد.

لنشاط الجماهير الشعبية الواسعة الثوري الواعي والمنظم تنظيما حكيما في خلق المجتمع الاشتراكي اهمية اكبر في الظروف الحالية حيث أخذت تسلك طريق التطور المستقل كذلك بلدان اقل تطورا في المجال الاقتصادي، تحررت من التبعية الاستعمارية وشبه الاستعمارية. ليس هناك في هذه الاقطار غالبا انتاج صناعي وطرق مواصلات متطورة بشكل جيد. فالامبريالية التي استخدمت بصورة وحشية ثروات هذه الاقطار لم تكن مهتمة بتكوين انتاج متطور ولو لدرجة بسيطة ومجهّز تكنيكيا. قبل نصف قرن لم يكن هناك مجال حتى للكلام عن بناء الاشتراكية في هذه الاقطار. اما الآن حيث يقوم النظام الاشتراكي

العالمي، تستطيع شعوب البلدان المتحررة الاستغناء عن المرور، بالتناوب بكل مراحل التطور التي لم تجتزها والتي مر بها المجتمع الانساني قبل الاشتراكية. وليس لزاما ابدا على شعوب البلدان التي تتطور حاليا والتي تحررت من الامبرياليين الاجانب، ان تتحمل سلسلة الحرمان والآلام لانماء رأسماليتها الخاصة أولا ثم بعد ذلك تتسلم الانتاج الضخم وتبدأ على اساسه بناء الاشتراكية.

يجرى في الوقت الحالي نضال من اجل طريق تطور لا رأسمالي في كثير من الأقطار التي نالت استقلالها السياسي كغانا وغينيا ومالي والجمهورية العربية المتحدة وكينيا وغيرها.

ولكن مع كل هذا فسوف لن يظهر المجتمع الاشتراكي الجديد من تلقاء نفسه ولا في قطر واحد. فالاشتراكية لا تنبثق بصورة فطرية ككل اشكال الاقتصاد التي سبقتها بل هي تبنى في كل قطر بجهود الشعب المنظمة والواعية.

٢ ـ النماذج الاقتصادية والطبقات في فترة بناء الاشتراكية

كما انه لا يمكن بناء بيت أو أية بناية الا من تلك المادة التي تقع تحت تصرف البانين كذلك يتم بناء النموذج الاشتراكي الجديد مما يخلفه المجتمع السابق: مستوى التطور الاقتصادي وتركيب السكان الطبقي وغير ذلك.

ليس الا في الاساطير وحدها تنجم القصور من لا شيء بلمحة عين وبحركة عصا سحرية. مثل هذا لا يمكن ان يكون في الواقع. فعلى كمية وكيفية القوى الانتاجية وعلى درجة اقتناع وتنظيم الجماهير الشعبية لا يتوقف سيماء المجتمع الذي ينشأ وحسب، بل كذلك مدد وطابع البناء.

لقد وضع العلم، استنادا الى دراسة وتعميم تجربة بناء الاشتراكية في اقطار مختلفة، صورة عن الملامح الاعم لبناء المجتمع الجديد.

فما هي اذن الموضوعات الرئيسية لنظرية بناء الاشتراكية؟

نحن نعلم ان الاشتراكية لا يمكن ان تظهر بصورة عفوية في احشاء المجتمع الذي يسبقها. ولننظر الآن في خاصية اخرى هامة جدا من خصائص الاشتراكية الا وهي ضرورة فترة انتقالية خاصة تطول او تقصر لبناء الاشتراكية.

تنبثق الملكية الرأسمالية وتتطور من الانتاج الاقطاعي ومن الانتاج الزراعي ذي المردود الصغير ومن الانتاج الحرفي. فالانتاج الرأسمالي الضخم يخضع لنفسه بسرعة، لكونه اكثر تقدمية، كل الاشكال ما قبل الرأسمالية من الاقتصاد ويتعايش معها لمدة تطول او تقصر. ولا يشكل وجود انواع مختلفة من الانتاج الخاص في المجتمع عائقا عن ان تكون الرأسمالية هي القائد والمحدد لسيماء المجتمع كله.

اساس الاشتراكية هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الرئيسية. وهذه الملكية اكثر تقدمية من كل اشكال الملكية التي سبقتها. ولكن ما دام المجتمع يحتفظ ببقايا، بهذا القدر او ذاك، من اشكال الاقتصاد القديمة، فان الاشتراكية تكون عبارة عن نموذج أو قطاع اقتصادي يصبح بالتدريج نموذجا رئيسيا، غير انه

يكون مع هذا نموذجا وحسب. لهذا لا يجوز ان نسمي كل الاقتصاد على العموم، ذلك الذي توجد فيه كذلك النماذج القديمة، اقتصادا اشتراكيا. لماذا؟ اجل، لانه من الممكن انبعاث وتطور العلاقات الرأسمالية على اساس من الاشكال المختلفة للملكية الخاصة ولو انها صغيرة، والتي تقوم على الجهد الشخصي للمنتجين انفسهم وما دامت هذه لا تزال موجودة.

يلزم زمن قد يطول وقد يقصر لتحويل الاقتصاد متعدد النماذج الى اقتصاد اشتراكي. والفترة التي يجري خلالها بناء الاشتراكية تسمى بالفترة الانتقالية.

يلعب النموذج الاشتراكي الدور الرئيسي والموجّه في بناء المجتمع الجديد. وتخلق السلطة الشعبية هذا النموذج عن طريق تأميم الملكية الرأسمالية.

في الاقطار الرأسمالية المتطورة توجد مشاريع رأسمالية ضخمة في الصناعة والتجارة والمواصلات وفي بعض الاقطار توجد كذلك في الزراعة على شكل مزارعات ومغارسات كبيرة، تستحق التأميم قبل غيرها. وبما ان درجة الاستعداد للتعميم الاشتراكي غير واحدة فان الوزن النوعي للنموذج الاشتراكي الجديد

في فروع الاقتصاد المختلفة غير واحد ايضا. مثلا، في الاتحاد السوفييتي كانت حصة النموذج الاشتراكي لسنة ١٩٢٤ في المنتوج الاجمالي للصناعة تكوّن ٧٣,٦ ٪ وكانت في تداول البضائع بالفرق ٤٧,٣ ٪. اما في القرية فقد كان انتاج القطاع الاشتراكي في تلك السنين ١,٥ ٪ فقط من كل المنتوجات الزراعية. ولم يحتل القطاع الاشتراكي في انتاج كل الدخل الوطني بكامله غير ٣٥ ٪. وكما هو واضح فالوزن النوعي للنموذج الاشتراكي في كل الاقتصاد كان خفيفا نسبيا ولكن دوره ومعناه كانا كبيرين بما لا يقاس.

ظروف الانتاج المادي هي نفسها تحدد الدور الرئيسي للقطاع الاشتراكي بالنسبة لكل النماذج الاخرى: يشمل النموذج الاشتراكي الصناعة وطرق المواصلات والبنوك والتجارة بالجملة أي كل ما لا يمكن ان يتطور الاقتصاد الحديث بدونه. والنموذج الاشتراكي اكثر تقدمية بالمقارنة الى النماذج الاخرى كلها. فهو اقتصاد اضخم واكثر تقدما يعود الى الشعب بأسره ويجري وفق خطة وليست فيه منافسة. وهو بفضل خصائصه وميزاته هذه اكثر توفيرا. وتتسم المشاريع

الاشتراكية بقدر اعلى من انتاجية العمل. فالدولة تسند النموذج الاشتراكي بكل ما يتوفر لديها من وسائل. وتقف وراء النموذج الاشتراكي اكثر فئات السكان تقدمية وقبل الجميع الطبقة العاملة وهي اكثر الطبقات ثورية وتنظيما.

لو كان في كل الاقطار انتاج رأسمالي ضخم وحسب، لكان حل مسألة بناء الاشتراكية اسرع وابسط بعد انتقال السلطة الحكومية الى يد الشعب. ولكن هذا لا يحدث في الواقع. فحتى في اكثر الاقطار الرأسمالية تطورا تظل، عدا المؤسسات والبنوك التي هي في ملكية البرجوازية الكبيرة، اشكال اقتصادية ما قبل الرأسمالية مختلفة بكميات كبيرة او صغيرة. يعود كثير من هذه الاستثمارات الى المالكين الصغار: الفلاحين الكادحين والحرفيين والتجار. ولا يمكن انتزاع هذه الاستثمارات الصغيرة لأنها تعود الى الكادحين. ولا يمكن تحويل الاستثمارات الصغيرة الى استثمارات حكومية عن طريق تعويض ما مربح وتقديم اعمال في المشاريع الحكومية لجميع المنتجين الصغار مع ضمان اجور لا تقل مقاديرها عن مدخولهم السابق.

ولا يمكن تنفيذ ذلك لان وجود هذه الاستثمارات الصغيرة ذاته مرتبط بالمستوى الناقص لتطور القوى الانتاجية. ولا تستطيع الدولة ان تفعل هذا حتى ولو ان كل المنتجين الصغار تنازلوا عن ملكيتهم ووافقوا على ان يصبحوا عاملين في المشاريع الحكومية.

وان الرغبة في تحويل الاستثمارات الصغيرة الخاصة في استثمارات اشتراكية لا تكفي وحدها على الاطلاق. ومن الممكن تعميم الاستثمارات الصغيرة دفعة واحدة بصورة شكلية، أي بمرسوم وعلى الورق وجعلها حكومية ولكنها تظل في الواقع كما هي صغيرة ذات ادوات وتنظيمات قديمة للعمل وذات منتجين عاملين على انفراد ومنعزلين في استثمارات صغيرة. يتوقف شكل الاستثمارة على القوى الانتاجية الموجودة.

لهذا تبقى كمية كبيرة من الانتاجات الصغيرة بعد الثورة في ملكية خاصة وتكوّن ما يسمى بالنموذج البضاعي الصغير اى تلك الاستثمارات التي يكون المنتجون فيها هم المالكين وينتجون مواد للاستهلاك الشخصي وجزئيا للبيع (الفلاحون) أو كليا للبيع (مختلف الحرفيين). وتكون لديهم، كالعادة، ادوات انتاج

بسيطة وانتاجية عمل واطئة وصلات انتاجية وتجارية ضعيفة وغير ثابتة نسبيا بالصناعة الكبيرة.

والنموذج البضاعي الصغير يحتل، كما ترينا التجربة، مكانا كبيرا نسبيا في فترة بناء الاشتراكية. هكذا مثلا في الاتحاد السوفييتي انتج في القطاع البضاعي الصغير لسنة ١٩٢٤ اكثر من ٥٠٪ من كل المنتوج الاجمالي للاقتصاد الوطني والجزء الغالب من منتجات الزراعة.

ويتصف الاقتصاد البضاعي الصغير، بطبيعته الاقتصادية، باتجاه بضاعي رأسمالي للتطور: فقسم من الاستثمارات الصغيرة يفلس تدريجيا والقسم الثاني، قسم غير كبير، يصبح ميسور الحال. وهذا يعني انه ما دام النموذج البضاعي الصغير في الوجود فانه توجد التربة الصالحة لبقاء وبعث الاقتصاد الرأسمالي. ولهذا فانه توجد حتما في كل البلدان بعد الثورة الاشتراكية ثلاثة نماذج اقتصادية: نموذج اشتراكي جديد منظم من جديد ونموذج بضاعي صغير قديم وثالث يبقى على اساس الثاني وهو الرأسمالي الخاص.

نصيب النموذج الرأسمالي الخاص في مجموع اقتصاد الفترة الانتقالية غير كبير. مثلا. في روسيا احتل

النموذج الرأسمالي الخاص في الصناعة كلها حوالي ٤ ــ ٥ ٪. ولكن دوره في المشاريع الصغيرة والصناعة الغذائية والخفيفة كان اكبر بقليل. وكانت الاستثمارات الرأسمالية الخاصة تؤلف في القرية لا اكثر من ٤ــ٥ ٪ بالنسبة لكل الاستثمارات الفلاحية، ولكن انتج فيها ٢٠ ٪ من الحبوب البضاعية القادمة من القرية الى السوق لتموين سكان المدن بالخبز.

دور النموذج الرأسمالي الخاص اكبر بكثير من قسطه في الاقتصاد. وهذا لأن البرجوازية تظل تحتفظ بعد الثورة ايضا بجزء من رأسمالها. فلديها خبرة متراكمة في تنظيم وادارة الاقتصاد. وتحاول البرجوازية المخلوعة الاحتفاظ بكل العلاقات الاقتصادية التي كانت موجودة في السابق مع الاقطار الرأسمالية التي تكون على استعداد دائما للمساعدة على اعادة الانظمة السابقة لا عن طريق اقتصادي (مثلا عن طريق الحصار الاقتصادي) وحسب، بل كذلك بطريقة الحرب (غير متوقفة عند الهجوم المسلح المباشر على البلدان التي تبني الاشتراكية). والقوة الرئيسية للبرجوازية المخلوعة ولكن غير المقضي عليها نهائيا تكون في انها

تجد تربة صالحة لها تظل لمدة طويلة على صورة انتاج بضاعي صغير منتشر بشكل واسع وقادر على ان يلد باستمرار عناصر رأسمالية جديدة.

ويمكن ان توجد في الاقطار المختلفة حسب ظروفها التاريخية والاقتصادية الملموسة نماذج اخرى ايضا مثلا النموذج البطريركي أي استثمارة طبيعية صغيرة خاصة ضعيفة التطور وليست على صلة بالسوق تماما.

في اقطار مختلفة يحتل النموذج الحكومي الرأسمالي بعد الثورة مكانة تقل ام تكبر. ويمكن ان تكون اشكاله الملموسة متنوعة جدا. مثلا، تأمم الدولة الشعبية مشروعا رأسماليا ضخما. ولكنها، بسبب من نقص في الاموال او الخبرة في الادارة او لاسباب اخرى تعطي هذا المشروع بهذه الشروط او تلك، وتحت اشراف معين ولمدة معينة، بالايجار الى اصحاب مشاريع خاصة، ملزمة اياهم بتوسيع الانتاج ودفع ضرائب معينة وجعل جزء من الارباح تحت تصرف الدولة. اما الدولة فتقوم اذا استوجب الامر ذلك بمساعدة المشروع: تزوده بالمادة الخام وتؤمن له سوق التصريف وباثمان

معينة. وتحمل صفة رأسمالية الدولة كذلك المشاريع ذات رأس المال المختلط : الرأسمالي الخاص والدولة، باشتراك في الانتاج وفي الارباح يناسب الحصتين. ويمكن ان يعود الى رأسمالية الدولة كذلك المشروع الرأسمالي التجاري الكبير الذي يعمل على مبادئ اتفاق مع الحكومة فيما يخص شروط شراء البضائع وبيعها ومعدل اسعار الجملة والمفرق والضرائب وغير ذلك.

يمكن ان توجد اشكال اخرى لرأسمالية الدولة. ولكن طبيعتها واحدة. وهي بالضبط مشاريع رأسمالية الطابع ولكنها تعمل تحت اشراف وادارة الدولة الشعبية، والمنفذة لطلباتها واصولها والتي تستخدمها الدولة لغرض خلق مجتمع جديد.

رأسمالية الدولة افضل بكثير من النموذج الرأسمالي الخاص، لأن الدولة تنسق تطويرها لصالح الشعب. اما المشاريع الرأسمالية الخاصة فانه تصعب الى حد كبير ادارة الدولة لها واشرافها عليها وهي تتهرب من تنسيق الدولة للانتاج والاثمان وفرض الضرائب.

كلما كان تطور القطر قبل الثورة اضعف، وكلما

كان فيه الانتاج البضاعي الصغير وما قبل الرأسمالي اكبر، كلما زادت الضرورة في انتهاج هذه الاقطار لسياسة رأسمالية الدولة في الاقتصاد.

لم يكن ابدا لنموذج رأسمالية الدولة في الاتحاد السوفييتي لا وزن نوعي كبير ولا دور كبير ولكن ما يفسر هذا هو ان الرأسماليين سواء منهم الوطنيين ام الاجانب لم يصدقوا طويلا متانة الانظمة الجديدة ولم يرغبوا في الدخول في اية اتفاقيات مع الدولة الفتية، الاولى والوحيدة في العالم، دولة العمال والفلاحين.

اما في الاقطار التي بدأت تبني الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية فقد كانت التربة فيها اكثر ملاءمة لرأسمالية الدولة. ولقد اعان ظهور وتطور النظام الاشتراكي العالمي للاقتصاد على استخدام ناجح لشكل رأسمالية الدولة في اقتصاد عدد من البلدان.

وينجم من كل هذا ان اقتصاد الاقطار التي تسير في طريق البناء الاشتراكي يتصف حتما بطابع تعدد النماذج بسبب الظروف الموضوعية لتطور الانتاج المادي. ففيه نماذج جديدة قائمة على الملكية الجماعية الاشتراكية ونماذج قديمة قائمة على الملكية الرأسمالية

والخاصة الصغيرة. وبما انه لا يمكن ان توجد سوية لمدة طويلة الملكية الجماعية الاشتراكية والملكية الخاصة، اذ يلازمهما ميلان متناقضان للتطور ينفي احدهما الآخر، فأن هناك، بعد الثورة، لا امكانيات موضوعية لبناء الاشتراكية وحسب، بل تظل كذلك امكانيات موضوعية لاعادة الانظمة القديمة. وكلما كان القطر أقل تطورا من حيث وجود الانتاج الصناعي الضخم المجهز تكنيكيا فيه، وكلما كان فيه وزن ودور الانتاج الخاص الصغير اكبر، كلما كان بناء الاشتراكية أصعب وزاد خطر تطور القطر في طريق الرأسمالية.

يصعب القيام بالثورة في اقطار ذات مستوى عال لتطور الرأسمالية وبالاخص في بلدان فيها برجوازية قوية ومحنكة وذات جهاز حكومي للقسر كبير (جيش وبوليس وما اشبه). الا ان عملية بناء الاشتراكية ذاتها تكون اسهل لأن في هذه الاقطار مقدمات مادية ضرورية اكثر. ولكن القيام بالثورة يكون اسهل نسبيا في الاقطار الاقل تطورا والتي يتعرض فيها الكادحون لاضطهاد كبير وتكون البرجوازية اقل حنكة، الا ان بناء الاشتراكية

هناك يتطلب قوى وزمنا اكثر مما في الاقطار الاكثر تقدما.

الا ان الاقتصاد مع كل هذه الاختلافات وفي كل الاقطار السائرة في طريق بناء الاشتراكية يتصف حتما بطابع تعدد النماذج.

لا يمكن ان تتحول الامكانية الموضوعية لبناء الاشتراكية الى انتصار حقيقي لها الا في مجرى نضال القوى التقدمية الجديدة ضد القوى القديمة وحيث ينزاح الخطر الموضوعي لعودة الرأسمالية. وفي المرحلة الانتقالية يجب حل مسألة من الذي سينتصر: الاشتراكية ام الرأسمالية. وحين لا تصبح الاشتراكية مجرد احد النماذج بل تشمل الاقتصاد باكمله، آنذاك يصح القول بانها قد انتصرت. وهذا يعني انه قد انتهت الفترة الخاصة للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية.

وعليه، يمكن استنتاج ما يلي: لا يمكن ان تظهر الاشتراكية التي تكون الملكية الجماعية اساسا لها لا قبل الثورة وحسب في احشاء النظام الذي يسبقها، بل لا تظهر بعد الثورة ايضا بصورة جاهزة. تلزم لبنائها فترة انتقالية خاصة. وتوجد في الاقتصاد المتعدد النماذج

للفترة الانتقالية امكانيات موضوعية لطريق تطور اشتراكي ورأسمالي. والذي يقرر مسألة انتصار الطريق الاشتراكي للتطور هو السياسة الاقتصادية الصحيحة للطبقات التي تقبض زمام السلطة.

كانت الثورة الاشتراكية واقامة دكتاتورية البروليتاريا هما المقدمتين الضروريتين لبدء الفترة الانتقالية ولبناء الاشتراكية في روسيا.

لقد اضفى انبثاق بلدان الدمقراطية الشعبية الاوروبية كثيرا من الملامح والخصائص الجديدة على صفة بناء الاشتراكية. وقد اجريت في هذه البلدان ابان مرحلة الثورات الدمقراطية الشعبية وقبل اقامة شكل الدولة الجديدة المنفذة لوظيفة دكتاتورية البروليتاريا تدابير اقتصادية كبيرة كتأميم الصناعة العائدة للفاشست أو لزبانيتهم وذلك لانشاء القطاع الاشتراكي. وكانت خصائص اكثر من ذلك لبناء الاشتراكية في فترة تحول الثورات الدمقراطية الشعبية الى ثورات اشتراكية في اقطار كجمهورية الصين الشعبية وجمهورية كوريا الدمقراطية الشعبية وغيرهما. وتدلنا تجربة التحويلات الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية في اكثرية

الاقطار المكوّنة للنظام الاشتراكي العالمي، على ان بداية الفترة الانتقالية وبناء الاشتراكية فيها تعود الى مرحلة الثورات الدمقراطية الشعبية. والذي يلعب الدور الحاسم في هذا البناء هو النشاط الواعي المتفاني المبدع للجماهير الواسعة من الكادحين.

ولكن الحياة الواقعية اكثر غنى وتعقيدا دائما من النظرية مهما كانت هذه صحيحة وعميقة. وهذا ما يحدث في كل العلوم ومن بينها نظرية بناء الاشتراكية.

وان اغلب الاقطار التي وصلت في الوقت الحاضر الى انتصار الاشتراكية انطلق اليها من الرأسمالية بمستوى متفاوت لتطور الصناعة وبوزن نوعي مختلف للطبقة العاملة وبتغلغل كبير او صغير للرأسمال الاجنبي في اقتصاد القطر. ولكن هذه البلدان مع كل اختلافاتها اعتمدت في بناء الاشتراكية على القاعدة المادية الموروثة من المجتمع البرجوازي القديم.

والآن، بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للسقوط السريع للنظام الاستعماري، تسير في طريق التطور المستقل بلدان ليس في اغلبها، نتيجة لسيطرة الامبرياليين المستعمرين فيها لمدة طويلة، لا صناعة متطورة نوعا

ما ولا طبقة عاملة كبيرة او صغيرة، وتسيطر في اقتصادها اساليب للانتاج قديمة ما قبل الرأسمالية وحتى اساليب المشاعة البدائية.

هناك الكثير من مثل هذه الاقطار.

في اوائل سنة ١٩٦٣ كان مجمل سكان الكرة الارضية يبلغ ٣١٥٠ مليون انسان وكانوا موزعين على النحو التالي ٣٥،٣٪ في بلدان النظام الاشتراكي العالمي؛ ١٦،٦ ٪ في الدول الامبريالية الكبيرة ومستعمراتها؛ ١،٧ ٪ في المستعمرات الاخرى وشبه المستعمرات؛ وفي الاقطار التي كانت مستعمرة او شبه مستعمرة ثم نالت استقلالها وسارت في طريق التطور المستقل ٤٢،٤ ٪ أي ما يقارب نصف جميع سكان الارض. وتكوّن المساحة التي تشغلها الاقطار التي كانت مستعمرة وشبه مستعمرة ٥٥،٧ ٪. وهذه الشعوب كلها، التي ظفرت نتيجة لنضال مرير طويل ضد المستعمرين بحريتها السياسية.واستقلالها عن الاقطار الامبريالية، تبحث عن سبل بناء حياة جديدة تليق بالبشر.

ستكون حتما لاقتصاد الفترة الانتقالية في الاقطار السائرة نحو الاشتراكية لا من الرأسمالية بل من الاقطاع

وحتى من اساليب انتاجية اكثر قدما، خصائص كثيرة بالمقارنة الى اقتصاد البلدان الاكثر تطورا.

تغلغل الامبرياليون في اقتصاد البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة كالعادة لا عن طريق تطوير الصناعة وطرق المواصلات الحديثة ولا على شكل الاقتصاد الزراعي المزود بالتكنيك، أي لا في صورة رأس المال المنتج، وانما في اشكال دنيئة لرأسمال تجاري ومراب لا تعطي الاقتصاد الوطني الا القليل. وان الامبرياليين الذين ابتزوا الارباح الضخمة من المستعمرات، تركوا الاقتصاد الوطني في اشكال بالية وبادوات عمل من ايام ما قبل نوح. فمثلا ظلت المستعمرة الفرنسية السودان بلدا زراعيا محضا. ويتجلى ذلك حين تبحث جمهورية مالي الحرة المنبثقة مكان المستعمرة السابقة، عن طريق لبناء الحياة الجديدة. فتسعة أعشار السكان في هذه الجمهورية تشتغل في الزراعة. وفي المدن يعيش اقل من عشر واحد من السكان فقط. والصناعة في حالة يرثى لها. فهي لم تعط في سنة ١٩٥٨ الا اقل من ٢ ٪ من مجموع الانتاج العام لاقتصاد مالي الوطني؛ ورغم كون الزراعة المصدرالرئيسي لمعيشة السكان فانها متأخرة

بشكل فظيع. فالاداة الرئيسية فيها هي المعزقة وحتى ان المحراث من الاشياء النادرة. وفي بعض المناطق لا يوجد في القرية التي يعيش فيها ٣٠٠ فلاح غير محراث او محراثين .

وورث شعب كينيا كذلك من الامبريالية اقتصادا متخلفا. وتعطي الزراعة اكثر من ٤٠ ٪ من الانتاج الوطني الاجمالي. وتحتل مركز السيادة في الزراعة كما في فروع الاقتصاد الاخرى الشركات الاجنبية، وبصورة رئيسية الانجليزية، والمستوطنون الاوربيون. وقد انتزع الاوروبيون افضل الاراضي اما الافريقيون فكانوا يعيشون في المعسكرات الواقعة في مناطق لا تصلح تقريبا للزراعة والرعي. فمتوسط مساحة قطعة ارض الافريقي ١,٥ ـ ٢ هكتار، اما المزارع الاوروبي فمن ٤٠٠ الى ٨٠٠ هكتار؛ أما مالكو الارض الممتازون امثال للورد دالامر والشركات الكبيرة كشركة «ايست افريكان سينديكات» مثلا فقد كانوا يملكون من ١٠٠ الى ١٥٠ الف هكتار من الارض المزروعة بالبن والمواد الزراعية الاخرى التي تذهب للتصدير.

في اغلبية الاقطار الافريقية تتشابك اشكال اقتصادية مختلفة جدا: من ملكية الارض المشاعية والخاصة الصغيرة الى المزارع الرأسمالية الكبيرة ذات الاعداد الهائلة من العمال الزراعيين الافريقيين المستغلين فيها.

يمكن تصوير بنيان التجارة في المستعمرات الافريقية السابقة على شكل هرم من نوع خاص تحتل قمته الشركات الاوروبية المستوردة والمصدرة التي تمارس تجارة كبيرة بالجملة. وفي وسطه التجار الاوروبيون المنفردون (تجار الجملة الصغار). وينضم اليهم من يسمون بـ«دأولا» يمارسون التجارة الصغيرة بالجملة والمفرق. واساس الهرم يكوّنه التجار الافريقيون الذين يتعاطون التجارة الصغيرة والصغيرة للغاية بالمفرق. والجزء الاساسي من البضائع (الصابون، الكبريت، الخيوط، الابر، الشموع، السكر) كان يصل الى المشترين عن طريق البائعين الافريقيين المتجولين والسوقيين.

في افريقيا الغربية الفرنسية حصلت شركات الاستيراد والتصدير لسنة ١٩٥٦ عموما على ٣١ ٪ من

الربح العام وحصل بعض التجار الاوروبيين على ٣٠ ٪ و «الدأولا» حصلوا على ٢٠ ٪؛ اما الفئة الاكثر عددا أي باعة المفرق الافريقيون فلم يحصلوا الا على ١٩ ٪. فعليه، كان يذهب الى جيوب الاوروبيين ثلثا الارباح تقريبا.

فما هي اذن الظروف المادية الموجودة في المستعمرات السابقة والتي يمكن استخدامها من اجل الطريق الجديد لتطورها؟

هناك، حيث كانت التجارة هي الشكل الرئيسي للاستعباد الاقتصادي للقطر وحيث سيطر رأس المال الاجنبي، من الطبيعي ان توجه الحكومة الجديدة اهتمامها وجهودها نحو تركيز مقاليد اخراج البضائع وادخالها (التصدير والاستيراد) في يد الدولة. وهكذا مثلا كانت قد انشئت في مالي في اكتوبر سنة ١٩٦٠ شركة «سومياكس» الحكومية للاستيراد والتصدير ذات الحق في احتكار التجارة الخارجية لاهم البضائع. وهذا أمر مهم جدا لأن وارد التصدير يكوّن الجزء الأكبر من الدخل الوطني. ويغطي كل استهلاك السوق الداخلية للبضائع الصناعية على حساب الاستيراد.

انتقلت الى يد الدولة في عدد من الاقطار المعاملات المالية كذلك . وتكونت البنوك الشعبية. وتتمتع المؤسسات الحكومية والمشاريع التعاونية بالافضلية عند تقديم البنوك للقروض.

وتنظم البنوك الشعبية أو المركزية، واقيم في كل الاقطار المتحررة تقريبا النقد الخاص الوطني المستقل عن المتروبولات السابقة. لا يمكن تنسيق الانتاج وتوزيع المنتجات والاشراف عليهما بدون تنسيق المعاملات المصرفية والاشراف عليها. ولا يمكن بالتأكيد القيام باي عمل جدي ، باي عمل دمقراطي ثوري، ما لم يتم «وضع اليد» على البنوك، وذلك بسبب شدة ارتباط البنوك المعاصرة بالانتاج والتجارة.

تقوم الدوائر الحكومية في الجمهورية العربية المتحدة وفي غانا وفي غينيا وفي مالي وفي غيرها من الاقطار باجراءات مختلفة لتقييد نشاط الاحتكارات الاجنبية في التجارة الخارجية وفي العمل المصرفي وتغير بهذا التركيب الاستعماري للاقتصاد بالتدريج.

وتنتقل بهذا الشكل تدريجيا مراكز القيادة في التجارة الخارجية التي كان رأس المال الاجنبي يتغلغل

قبل كل شيء واكثر من كل شيء عن طريقها في اقتصاد البلدان المستعمَرة، الى يد الدول الجديدة.

تنتقل الى يد الدولة كذلك بالتدريج المشاريع الصناعية الكبيرة وشركات النقل وفي بعض الاقطار كذلك المزارع الكبيرة للمحاصيل الزراعية الرئيسية المعدة للتصدير التي كانت تعود سابقا للاحتكارات الاجنبية. واكتسب الآن قطاع الدولة في الجمهورية العربية المتحدة وغينيا ومالي وبعض الجمهوريات الاخرى وزنا كبيرا ملحوظا في اقتصاد القطر. وتحتل المركز الرئيسي في هذا القطاع المشاريع الصناعية المؤممة. في اواسط سنة ١٩٦٢ أممت الجمهورية العربية المتحدة ما يقارب ٩٠ ٪ من المؤسسات الصناعية. ووضعت اشراف الدولة لا على التجارة الخارجية وحسب، بل وعلى التجارة الداخلية كذلك. وأممت في غينيا البنوك الاجنبية وشركات النقل والتأمين وبعض فروع صناعة الاستخراج.

وتكوّن المشاريع المؤممة في الجمهورية الجزائرية الدمقراطية والشعبية (ابريل سنة ١٩٦٤) ١٢ — ١٥ ٪ من مجموع الصناعة. في جمهورية غانا توجد في يد

الدولة السكك الحديدية والموانيء ووسائل المواصلات وانتاج الطاقة الكهربائية والخدمات البلدية. وجرى تأميم جزئي لمناجم الذهب التي كانت تعود سابقا للشركات الاجنبية. في الاعوام الاخيرة نما دور القطاع العام (قطاع الدولة) والقطاع المشترك العام والخاص. اضف الى هذا ان ٦٠ ٪ من الاسهم في المشاريع الصناعية المختلطة يعود الى الدولة و ٤٠ ٪ يعود الى رأس المال الاجنبي. في سنة ١٩٥٩ كان اكثر من نصف (٥٣,٤ ٪) العاملين بالاجرة يشتغلون في قطاع الدولة والقطاع التعاوني لغانا. واقيم اشراف من قبل الدولة على نشاط الشركات الاجنبية

تنشأ في بعض الاقطار على قاعدة المزارع الرأسمالية الاجنبية استثمارات للدولة كبيرة مختصة بانتاج المنتجات الزراعية الهامة للتصدير والاستهلاك الداخلي.

ان كل ما انشيء في فترة السيطرة الاستعمارية وكان في حوزة الامبرياليين ينتقل بعد التحرر تدريجيا الى يد الدولة.

هكذا يتكوّن بالتدريج القطاع العام الجديد الذي

يجب ان يلعب دور النموذج الرئيسي والموجّه في اقتصاد البلد السائر في طريق جديد للتطور. ان تكوين قطاع الدولة في الاقتصاد هو استمرار للنضال ضد الامبريالية وهو في كثير من الاقطار وسيلة مباشرة للزحف على مراكز الاحتكارات الاجنبية التي سيطرت سابقاً. وينشأ قطاع الدولة في الاقتصاد لا عن طريق تأميم المشاريع الصناعية والتجارية وما شاكل وحسب، وانما كذلك عن طريق بناء مشاريع جديدة ذات غرض انتاجي تقوم باموال الدولة.

لقطاع الدولة في اقتصاد الاقطار النامية اهمية تقدمية كبيرة. فهو اكثر الاشكال فعالية في تعبئة الموارد التي تحت تصرف الدولة وفي توجيهها الى فروع الاقتصاد الوطني الاكثر حيوية. وتطوير القطاع العام وتقويته يقيدان العنصر العفوي الرأسمالي الخاص داخل القطر.

يحمل قطاع الدولة بطبيعته الاقتصادية طابعا متفاوتا في الاقطار المختلفة وفي الظروف المختلفة. ويجب التأكيد على ان تكوين قطاع الدولة على اساس التعاون مع الاحتكارات الاجنبية يشكل خطرا من حيث

بقاء التبعية الاقتصادية للامبريالية رغم الحرية السياسية الشكلية للدول الفتية.

ولدى انتقال القطر تدريجيا الى طريق تطور غير رأسمالي يمكن ان يتخذ قطاع الدولة صفة شبه اشتراكية او اشتراكية. ويتوقف كل شيء على نوعية السلطة ولصالح من يتطور قطاع الدولة. يصبح قطاع الدولة اشتراكيا حقا عند وجود السلطة الشعبية الحقيقية وعند تطور الاقتصاد لصالح الشعب.

تكوين وتعزيز قطاع الدولة ميزة هامة للتطور الاقتصادي في الاقطار السائرة في طريق غير رأسمالي.

يلعب دورا كبيرا في اقتصاد البلدان النامية القطاع الرأسمالي الخاص بشكل الرأسمال الاجنبي والمحلي. البرجوازية الوطنية هي اصحاب مشاريع متوسطة وصغيرة يشتغلون غالبا في التجارة والزراعة واحيانا في الصناعة. لا تفكر حكومات الدول الفتية في الغاء القطاع الخاص وتفتح مجالا واسعا للمبادرة الخاصة. ولكن يجب ان يكون هذا على شرط التعاون مع الدولة وان يسهم القطاع الخاص بقسطه في تطوير اقتصاد البلد. السماح لرأس المال الخاص واستخدامه

لصالح الأمة امر حتمي موضوعيا عند وجود عدد كبير من الاستثمارات الزراعية الصغيرة والصغيرة جدا المتأخرة والانتاج الحرفي في القطر.

النموذج الاساسي في الاقتصاد الحديث للدول المتحررة حيث ينتج الجزء الغالب من دخلها الوطني هو النموذج البضاعي الصغير وفي قسم ما النموذج الطبيعي ايضا.

يكّون الفلاحون الاكثرية الساحقة من سكان المستعمرات الافريقية السابقة. وفي مالي يمارس الزراعة تسعة اعشار مجموع السكان. وفي الاقطار الاخرى، حسب احصاء سني ١٩٤٥ـ١٩٥٩، من مجموع السكان العاملين كان يمارس الزراعة: في الكونغو ٨٥ ٪؛ في الجزائر ٧٥ ٪ ؛ في الجمهورية العربية المتحدة ٦٤ ٪ ؛ في غينيا ٨٠ ـ ٩٠؛ في غانا ٨٠ ٪ . ويعمل الجزء الاكبر من سكان كينيا في الزراعة ايضا. ومع هذا فالقطاع التقليدي في زراعة الاقطار المستعمرة سابقا لا يتصف في الجزء الاكبر بصفة انتاج بضاعي صغير بقدر ما يتصف بانتاج طبيعي. هكذا مثلا يشمل قطاع الاقتصاد الطبيعي في افريقيا الاستوائية ٧٠ ٪

من كل الارض التي يزرعها الافريقيون ويشتغل فيه ٦٠ ٪ من القوة العاملة. فنصيب الاقتصاد الطبيعي ونصيب القوة العاملة التي تشتغل فيه يختلفان من قطر الى قطر. فاذا كانت مساحة الارض المخصصة للمزروعات لغرض الاستهلاك الشخصي في كينيا في فترة ١٩٤٧ — ١٩٥٠ تكون ٩٣ ٪ من مجموع الاراضي العائدة للافريقيين وفيها ٧٠ ٪ من القوة العاملة الافريقية، واذا كانت الارقام المقابلة في تنجانيقا لسنة ١٩٥٢ هي ٧٨ ٪ و ٦٣ ٪، فان الاراضي في غانا لسنة ١٩٥٠ هي ٢٥ ٪ والقوة العاملة ٢١ ٪ كانتا تشتغلان بالاستثمار الطبيعي.

لا تتوفر لدى الدول الوطنية الفتية احصاءات مضبوطة بعض الشيء لانتاج المنتجات في القطاعات المختلفة من الاقتصاد. ولكن من الواضح ان اقتصاد الدول المستعمرة سابقا يحمل طابع تعدد النماذج. وللنماذج المختلفة بطبيعتها الاقتصادية ميول مختلفة ملازمة لها داخليا قد تؤدي الى طريق جديد غير رأسمالي، اشتراكي أو الى طريق قديم، رأسمالي لتطور القطر.

لا يعني ابدا انعدام الرأسمالية المتطورة في أغلب الاقطار الافريقية المتحررة من التبعية الاستعمارية وجود

اقتصاد وحدوى النموذج فيها متحرر تماما من تأثير الرأسمالية وتكمن فيه ميول نحو التطور الاشتراكي وحده.

لا تنحصر العلاقات الرأسمالية الخاصة في التجارة والصناعة الصغيرة بل انها توجد في الزراعة ايضا. مثلا، بالرغم من انعدام تقاليد ملكية الارض الشخصية لدى شعوب افريقيا المركزية والجنوبية، لأن الزراعة لدى السكان الافريقيين تتحقق غالبا في ظروف الملكية المشاعية للارض، فقد قويت مع تطور العلاقات البضاعية ـ النقدية في فترة ما بعد الحرب، عملية انقسام الفلاحين وفقدان الاكثرية للارض ترافقها عملية بروز فئة صغيرة من الميسورين.

وملكية الارض المشاعية لا تستبعد انقساما معينا في صفوف الفلاحين. ففي القرية يوجد مالكون ميسورو الحال. ويوجد كذلك فلاحون ذوو استثمارات متوسطة وعددا كبيرا من الفلاحين الفقراء والمعدمين. ويقوم المالكون الميسورون بتأجير المحاريث ومكائن استخراج حبوب البن والزوارق ومعدات صيد السمك. ويدفع الفلاحون مقابل هذا اما نقدا واما عينا.

يتضح من كل هذا ان السيطرة الاستعمارية التي لم تنشىء خلال عشرات كثيرة من السنين من الاستغلال قدرا يذكر من الاقتصاد الرأسمالي، قد ادخلت مع ذلك عن طريق التجارة والقروض وكذلك عن طريق المزارعات الكبيرة، غير قليل من عناصر الانقسام الرأسمالي في العلاقات الانتاجية بين الافريقيين. والآن تواجه الدول الوطنية الجديدة اقتصادا متعدد النماذج . تقف وراء النماذج المختلفة طبقات وفئات اجتماعية مختلفة. ومنذ زمن بعيد لم يعد المجتمع الافريقي الحديث مجتمعا لاطبقيا. ويؤلف اغلبية جماهير السكان الفلاحون بفئاتهم الاجتماعية المختلفة وغالبا الفقراء. وتحتل البرجوازية الصغيرة للمدينة أي الحرفيون والتجار الصغار مكانا مرموقا. اما الطبقات الاستغلالية فهي بشكل رئيسي الاقطاعيون والرأسماليون الاجانب والاحتكاريون. والبروليتاريا في الاقطار الافريقية صغيرة. وهي قد ظهرت قبل البرجوازية الوطنية (في المزارع وصناعة الاستخراج العائدة للرأسماليين الاجانب). والى بداية سنة ١٩٦٢ كان هناك في كل الاقطار الافريقية ما يقارب ١٥ مليون انسان يعمل بالاجرة وينتظم منهم في النقابات حوالي ٣ ملايين شخص.

الطبقة العاملة في افريقيا لا تزال فتية جدا ومبعثرة في المشاريع الصغيرة والضئيلة. ويتكون القسم الاكبر من البروليتاريا الافريقية من العمال الذين يعملون لفترة موقتة ومن العمال الموسميين الذين لم يقطعوا صلتهم بالزراعة. ويظل ارتباط العمال بالقرية تحت تأثير الروابط القبلية والعشائرية. وفي هذا قوة البروليتاريا الافريقية وضعفها معا. فضعفها لسبب انعدام الكوادر الدائمة الثابتة والموحدة في نقابات. وقوتها في الاتصال الدائم للبروليتاريا بالقرية، بالفلاحين حيث ينشر العمال بينهم ما حصلوا عليه في اوساط المشاريع الصناعية من افكار ثورية وخبرة في النضال ضد الاستغلاليين وتجربة تنظيم الانتاج الحكومي الجديد. والعمال موزعون على القارة الافريقية في مناطق بشكل غير متساو ابدا. فعدد الطبقة العاملة في المناطق الوسطى والشرقية والغربية من افريقيا، حيث يقوم اغلب الدول الجديدة، ضئيل جدا، من ٢ ٪ الى ٥ ٪ من السكان العاملين. ويكبر جيش العاملين بالاجرة بشكل خاص حيث تنمو صناعة استخراج المعادن والمزارعات الكبيرة (الجمهورية الافريقية الجنوبية وروديسيا

الجنوبية وكينيا) ويزداد عدد العمال بسرعة ايضا في تلك الاقطار التي ينمو فيها بسرعة قطاع الدولة من الاقتصاد (غانا وغينيا). هكذا يكوّن نصيب العمال والموظفين في غانا وغينيا وكينيا وتنجانيقا في المعدل ١٨ ٪ اي حوالي خمس السكان العاملين.

ففيمَ اذن الامكانيات الواقعية للبلدان المستعمرة سابقا في التطور بدون اجتياز المرحلة الرأسمالية؟ القسم الغالب من السكان يحقد على الرأسمالية التي ارتبطت بها ذكرياته عن المظالم والمآسي الاستعمارية. ولكننا نعلم بان هذا الادراك وحده غير كاف، فعدا هذا لا بد من مقدمات مادية. وهذه المقدمات موجودة في درجة معينة داخل كل قطر على حدة، شرع يسير في طريق تطور غير رأسمالي، وكذلك في وجود النظام الاشتراكي العالمي الذي يمكن بمعونته النزيهة والشاملة التعويض عما هو غير متوفر من المقدمات المادية في هذا القطر او ذاك.

كما يعتمد بناء الاشتراكية داخل القطر على الصناعة المتطورة ذات طبقة عاملة منظمة، كذلك على النطاق العالمي يمكن ان تعتمد الاقطار السائرة في

طريق تطور غير رأسمالي على الصناعة القوية ومعونة الطبقة العاملة لبلدان الاسرة الاشتراكية المتطورة. تحتل الصناعة في البلدان الاشتراكية مكانا رئيسيا. ومن نصيبها في المعدل ٧٥ ٪ تقريبا من مجموع انتاج الاقتصاد الوطني. وحجم الانتاج الصناعي في البلدان الاشتراكية لسنة ١٩٦٣ كان يؤلف ٣٨ ٪ من مجموع الانتاج الصناعي العالمي. وفي هذا يكون من حصة الصناعة الثقيلة المنتجة للمكائن والتجهيزات لكل فروع الاقتصاد الوطني في الوقت الحاضر في اغلب البلدان الاشتراكية اكثر من ٥٠ ٪ من مجموع الانتاج الصناعي.

وتحت تصرف البلدان الاشتراكية جيش لجب من العمال الأكفاء والتكنيكيين والمهندسين الذين يستطيعون امداد كادحي الأقطار التي ما تزال متخلفة اقتصاديا بالمعرفة والخبرة.

بتضافر جهود كل قطر على حدة ومعونة البلدان الاشتراكية عالية التطور تستطيع كل دولة فتية تجنب المرحلة الرأسمالية للتطور والانتقال تدريجيا الى الاشتراكية.

وبالتالي فان امام المستعمرات وشبه المستعمرات سابقا فرصة لا للتطور الرأسمالي وحسب بل وللاشتراكي ايضا. وحل القضية التالية: في اي طريق سيسير فعلا هذا القطر او ذاك يكمن في السياسة الاقتصادية لتلك الدولة. فاذا كانت الدولة تعبر عن المصالح الجذرية لجماهير الشعب فان البلد سيسير في طريق بناء الاشتراكية. وجماهير الشعب هي الفلاحون والمنتجون الصغار الآخرون والطبقة العاملة التي تنمو وتقوى والمثقفون والفئات الاخرى من السكان. تحالف العمال والفلاحين هو القوة الاهم في كسب وصيانة الاستقلال الحقيقي للاقطار المستعمرة سابقا. ويكون هذا التحالف اساسا لجبهة وطنية موحدة من اجل تحويلات دمقراطية عميقة أبعد. ويتوقف نجاح بناء المجتمع الاشتراكي الجديد لدرجة كبيرة على متانة تحالف العمال والفلاحين داخل القطر وعلى الصلات الوثيقة والدائمة للبلدان النامية بالاقطار الاشتراكية.

ان الظفر بالاستقلال السياسي وتكوين الدولة القادرة على قيادة القطر بتصميم حازم في طريق تطور غير رأسمالي يعني كذلك ابتداء الفترة الانتقالية. ان

مجتمع الدمقراطية الوطنية هو مجتمع الفترة الانتقالية من الاقطاع والاشكال الاقتصادية الاكثر تخلفا الى الاشتراكية.

فما هو طول هذه الفترة الخاصة لبناء الاشتراكية؟

استغرقت ما يقارب ٢٠ عاما عملية خلق المجتمع الجديد في روسيا، اول قطر بنى الاشتراكية في الطوق الرأسمالي وبدون اية تجربة او معونة من الخارج. هذا مع العلم ان الاشتراكية لم تبن خلال هذه الفترة في المناطق المركزية المتطورة من الاتحاد السوفييتي وحسب، بل كذلك في اطراف الجمهوريات القومية، حيث كانت تغلب قبل الثورة الاشكال الاقطاعية وشبه الاقطاعية من الاقتصاد. وقد حققت كل شعوب الاتحاد السوفييتي في وقت واحد انتصار الاشتراكية بمعونة الطبقة العاملة والفلاحين للجمهوريات الاكثر تطورا. وفي بلدان الدمقراطية الشعبية الاوروبية التي تبني الاشتراكية بالتعاون فيما بينها وبين الاتحاد السوفييتي خلقت اسس الاشتراكية فيما يقارب ١٠ — ١٢ عاما.

صار من الممكن إستخلاص بعض الاستنتاجات من تجربة بناء الاشتراكية في اكثر من عشرة اقطار. تتوقف مدة بناء المجتمع الجديد لدرجة كبيرة على ما يلي: مستوى تطور قوى الانتاج؛ السياسة الاقتصادية الصحيحة للحزب والحكومة اللذين يقودان التحويلات الاشتراكية للمجتمع؛ اتساع وعمق الصداقة بين الاقطار الاشتراكية والتعاون المتبادل بين بعضها والبعض الآخر؛ تنسيق قوى وامكانيات كل الاقطار التي تبنى الاشتراكية واستخدامها بشكل صحيح.

تؤكد التجربة التاريخية لاقطار كثيرة صحة موضوعة الاشتراكية العلمية القائلة بان بناء المجتمع الجديد هو عملية دائبة طبيعية تجري وفقا لتطور القوى الانتاجية في الصناعة والزراعة وطرق المواصلات.

كذلك تعلمنا تجربة بناء الاشتراكية في اقطار كثيرة ان المدة اللازمة لانتصار الاشتراكية تكون اقصر اذا كانت كل التحويلات العميقة في كل المراحل تجري من اجل المصالح الجذرية لجماهير الكادحين وحين يشارك الشعب عن وعي وبابداع في خلق المجتمع الجديد.

٣ ـ غرض الانتاج الاجتماعي في ظل الاشتراكية

تهب جماهير الشعب للنضال ضد المضطهدين والاستغلاليين لا من اجل الحصول على الحرية والاستقلال السياسيين وحسب. فالحرية نفسها والدولة الشعبية الجديدة لازمتان للكادحين لغرض الوصول الى حياة سعيدة أفضل لهم ولاطفالهم ولسد حاجاتهم المادية والروحية.

يحكم الشعب على نتائج الثورة ومحاسن الاشتراكية قبل كل شيء بمقدار ارضاء مصالحه الجذرية وبمقدار ارتفاع مستواه الحياتي.

اساس كل مجتمع، كما هو معروف، انتاج الخيرات المادية الضرورية لحياة الناس. ويتكون نظام المجتمع الاقتصادي وفقا لليد التي تملك المصانع والمعامل والارض وطرق المواصلات وكل وسائل الانتاج.

تظهر العلاقات الاقتصادية لأي مجتمع قبل كل شيء بوصفها مصالح الناس. ومصالح المستغِلّين والمستغَلّين في المجتمعات القائمة على الملكية الخاصة

واستغلال طبقة لاخرى هي مصالح متضاربة وغير متصالحة. والمعروف ان جوهر الرأسمالية هو في استغلال الرأسماليين للعمال. الحصول على الارباح وزيادة الدخل هذا هو الهدف الاساسي للانتاج الرأسمالي. وتتجلى في هذا الهدف التناقضات المستعصية بين مصالح البرجوازية ومصالح البروليتاريا.

اما في ظل الاشتراكية فكل الكادحين هم ارباب وسائل الانتاج ونتيجة جهدهم وليس هناك استغلال الانسان لاخيه الانسان. ولهذا فان المصالح الاقتصادية الجذرية لكل اعضاء المجتمع واحدة، وتتجلى في هدف الانتاج المشترك بين الجميع: التلبية المتكاملة اكثر فاكثر لحاجات الشعب المادية والثقافية المتنامية.

المصلحة العميقة لكل اعضاء المجتمع في التلبية الكاملة لكل الاحتياجات هي القوة الرئيسية المحركة لتطور الانتاج الاجتماعي في ظل الاشتراكية. تلبية اكمل فاكمل لحاجات المجتمع عن طريق تطوير واتقان مطردين للانتاج هذا هو القانون الاقتصادي الرئيسي للاشتراكية.

وهكذا فان القانون الاقتصادى الرئيسي للاشتراكية

مشروط بالملكية الجماعية لوسائل الانتاج وله طبيعة موضوعية أي ان الناس لا يستطيعون حسب مشيئتهم لا انشاءه ولا الغاءه.

يجب ان يتجه تطور الاقتصاد بعد الثورة لصالح الجماهير الواسعة من الكادحين الذين حين يصبحون مالكي بلدهم يبدأون بالعمل لانفسهم.

وكل ما ينتج في القطر: مواد التغذية، الملابس، الطاقة الكهربائية آلات المعامل، مختلف الادوات والمواد الخام للمصانع والسيارات وعربات السكك الحديدية الجديدة والبيوت الجديدة ـ كل هذا يثمن بالنقود ويسمى المنتوج الاجتماعي الاجمالي لمدة معينة (عادة لسنة). ولو اخرجنا من هذا المنتوج الاجمالي قيمة المواد الخام والطاقة والمواد الثانوية وكذلك قيمة استهلاك المكائن لحصلنا على حجم القيمة المنتجة من جديد خلال سنة او ما يسمى بالدخل الوطني. هذا يعني ان الدخل الوطني هو القيم المادية المنتجة من جديد خلال عام بجهد العمال والفلاحين.

ويتجلى الهدف الجديد للانتاج الاجتماعي بعد الثورة بشكل اكثر اقناعا في توزيع الدخل الوطني.

مثلا كان البرجوازيون والاقطاعيون والفلاحون الاثرياء – «الكولاك» والطبقات الاخرى التي كانت تعيش على استغلال الشعب يؤلفون في روسيا القيصرية لسنة ١٩١٣ سدس السكان (١٦,٣ ٪) ولكنهم كانوا يستأثرون بحوالي نصف الدخل الوطني للقطر (٤٧,٢ ٪).

بعد عشر سنوات من ثورة اكتوبر نقصت حصة الطبقات الاستغلالية من الدخل الوطني للقطر اكثر من خمسة اضعاف. وبدلا من ٤٧,٢ ٪ لم تحصل البرجوازية الا على ٨,٥ ٪ من الدخل الوطني.

اما بعد انتصار الاشتراكية فقد صار الدخل الوطني كله عائدا للكادحين وصار يوزع لصالحهم فقط. فحين كان مصروف الاستهلاك الشعبي يكوّن في روسيا ما قبل الثورة حوالي ثلث الدخل الوطني فان ما يقارب ثلاثة ارباع الدخل الوطني (٧٥ ٪) صار يوجه بعد انتصار الاشتراكية الى مصروف الاستهلاك. اضف الى هذا ان تسعة اعشار هذا المصروف توجه الى الاستهلاك الشخصي للسكان (دخل العمال والفلاحين والموظفين) ويذهب العشر الآخر الى

الاستهلاك الاجتماعي (المدارس والمستشفيات ودور العجزة وجهاز الادارة وغير ذلك).

يخصص ربع الدخل الوطني للتكديس أي لتوسيع الانتاج: بناء معامل ومصانع جديدة ومحطات كهربائية ومختلف منشآت الري ولتحضير الاسمدة الكيمياوية للزراعة وشراء الآلات الضرورية وبضائع الاستهلاك الشخصي من السوق الخارجية.

وبهذا الشكل ايضا يوزّع الدخل الوطني في البلدان الاشتراكية الاخرى. يخصص زهاء ثلاثة ارباع الدخل الوطني في هذه البلدان كلها لرصيد الاستهلاك (الشخصي والاجتماعي) ويخصص ربعه لرصيد التكديس.

يتجلى الهدف الرئيسي للانتاج الاشتراكي الذي هو تلبية حاجات الناس المادية والروحية تلبية اكمل فاكمل في دلائل اخرى ايضا. مثلا في التناسب المحدد بين وتيرات نمو انتاجية العمل ووتيرات نمو الدخول الواقعية للكادحين. وتصاحب ارتفاع انتاجية العمل بالتأكيد زيادة المداخيل الواقعية أي كل الخيرات المادية والروحية التي يحصل عليها الشعب. وذلك لانه

لا وجود للاستغلاليين في ظل الاشتراكية والكادحون انفسهم هم اصحاب وسائل الانتاج ومنتوجات العمل.

قد ينجم السؤال التالي: هل يخضع الانتاج لهدف تلبية متطلبات الشعب تلبية اكمل فاكمل بعد انتصار الاشتراكية فقط ام في مرحلة بنائها ايضا؟ وهذه قضية هامة جدا. ترينا تجربة بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاخرى ان الهدف الجديد للانتاج الاجتماعي يظهر مع ولادة النموذج الاشتراكي في اقتصاد هذا القطر أو ذاك ومع دخول القطر في مرحلة بناء الاشتراكية.

ومع توطد النظام الاشتراكي تصبح تبعية نمو مداخيل السكان الواقعية لارتفاع انتاجية العمل اكثر وضوحا.

فلئن كانت انتاجية العمل الصناعي قد زادت في الاتحاد السوفييتي خلال الفترة الطويلة، من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩٦٣، اكثر من ١٣ ضعفا وارتفعت مداخيل العمال الواقعية خلال هذا الوقت الى ٥,٩ مرة فان الفرق هذا اصبح في الفترة ما بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٦٠ اقل بكثير: صاحبت كل ارتفاع لانتاجية

العمل بمقدار ١٠ ٪ زيادة المداخيل الواقعية للعمل والموظفين الى ما يقارب ٦ ـ ٧ ٪. كما هو واضح، تظهر كل فضائل النظام الاشتراكي الذي قد توطد اكثر كمالا بعد انتصار الاشتراكية. ولكن الانتاج الاجتماعي يتطور في الفترة الانتقالية ايضا لصالح الشعب. وفي هذا الضمان الرئيسي لنجاح بناء الاشتراكية وانتصارها.

يجب ان تسبق وتيرات نمو انتاجية العمل وتيرات نمو المداخيل الواقعية للكادحين. والا فان المجتمع سيخسر مصدر التكديس وتوسيع الانتاج لاحقا. ولكن الفرق بين وتيرات النمو يجب الا يكون كبيرا. ويخصص للتكديس جزء من فائض الدخل الوطني في ظل الاقتصاد الوطني الذي يتطور على اساس البرنامج، والجزء الآخر منه يجب ان يخصص من كل بد لزيادة رصيد الاستهلاك الشخصي. وهذا مهم لا في حدود المجتمع بأسره وحسب. ويجب ان يعلم طاقم العمال في المشروع بل وكل عامل بان جزءا معينا من الزيادة الناتجة عن رفع انتاجية العمل وكمية المواد المنتجة سيخصص لرفع الاستهلاك الشخصي.

وفي حالة تناسب عام صحيح بين وتيرات نمو انتاجية العمل والمداخيل الواقعية لمدة طويلة، من المهم الاحتفاظ بتناسب مدعوم اقتصاديا يحفز على استمرار رفع انتاجية العمل وتطور الانتاج كذلك لكل فترة قصيرة من الزمن. واذا لم يراع هذا فان عواقب سلبية ستظهر في الحال: يزول اهتمام المنتجين بتطوير الانتاج ورفع انتاجية العمل.

لا تنمو المداخيل الواقعية للكادحين الى جانب ارتفاع انتاجية العمل الا في ظل الاشتراكية وحدها. وفي هذا يكمن الاساس الاقتصادي العميق وظروف المصلحة المادية لكل الكادحين في رفع انتاجية العمل وفي انماء واستكمال الانتاج الاجتماعي كله. في هذا جوهر القانون الاقتصادي الرئيسي للاشتراكية الذي يعبر عن الامتياز الجذري للمجتمع الجديد.

وبما ان قانون تطوير الانتاج وتوسيعه واتقانه هو الذي يعبر بالذات عن مصالح الشعب الجذرية فانه لذلك هو القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية وليس ابدا المصالح الاستهلاكية المفهومة فهما ضيقا لبعض الاشخاص او الفئات من السكان .

ان اخضاع الانتاج الاجتماعي لمهمة تلبية اكمل فاكمل لحاجات الشعب عن طريق توسيع الانتاج واتقانه تدريجيا، هو عملية موضوعية وطبيعية تفرضها طبيعة النظام الاشتراكي نفسها لا رغبات بعض الاشخاص.

لا يمكن ان يتطور الانتاج الاشتراكي الا لصالح المنتجين والا فسوف لا يكون لديهم حافز على توسيعه واتقانه. يجب ان يخضع تطور الانتاج لمصالح الشعب لا بعد انتصار الاشتراكية وحسب، ناهيك عن انتصار الشيوعية على النطاق العالمي، بل وفي سياق بناء المجتمع الجديد ايضا. وهذا صحيح بدرجة واحدة على السواء بالنسبة للاقطار السائرة نحو الاشتراكية من الرأسمالية او الاقطار التي تتطور وتسير نحو الاشتراكية من الاقطاع او من العبودية الاستعمارية.

من المهم بالضبط لنجاح تطور القطر في الطريق غير الرأسمالي ان ينظم الاقتصاد لصالح الشعب منذ الايام الاولى لقيام الدولة الجديدة. فان اهمال مصالح الكادحين وعدم محاولة رفع مستوى حياتهم قد يؤديان الى انخفاض نشاط الجماهير.

ليس من المغالاة القول بانه من الممكن الحكم على صفة الدولة الجديدة وعلى الطريق الذي يسير فيه هذا القطر او ذاك، انطلاقا من هدف الانتاج المحقق فعليا بعد الثورة.

ان الذي يفسر تصريح قادة بعض الاقطار القائل بان هدف الانتاج الاجتماعي «كل شيء من اجل الانسان» لا يمكن التقدم به الا حين يحل عهد الشيوعية في العالم اجمع، هو اهمال للمصالح الحياتية لجماهير الكادحين أو الاخطاء في تنظيم اقتصاد هذه البلدان.

لا يعترف قادة بعض البلدان بنهج رفع الرفاهية الشعبية كقانون موضوعي لتطور الانتاج الاشتراكي وهم على استعداد لاعتبار الاهتمام بخير الكادحين ضربا من برجزة الناس بعد ان توصلوا الى انتصار الاشتراكية وينظر بعضهم احيانا الى نمو رفاه الناس المادي كسبب لرفض اية مطامح مثالية للانسان وكسبب لبعث الذاتية في نقيض للاحساس الجماعي الذي هو ملازم ضمنا، حسب زعمهم، لكل مجتمع ذي مستوى واطئ لتطور القوى الانتاجية وفقر السكان.

يعكس مثل هذه الآراء بدرجة ما تاريخ تطور المجتمع الانساني والتعاليم الاشتراكية المختلفة. كان الناس في فجر ظهور المجتمع البشري، حين ما كان في ايديهم غير العصا والحجارة عاجزين عن مواجهة الطبيعة والوحوش المحيطة بهم والاخطار الاخرى. وقد املت ظروف الانتاج الموجود في ذلك الوقت نفسها وجود الملكية الجماعية والاجتماع في حدود العشيرة او الجماعة.

ادى التطور الابعد للقوى الانتاجية الى ظهور الملكية الخاصة للطبقات المختلفة وظهور استغلال الانسان للانسان.

ما دامت نظريات الاشتراكية تنشأ على اساس الانتاج الصغير المتأخر وضعيف المردود وتحت تأثيره المباشر، كانت تبدو الاشتراكية كمجتمع للفقراء ذي الكمية المحدودة من الخيرات المادية والروحية وذي توزيع متساو بشكل صارم لهذه الخيرات وذي مستوى محدود متقشف من الاستهلاك.

ولكن المجتمع الاشتراكي الحديث يبنى على قاعدة الانتاج عالي التطور. واساسه الاقتصادي الذي هو

الملكية الجماعية الاشتراكية، لا يعني العودة الى الملكية المشاعية البدائية. وتظهر الجماعية والتعاون والتآزر الرفاقيان للناس في المجتمع الاشتراكي الحديث وتتطور لا بتأثير عجزهم عن الدفاع ضد الطبيعة المحيطة بهم وضد الوحوش وضد المآسي الفطرية، بل انها مفروضة بمقاييس وطابع الانتاج الاجتماعي الكبير الذي يكون فيه كل الكادحين اربابا ويعمل جميعهم لخير الجميع.

ان تصوير الملكية الاشتراكية كنوع من الملكية المشاعية البسيطة ودعوة للرجوع الى النظام المشاعي البدائي كـ«عصر ذهبي» للبشرية يمكن ان يكونا في الوقت الحاضر اما نتيجة الانتاج غير الناضج وضلالا نظريا ساذجا، واما تشويها واعيا لاسس الاشتراكية العلمية الحديثة لصالح الطبقات الاستغلالية التي تبرر فقر جماهير الشعب الواسعة.

ويعطي تطور الانتاج الاشتراكي لصالح الارتفاع المطرد للرفاه الشعبي بالذات تلك القاعدة المتينة التي يتطور على اساسها بشكل اكثر اتساعا وعمقا شعور الكادحين جميعهم كمالك جماعي، وشعور الاهتمام بازدهار المجتمع بأسره وشعور الجماعية

الاشتراكية، لان كل واحد يعلم بان سلامة كل فرد متعلقة بسلامة المجتمع وازدهاره وان تطور المجتمع سيكون اكثر سرعة وتقدما كلما يلبي هذا المجتمع حاجات الناس بشكل اكمل وبذلك يشجعهم على العمل الاكثر انتاجية.

تظهر الذاتية والطمع والانانية وتتطور على اساس الملكية الخاصة وعلى اساس استغلال الانسان للانسان او أمة لاخرى. اما رفع الرفاهية الشعبية على اساس الملكية الجماعية فهو ينسف بالضبط اسس المصلحة الذاتية وهو القاعدة المتينة لتطور شامل للانسان بما في ذلك المبادئ الجماعية في العمل وفي الحياة وازدهار المثل الاجتماعية العليا.

وللانتصار النهائي للثورة، التي تحققها جماهير الشعب، بما في ذلك الثورة المعادية للاستعمار، لا بد من ان يرى الكادحون ثمار نضالهم. ولا بد من ان تكون هنالك نتائج مرئية ولو بعد مدة وفي بعض المجالات. يجب ان يرتفع تدريجيا مستوى حياة السكان مع تطور الانتاج وارتفاع انتاجية العمل. هذا يتفق ومصالح الشعب الجذرية ويساعد على انماء نشاطه في النضال من

اجل خلق المجتمع الجديد. وهكذا يصبح الهدف الجديد للانتاج الاجتماعي اى تطور الاقتصاد لصالح الشعب، القوة المحركة الجبارة لا في ظروف انتصار الاشتراكية وحسب، وانما كذلك في ظروف كل الثورات الدمقراطية حقا وكل للدول الشعبية حقا، التي تسير في طريق تطور غير رأسمالي.

٤ ـ القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية

ان انتاج الاطعمة والملابس والخيرات المادية الاخرى الضرورية لحياة الانسان هو اساس وجود اي مجتمع بغض النظر عن تركيبه. وان ميزة اي نظام جديد عن النظام القديم هي في القدرة على فتح افق اوسع لتطور الانتاج المادي، وعلى رفع المستوى العام لحياة الناس. ولهذا لا يكون استبدال نظام اجتماعي بآخر فعلا تقدميا راسخا الا اذا كوّن النظام الجديد قوى انتاجية اكثر تطورا. والحق يقال ان ما يميز مجتمعا عن آخر لا الشيء الذي ينتج، وانما كيف ينتج. تمكن مثلا زراعة القطن عن طريق العمل اليدوي

المرهق. وكذلك يمكن انتاج ذات القطن وتنقيته باستخدام المكائن. وتتجلى هذه الميزة الخاصة للانتاج في قاعدة المجتمع المادية التكنيكية.

تتكون القاعدة المادية التكنيكية من تلك الوسائل التكنيكية التي ينتج الانسان المنتوجات بمعونتها. قبل الرأسمالية كانت قوة الانسان العضلية وقوة الحيوان العامل (الجواميس والخيول وغيرها) قوة محركة رئيسية في الانتاج، كما استخدمت كذلك قوة الريح (الطواحين الهوائية) والماء (وسائل ري الارض المتنوعة وكذلك الطواحين المائية وغير ذلك). وقد طورت الرأسمالية قوى الانتاج بشكل عاصف ورفعت انتاجية العمل الاجتماعي مستخدمة الطاقة البخارية. وقد اعطت الماكنة البخارية امكانية مكننة الانتاج. واصبحت الصناعة الآلية الكبيرة القاعدة المادية التكنيكية للرأسمالية.

الا ان الانتاج الآلي لا ينتشر في ظل الرأسمالية في فروع الاقتصاد كلها. ومع المكننة العالية العامة للعمل في الصناعة الكبيرة، يظل في فروع كثيرة عملا صعبا وذا مكننة ضعيفة، كما في صناعة استخراج الفحم في انجلترا مثلا وبعض الاقطار الاخرى. ويمكن

تفسير هذه الدرجة المتفاوتة في المكننة بان الرأسماليين لا يدخلون المكائن الجديدة الا في تلك الاحوال حين يسفر استبدال العمل الحي بها عن ارباح اكثر. فحين تكون هناك كثرة من العمال وتكون القوة العاملة رخيصة التكاليف فان تأجير عدد اكبر من العمال يكون، كالعادة، انفع للرأسماليين من استخدام مكائن جديدة. وتتميز الزراعة في ظل الرأسمالية بالمكننة الضعيفة بوجه خاص. وطالما تظل الاستثمارات الفلاحية الصغيرة باقية في هذا المجال، حتى في اكثر الاقطار الرأسمالية تطورا، فان استعمال التكنيك يكون بالنسبة لهذه الاستثمارات شيئا صعب المنال وغير مربح. وحتى في بلد متطور جدا كالولايات المتحدة الاميركية، فان ٤٠ ٪ من المزارعين لا يملكون التراكتورات. فمستوى تجهيز الزراعة التكنيكي في الاقطار المختلفة من النظام الرأسمالي العالمي مستوى متفاوت جدا. هكذا مثلا، حصة التراكتور الواحد في الولايات المتحدة الاميركية ٤١ هكتارا من الارض المحروثة وفي فرنسا ٥٠ هكتارا وفي اسبانيا ٦٥٠ هكتارا وفي بلدان افريقيا (في المعدل) ١٣٠٠ هكتار وفي الهند ٨٥٨٤ هكتارا.

الا ان الرأسمالية انشأت بصورة عامة قاعدة مادية تكنيكية مختلفة كيفيا بالمقارنة الى تلك التي كانت في النظام الاقطاعي الذي سبقها. وقد انتصرت الرأسمالية على هذا النظام بفضل انتاجية عمل أعلى بشكل لا يقاس. فللانتصار على الرأسمالية لا بد من انشاء قاعدة مادية تكنيكية للاشتراكية اكثر اتقانا يستطيع الكادحون باستخدامها انتاج كمية اكبر بكثير من مختلف الخيرات المادية وان يجعلوا حياتهم أيسر واغنى بشكل لا يقارن مما كانت عليه في ظل سيطرة البرجوازية.

لا يمكن الانتصار على الرأسمالية بايد عزلاء. يجب على الشعب لا ان يقبض بيده على زمام السلطة السياسية وحسب، بل وان ينظم الاقتصاد وان ينتج منتوجات اكثر واجود وارخص مما فعل الرأسماليون. ليست هناك سبل اخرى لانجاز المهام الرئيسية للثورة الاشتراكية. ولاجل هذا لا بد من انشاء صناعة آلية يكون بامكانها تغيير فروع الاقتصاد كلها بما فيها الزراعة ايضا، محولة انتاج المحاصيل الزراعية الى اساس تكنيكي جديد. القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية هي الانتاج الآلي الكبير الذي يسود لا في الصناعة

وحسب، بل كذلك في الزراعة والبناء وفي كل الفروع الاخرى من الاقتصاد الوطني.

وفي احشاء المجتمع الرأسمالي بالذات تتكون عناصر القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية على شكل انتاج آلي كبير في الصناعة. ولكن هذه القاعدة تنشأ بصورة كاملة بعد الثورة عن طريق التصنيع الاشتراكي للقطر. وبما ان بناء القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية يرتبط بتحويل كل فروع الاقتصاد الوطني الى الاساس التكنيكي الجديد، فان الدور الكبير في التصنيع يعود لتطور بناء المكائن.

اليكم عملية انشاء القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية حسب مثال الاتحاد السوفييتي. كانت روسيا قبل الثورة بلدا زراعيا ذا تطور صناعي ناقص. وكانت منتوجات الصناعة تؤلف ٤٢,١٪ من الانتاج الاجمالي للقطر. وكانت حصة الصناعة الثقيلة من المنتوج الصناعي الاجمالي ٣٣,٣٪، اما حصة بناء المكائن فقد كانت ٦,٨٪. والى سنة ١٩٤٠ نما المنتوج الاجمالي من كل الصناعة الى ٧,٧ ضعف، اما في سنة ١٩٦٢ فقد نما الى ٤٨ ضعفا بالمقارنة الى عام ١٩١٣. ونمت

الصناعة الثقيلة حتى سنة ١٩٤٠ الى ١٣ ضعفا وزادت حصتها في الانتاج الصناعي حتى ٦١,٢٪ في سنة ١٩٤٠، والى ٧٤,٥٪ في سنة ١٩٦٣. وقد تطورت صناعة بناء المكائن وصناعة بناء الآلات-الادوات تطورا كبيرا بصورة خاصة. واصبحت صناعة بناء المكائن السوفييتية قادرة على انتاج كل المكائن والتجهيزات الضرورية للقطر.

في روسيا كان نصيب كل عامل واحد في الزراعة في سنة ١٩١٣ من القوة ٠,٥ حصان. وقد دامت هذه الدرجة من «المكننة» حتى سنة ١٩٢٩، حتى بداية اشاعة التعاونية الجماهيرية في الزراعة. وقد دخل الفلاحون في التعاونيات الانتاجية (الكولخوزات) بهذا النصف من قوة الحصان لكل شغيل في المعدل.

وكانت المكائن ذات المحركات بالاحتراق الداخلي (وقبل كل شيء التراكتورات)، هي الطاقة الاساسية للانقلاب الثوري في زراعة الاتحاد السوفييتي. وقد شملت المكننة الاعمال الرئيسية في زراعة الحقول قبل غيرها، وفي اولها زراعة الحبوب وكذلك في

انتاج المحاصيل التكنيكية كالقطن والبنجر السكري وغير ذلك. في سنة ١٩٦١ كانت درجة مكننة الاعمال تكوّن في الكولخوزات والسوفخوزات (المزارع الحكومية) بالمعدل (في النسبة المئوية للحجم العام من النوع المعين للعمل) كالآتي: في حصاد الحبوب (عدا الذرة) بالحاصدات-الدارسات ٩٦٪؛ وفي تنظيف الحبوب ٩٠٪، وفي حصاد عباد الشمس بالحاصدات-الدارسات ٩٩٪، وفي حصاد البنجر السكري بالكومباينات ٦٢٪. وبالمقارنة الى مستوى ما قبل الثورة قلت الجهود المصروفة على بذر الحبوب وحصادها للهكتار الواحد الى ١٢ ضعفا في السوفخوزات، وفي الكولخوزات الى اكثر من ٣ اضعاف. وقد نما التجهيز بالتكنيك للاعمال الزراعية الى حوالى ١٠ اضعاف خلال سنوات التطور الاشتراكي للزراعة. في سنة ١٩٦١ كانت حصة العامل الواحد في الزراعة من القوة لا نصف حصان، بل اصبحت ٥,٥ حصان. في سنة ١٩٦١ كانت القوى الطاقية في زراعة الاتحاد السوفييتي تعد اكثر من ١٦٤ مليون حصان وكانت المحركات الآلية تكوّن اكثر من ٩٦٪ منها، في حين ان المحركات

الآلية لم تكن تكّون من ٢٨,٩ مليون حصان قبل الثورة غير اقل من واحد في المائة.

وحرر استخدام التراكتورات من الزراعة اكثر من ٢٠ مليون من العمال الحوليين. على العموم نمت انتاجية العمل في الزراعة الى اكثر من خمسة اضعاف بالمقارنة الى مستوى ما قبل الثورة، مما تجلى في نمو المنتوج الاجمالي للزراعة اكثر من الضعف، مع انخفاض عدد الشغيلة الى ما يقارب النصف. كان العامل الواحد في الزراعة ينتج قبل الثورة من محاصيل الغذاء ما يكفي لـ ٢ ــ٣ اشخاص اما في الوقت الحاضر فان العامل الواحد في الكولخوزات والسوفخوزات ينتج محاصيل لاكثر من سبعة اشخاص.

لقد تغير تركيب الاقتصاد الوطني نتيجة لانشاء القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية وتغير معه توزيع السكان على الفروع. فحين كانت نسبة المشتغلين في الصناعة والبناء في سنة ١٩١٣ هي ٩٪ فقط من كل العاملين في الاقتصاد الوطني، فقد اصبحت هذه ٣٤٪ في سنة ١٩٦٢، ونقصت حصة العاملين في الزراعة من ٧٥ الى ٣٥٪.

يعود الكهربة الدور الاهم في انشاء القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية والشيوعية. ويقوم الانتاج الكبير الحديث على استخدام الواسع للطاقة الكهربائية. ولا يمكن ان تتطور فروع كثيرة اكثر تقدما من الاقتصاد الا على اساس الطاقة الكهربائية. ويمكن ايصال الطاقة الكهربائية بواسطة الاسلاك الى الاماكن البعيدة عن مكان انتاجها. ويمكن بسهولة توزيع الطاقة الكهربائية على اصغر ما يمكن من الاجزاء لغرض تحريك الآلات والادوات والمكائن. ولا تمكن مكننة العمل في حقل تربية المواشي الا بمعونة الطاقة الكهربائية: كحلب الابقار واجتزاز الاصواف والتجهيز بالماء وغير ذلك من اعمال رعي المواشي. لهذا تلعب الكهربة الدور الاهم في اعادة التسليح التكنيكي للاقتصاد الوطني كله.

نما انتاج الطاقة الكهربائية في الاتحاد السوفييتي من ملياري كيلوواط ـ ساعة في سنة ١٩١٣ الى ٤٨ مليارا في سنة ١٩٤٠، والى ٤١٢ مليار كيلوواط ـ ساعة في سنة ١٩٦٣.

كل الاقطار السائرة في طريق بناء الاشتراكية تطور الصناعة بسرعة. وينمو الانتاج الصناعي بشكل عاصف

خاصة في الاقطار التي كانت زراعية او نصف صناعية في السابق. هكذا مثلا، نما انتاج المنتوجات الصناعية في بولونيا خلال سني البناء الاشتراكي الى عشرة اضعاف بالنسبة للشخص الواحد من السكان. واستحدثت فروع جديدة تماما: بناء المكائن، بناء السفن، الصناعة الكيمياوية وصناعة البناء، التي لم تكن موجودة قبل الثورة اطلاقا. والبلدان التي كانت متخلفة في المجال الصناعي سابقا كرومانيا وبلغاريا وغيرهما، تصدر الآن بعض المكائن من انتاجها الخاص. وتكوّن المكائن والتجهيزات ٦٠٪ من البضائع المصدرة في الوقت الحاضر الى الاتحاد السوفييتي من هنغاريا، ذلك البلد الذي كان سابقا قطرا نصف صناعي.

كلما كان تطور القطر اضعف قبل الثورة، كلما كان انشاء القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية اكثر صعوبة. ولكن التعقيد والصعوبة في بناء القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية يتعلقان لا بمستوى تطور القطر قبل الثورة وحسب، بل هما يتعلقان ايضا بما يلي: هل يبني البلد الاشتراكية لوحده، وسط طوق رأسمالي،

ام انه يبنيها وهو عضو في اسرة البلدان الاشتراكية التي تتضافر جهودها وتتبادل التعاون فيما بينها.

كان تصنيع الاتحاد السوفييتي اكثر صعوبة وتطلبا لكثير من الحرمان والبطولة من الشعب. كان القطر الكبير الذى كانت الاستثمارات الفلاحية الصغيرة المتأخرة هي الغالبة فيه في فترة السنوات العشر بعد الثورة، وذو الارحاب الشاسعة والشبكة الضعيفة من وسائل المواصلات الحديثة، حيث لم تكن فيه طرق عصرية، كان وحيدا في طوق رأسمالي. وكان التصنيع في مدة وجيزة ضروريا للاتحاد السوفييتي من اجل تقوية قدرته الدفاعية ايضا. اضف الى ذلك انه لم يكن هناك عون مادي من اية جهة كانت. بل بالعكس، كان هناك في السنوات الاولى بعد الثورة الهجوم المسلح على روسيا السوفييتية الفتية من قبل ١٤ دولة رأسمالية، وكان الحصار الاقتصادي والتهديد الدائم بالهجمات والتحرشات الجديدة. كان تصنيع الاتحاد السوفييتي مأثرة الطبقة العاملة والشعب بأسره، الذى لم يبخل بقواه ولا بما يملك، وجابه عن وعي صنوف الحرمان لكي ينقذ البلد من التخلف.

مهمة انشاء القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية اصبحت ايسر في ظل وجود اسرة الأقطار الاشتراكية التي تضم الآن اربع عشرة دولة. ليست ثمة حاجة الى ان يبني كل قطر، وخاصة القطر الصغير الذي لا يملك كل الاحتياطيات الطبيعية والاقتصادية الضرورية، كل مجموعة فروع الصناعة الحديثة. بل بالعكس، يستطيع الآن كل قطر اشتراكي تنسيق جهوده مع الاقطار الشقيقة الأخرى وبهذا نفسه انشاء قاعدة مادية تكنيكية للاشتراكية بشكل اكثر نجاحا مع حساب الحسبان لكل الظروف الطبيعية والتاريخية والاقتصادية الخاصة به. ولكن مع هذا يجب الا يظل اي قطر من اقطار الاسرة الاشتراكية بمثابة قرية متخلفة بالنسبة للاقطار الاخرى التي كانت في السابق اكثر تطورا. وبالعكس، فان الاقطار المتخلفة سابقا في المجال الصناعي، تتطور بصورة اسرع في ظل التعاون والمساعدة المتبادلين وتلحق بالأقطار الاكثر تطورا. ويستغل كل قطر معونة الاقطار الاخرى ويساهم بقسطه في العملية المشتركة للتطور الاقتصادي لبلدان الاسرة الاشتراكية. وبالنتيجة تنشئ الاقطار الاشتراكية كلها قاعدة مادية تكنيكية،

اي تلك الوسائل التكنيكية التي سيكون بمعونتها انتاج الخيرات المادية اكثر وافضل وارخص مما كان في عهد سيطرة الرأسمالية.

يصعب بصورة خاصة انشاء القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية في الاقطار التي كانت في السابق مستعمرة او شبه مستعمرة، حيث لا يوجد غالبا حتى لحظة التحرر اي انتاج آلي حديث اطلاقا. وشعوب مثل هذه الاقطار ملزمة باستخدام اكثر كمالا لما في يديها من الاقتصاد لانتاج المحاصيل لغرض الاستهلاك المحلي ولتوسيع التصدير التقليدي وبهذا الشكل توفير الوسائل الضرورية لبناء فروع جديدة من الصناعة.

من المهم للشعوب المتحررة بصورة خاصة تصنيع اوطانها، لأن الصناعة الحديثة المتطورة وحدها هي التي يمكن ان تكون الاساس المتين لبلوغ التحرر الفعلي للاقطار من السيطرة الامبريالية. فمن المعروف ان ما يسمى بالكولونيالية الجديدة، اي محاولة الامبرياليين المحافظة على سيادتهم الاقتصادية الفعلية في المستعمرات السابقة، تتجلى في عرقلة الامبرياليين بكل السبل لتطور قوى الانتاج وخاصة الصناعة الوطنية

في الاقطار المتحررة من الظلم الاستعماري . ولقد كونت الدول الغربية، لغرض تبرير اساليبها الكولونيالية الجديدة، «نظرية» تقول بانه ليس في افريقيا احتياطيات مناسبة للتصنيع وان المناخ الافريقي لا يناسب الا تطور الزراعة. ولكن هذا غير صحيح. فمن المعروف ان من نصيب افريقيا ٩٨٪ من الالماس المستخرج في العالم الرأسمالي، و٧٠٪ من انتاج الكوبالت، و٦٥٪ من الذهب، و٤٢٪ من المنغنيز الخام، و٢٥٪ من النحاس والاورانيوم وكثير غير ذلك من المعادن النافعة. وفي الوقت نفسه لا تكوّن حصة افريقيا الا حوالي ٣٪ من الدخل العالمي، نتيجة الاستغلال الاستعماري لكل هذه الثروات.

لا بد للبلدان المتحررة لكي تظفر باستقلالها الحقيقي، من هدم جذري للتركيب الاستعماري في الاقتصاد، اي انشاء زراعة ذات فروع متعددة تسد حاجات السكان، وتطوير الصناعة وطرق المواصلات. بينما تتجه كل «المعونة» المزعومة المسداة للبلدان المتحررة والتي يكتب ويتحدث عنها الامبرياليون كثيرا، نحو اسناد التركيب الاقتصادي القديم وابقاء

الدول الافريقية في حدود التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل، بصفة ملحقات زراعية ومصدرة للمواد الخام. مثلا، خصصت الحكومة الانجليزية، وفق قرار تطوير وانعاش المستعمرات البريطانية، ١٤٨ مليون جنيه استرليني من سنة ١٩٤٦ الى سنة ١٩٥٦. ولكن مخصصات التطوير الصناعي من هذا المبلغ لم تكن الا ٥٤٥ ألف جنيه استرليني، اي ٠,٥ ٪ فقط. ولنفس الغرض، حسب الخطة الاولى لتطوير المناطق الفرنسية الخارجية، كان قد خصص اقل من ٠,٥ ٪ من الاموال كلها، في حين صرف على طرق المواصلات ووسائل النقل حوالي ٦٥٪ من كل الاموال حسب الخطة. ان مثل هذا التوزيع للاموال موجه لنهب الثروات الطبيعية للاقطار المتحررة وتكييف اقتصادها وفقا للخطط الحربية الستراتيجية للدول الغربية. اضف الى هذا ان قروض و«معونة» الدول الغربية تكون في الغالب مقيدة بشروط سياسية خاصة، مثل التزام الدول الفتية بعدم تأميم المشاريع والمزارع الكبيرة العائدة للرأسماليين الاجانب والاحتكارات الاجنبية. وبكلمة، تمكن مقارنة «اسناد ومعونة» الدول

الامبريالية للدول النامية بالحبل الذي يمسك المشنوق عن السقوط.

تقدم الدول الاشتراكية للبلدان المتحررة، سندا ومعونة من نوع مختلف تماما. فقروض ومساعدة الاقطار الاشتراكية موجهة، كالعادة، نحو انشاء الاقطار المتحررة صناعتها الخاصة بها. هذا مع العلم ان معونة بلدان الاشتراكية تقدم دون اية شروط تمس باستقلال الدول الفتية.

يسدي الاتحاد السوفييتي مثلا المعونة في بناء ما يقارب ٥٠٠ مشروع صناعي ومنشآت أخرى في بضع عشرات من الاقطار المتحررة. ويساعد على انشاء مشاريع صناعية حكومية كبيرة في الاقطار المتحررة كمصنع بخيلاي للتعدين في الهند وكسد اسوان في الجمهورية العربية المتحدة. ويعد الاتحاد السوفييتي آلاف الاختصاصيين من الدول الفتية.

لقد ادت الصلات الاقتصادية بين الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى وبين الاقطار المتحررة في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية الى القضاء على احتكار الدول الامبريالية للارساليات والقروض.

والدول الرأسمالية، اذ تحسب الحساب لطبيعة معونة البلدان الاشتراكية، كثيرا ما تضطر الآن الى الموافقة على التنازلات للاقطار المتحررة فيما يخص شروط تقديم القروض.

ونتيجة لتنامي العلاقات بين الاقطار المتحررة والنظام الاشتراكي العالمي جرد الامبرياليون من السلاح الفعال الذي كان يصيب الهدف دائما في الماضي ونعني به الحصار الاقتصادي للاقطار المتخلفة.

الاستقلال الاقتصادي لكل قطر يسير في طريق التطور الاشتراكي، لا يعني الانفراد اي انعزال القطر عن الاقتصاد العالمي. يستدعي تطور قوى الانتاج الحديثة نفسه ضرورة تقسيم عالمي للعمل على اساس جديد، اشتراكي. فمن غير الممكن بناء القاعدة المادية التكنيكية للاشتراكية بنجاح في كل قطر مستقل بالاستناد الى قواه الخاصة وحدها. فان التقيد الوطني كهذا يؤخر سرعة التطور ويؤول بالقطر لا الى تقدم الاقتصاد بل الى ركوده، او يتطلب من جانب الشعب كله اجهادا كبيرا وكثيرا من التضحيات والحرمان.

وثمة رأي قائل انه يلزم للانخراط في التقسيم العالمي للعمل مستوى معين من التطور الصناعي للقطر. ولكن لا يجوز ان تفهم هذه الموضوعة، التي هي في الاساس صحيحة، كما لو انه من الممكن انشاء الصناعة دون اعتبار المنفعة المتوقعة من تنسيق خطط التطور مع الاقطار الاخرى او دون التبصر في فروع من الاقتصاد تكون اكثر نفعا للقطر، مع اخذ التقسيم العالمي للعمل بعين الاعتبار. وان الاشتراك مع اقطار الاسرة الاشتراكية في تقسيم العمل يساعد على انشاء الصناعة بطريق اكثر توفيرا دون تعطيل الوسائل الكبيرة لزمن طويل بلا زيادة انتاج البضائع للاستهلاك الشعبي.

يجب كذلك القيام ببناء المصانع والمعامل الجديدة مع اعتبار مصلحة تطور الزراعة. والزراعة بالنسبة لاكثرية الاقطار المتخلفة سابقا هي المصدر الداخلي الرئيسي والوحيد تقريبا للتكديس من اجل تطوير اقتصادها بما فيه الصناعة الحديثة. ولكن يجب الا يخرج استخدام الاموال الناتجة من الزراعة لغرض بناء الصناعة على الحدود المدعومة اقتصاديا. اذ ان التسرع الزائد في انشاء الصناعة، والاقتطاع الكبير فوق العادة

من الاموال الناتجة من الزراعة لتطوير الصناعة، بما يضر مصالح المنتجين الصغار، قد يؤدي كل هذا لا الى الاسراع بالحركة الى الامام بل، بالعكس، الى تأخيرها .

ولا يمكن لانشاء الصناعة ان يضمن الاستقلال الحقيقي للقطر والطريق غير الرأسمالي لتطوره الا اذا ساعد على انهاض الاقتصاد كله وعلى رفع رفاهية الشعب.

ولمعرفة ما الذي يتيح انشاء الصناعة للاقطار النامية تمكن الاشارة الى مثال سد اسوان في الجمهورية العربية المتحدة. تساوي مساحة مصر حوالي مليون كيلومتر مربع. ولكن الارض الصالحة للزراعة ٤٠ ألف كيلومتر مربع فقط، اي ما يقارب ٤٪ من مساحتها الواسعة. وهذه الارض تمتد بشكل خط ضيق على امتداد شاطئ النيل. اما المناطق الاخرى فهي صحراء ارمضتها شمس افريقيا بلا رحمة. وداء مصر المزمن هو النقص في الارض. وكانت الارض دائما حلم الفلاحين. وبعد بناء سد اسوان وارواء الصحراء ستزداد مساحة الارض المزروعة الى الثلث تقريبا. وستعطي

زيادة المساحات المزروعة الجديدة الارض اكثر مما حصل عليه الفلاحون خلال اعوام الاصلاح الزراعي.

قبل انشاء المجموعات المائية لسد اسوان كان المستغل سنويا من ماء النيل يساوي ٤٥ ـ ٥٠ مليار متر مكعب فقط ، والباقي كان يتسرب سدى الى البحر المتوسط. وهذه المجموعات المائية معدة لانشاء خزان يتسع لـ ١٣٠ مليار متر مكعب من الماء. وهذا يسمح للجمهورية العربية المتحدة بالقيام بالارواء المنتظم لـ ٢٨٠ الف هكتار من الارض وبارواء ٥٢٠ الف هكتار جديدة. وفي الوقت ذاته ينهي وجود خزان كهذا الى الابد الفيضانات التي كانت تعرض الشعب لمآس كثيرة.

تبنى مع السد محطة كهرمائية طاقتها ٢,١ مليون كيلوواط ، ستنتج ١٠ مليارات كيلوواط ـ ساعة من الطاقة الكهربائية في السنة مما سيتفوق على مجموع انتاج الطاقة الكهربائية في مصر في سنة ١٩٦٢ الى اكثر من ضعفين ونصف الضعف. وستصل هذه الطاقة الكهربائية بواسطة الخط العالي التوتر الى القاهرة والاسكندرية والسويس وبورسعيد والمدن الاخرى

حاملة الحياة الى مشاريع صناعية جديدة ورافعة من مستوى رفاه السكان.

ان تقديم الاتحاد السوفييتي للقروض بشروط متساهلة، وتزويده بالتكنيك والمواد للبناء والتجهيزات لهذه المجموعة المائية وانتدابه عددا كبيرا من المهندسين والفنيين والعمال الاكفاء السوفييت الذين يملكون الخبرة في بناء الانشاءات المائية الجبارة على أنهر كالفولغا وايرتيش وانغارا واينسي ــ ان كل هذا ساعد على تحقيق الاحلام الابدية للشعب المصري وهي استخدام مياه النيل لتوسيع مساحات الاراضي المروية.

الا ان اهمية السد العالي لا تنحصر في انه يقدم الماء لارواء مليوني فدان من الاراضي او الطاقة الكهربائية لمعامل ومدن وقرى جديدة. ففي هذا المشروع اعد الآلاف من العمال الاختصاصيين الاكفاء والمهندسين الخبراء والاداريين القادرين على ادارة الاعمال الكبيرة. يكوّن المهندسون والفنيون والعمال المهرة السوفييت ١٨٠٠ شخص من مجموع ٣٠ الف شخص يبنون سد اسوان.

خلال الاعوام الاربعة من البناء اعد ما يقارب ٦,٥ الف اختصاصي منهم الف ثقاب و٦٥٠ لحاما و١٢٠٠ سائق موتورات و١٣٥٠ برادا و١١٥٠ سائق سيارة.

ان اعداد الاختصاصيين والعمال المهرة من ابناء البلد يعني نصرا كبيرا للشعب المصري فهو لاول مرة يثق بانه يستطيع ان يخضع النيل لارادته بعد ان كان متسلطا عليه لآلاف السنين جالبا تارة المحصول الوافر، ومسببا الجفاف والطوفان تارة اخرى. يرينا بناء السد امكانية نضال الشعب العربي بنجاح ضد الاستعمار، نضاله من اجل بناء المجتمع الجديد. ومثل هذه الامكانيات موجودة الآن لدى كل قطر تحرر من الظلم الاستعماري وسار على طريق التطور المستقل.

وبكلمة موجزة، ان وجود اسرة الاقطار الاشتراكية الجبارة يقدم امكانية واقعية لتصنيع الاقطار المتحررة ولبلوغها الاستقلال الفعلي وانشاء القاعدة المادية التكنيكية الضرورية لتطور تلك الاقطار في الطريق الاشتراكي.

٥ ـ اكثر المهمات صعوبة
(اشاعة التعاون في الزراعة)

اننا الآن نعرف ان الاساس المادي للاشتراكية هو الانتاج العام الكبير. الا انه ما يزال يوجد حتى الآن في اغلب الاقطار الرأسمالية، حتى في المتطورة منها، عدد كبير من الاستثمارات الفلاحية الصغيرة. ويحتل الانتاج الحرفي الصغير مكانا كبيرا في اقتصاد الاقطار الاقل تطورا. في هذه الاستثمارات تعمل عشرات الملايين من الناس.

يشترك في الثورة بصورة نشيطة الفلاحون ممن يملكون قطعا صغيرة من الارض او الذين لا يملكونها اطلاقا، والعمال الزراعيون، على امل الحصول على الارض. ولا تستطيع الثورة المنتصرة ان تخيب آمالهم. وفي مجرى الثورة يسلّم عادة قسم كبير من اراضي المالكين الكبار السابقين (الملاكين العقاريين والرأسماليين)، على شكل الملكية او التمتع بها، الى اولئك الذين يزرعونها اي العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء والمتوسطين. والنتيجة انه لا يسفر عن توسيع الاستثمارة بل، بالعكس، عن تجزئتها لاحقا. ولهذا فان عدد المنتجين

الصغار في زراعة اغلبية الاقطار لا يقل بعد الثورة بل بالعكس، يزداد.

ان عدد الفلاحين الفقراء في القرى يصبح اقل كثيرا بنتيجة الثورة ومنح الارض للفلاحين الصغار ونتيجة مساعدتهم من قبل دولة العمال والفلاحين. فحين كان الفقراء يؤلفون في روسيا قبل الثورة ٦٥ من كل مائة فلاح، فان عدد الاستثمارات الفقيرة كان بعد مضي عشر سنوات على الثورة في الاتحاد السوفييتي ٣٥ فقط من كل مائة استثمارة فلاحية. وقلت حصة الكولاك الى ما يقارب ثلاثة اضعاف، وزادت الى ثلاثة اضعاف حصة الفلاحين المتوسطين. والقرية تواسطت، كما يقولون، بنتيجة الثورة. واصبح الشخصية الرئيسية المركزية في القرية هو الفلاح المتوسط اى الفلاح الذي يدير استثمارة متوسطة الحجم والذي لا يستخدم العمل المأجور.

بعد سحق الفاشية وانتصار الاتحاد السوفييتي في الحرب العالمية الثانية صار الوضع اكثر ملاءمة لتطور الثورة في عدد من بلدان آسيا واوروبا. ومن بين اكثر من عشرة بلدان سارت في طريق الثورة الاشتراكية

لم يكن سوى قطرين هما تشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا الديموقراطية لهما مستوى عال لتطور الرأسمالية. والاقطار الاخرى كانت ذات مستوى متوسط من تطور الرأسمالية وكان بعضها (كجمهورية الصين الشعبية وجمهورية فييتنام الديموقراطية وجمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية)، قبل انتصار الثورة، اقطارا مستعمرة او شبه مستعمرة ذات الاشكال الاقطاعية في الاقتصاد من وزن واهمية كبيرين.

كانت الزراعة تحتل المكان الغالب في اقتصاد اكثرية هذه الاقطار. هكذا، كان منتوج الزراعة في سنوات ١٩٣٧ — ١٩٣٩ يكوّن من المنتوج الاجمالي في البانيا ٩٠,٢٪، وفي بلغاريا ٧٢,٢ ٪، وفي كوريا ٧٢,٠٪، وفي الصين ٦٩,٩٪، وفي رومانيا ٥٩,٤ ٪، وفي هنغاريا ٥٨,٠ ٪. وفي المانيا وحدها (في اراضي جمهورية المانيا الديموقراطية الحالية) اعطت الزراعة ١٩,١ ٪ من المنتوج الاجمالي.

مثل هذا النوع من الانتاج المادي غير جاهز ابدا، وهذا طبيعي، من حيث الدرجة الفعلية لاشاعة الجماعية فيه، لاقامة شكل ملكية الشعب بأسره.

والعقارات الكبيرة في هذه البلدان ايضا، تلك العقارات التي كانت تعود قبل الثورة للملاكين والرأسماليين، تم توزيع معظمها على العمال الزراعيين والفلاحين ذوي قطع صغيرة من الارض. وقد حلت الثورة الاشتراكية في هذه الاقطار مشاكل لم تحلها سابقا الثورات البرجوازية الديموقراطية، وادت في الاوقات الاولى لا الى تضخيم الانتاج في القرية بل الى تجزئته.

انه لأمر حسن ان يحصل العمال الزراعيون والفلاحون الفقراء ذوو قطع صغيرة من الارض، على الارض وان يصبحوا اكثر يسرا. ان هذا يعني ان الثورة الاشتراكية قامت لا لصالح عمال المدن فقط، بل كذلك لصالح الملايين الغفيرة من جماهير الفلاحين الكادحين. اكثر من ذلك ان الفلاحين في الاقطار الزراعية هم اول من يربح من الثورة ويربحون اكثر من غيرهم. هكذا، مثلا، لم تكن للفلاحين في روسيا على مدى القرون الطويلة امكانية العمل لانفسهم، وكانوا يعانون الجوع في الوقت الذي كان فيه الملاكون العقاريون والرأسماليون يغتنون على حساب عمل هؤلاء.

ولاول مرة بعد ثورة اكتوبر صار الفلاحون يعملون لانفسهم ورأوا الحرية الحقيقية: الحرية في ان يأكلوا خبزهم، اي التحرر من الجوع. ولقد بلغتنا معلومات احصائية طريفة تعود الى السنوات الاولى من اقامة السلطة السوفييتية، عن انتاج الخبز واستهلاكه في ٢٦ مقاطعة من مقاطعات روسيا. وتدل هذه الأرقام على ان العمال في المناطق المنتجة كانوا يستهلكون من الخبز بمقدار ١٥٢ كيلوغراما للشخص الواحد في السنة، بينما كان الفلاحون يستهلكون ٢٧٠ كيلوغراما وذلك في الفترة بين ١٩١٨ ـ ١٩١٩، الفترة العصيبة جدا على الجمهورية الفتية آنذاك.

ان رفع مستوى معيشة الفلاحين يجعل من تحالفهم مع الطبقة العاملة تحالفا اكثر متانة وتماسكا. وبدون هذا التحالف لا يمكن بناء الاشتراكية بنجاح.

ولكن لا يجوز التعامي عن الامر التالي: ان انشاء الاستثمارات الصغيرة من قبل الفلاحين الذين كانوا في السابق لا يملكون ارضا او يملكون قطعا صغيرة منها، وذلك على اساس تصفية الملكية العقارية للارض والاستثمارات الرأسمالية الكبيرة، ولو

انه يرفع في بداية الامر مستوى حياة الفلاحين، الا ان التجزئة المتوالية فيما بعد لهذه الاستثمارات تؤثر تأثيرا سلبيا في تطور الاقتصاد بصورة عامة.

لم تكن لاغلب الاستثمارات المتوسطة، بله الفقيرة، امكانية شراء المكائن ورفع انتاجية العمل وتوسيع انتاجها. لم يعد بالامكان اطراد رفع مستوى حياتهم. وعدا ذلك نمت، على اساس الانتاج البضاعي الصغير في القرية ولو بمقاييس ضيقة، استثمارات رأسمالية جديدة حيث استغل الكولاك جهود العمال الزراعيين.

تصبح القرية اكثر استهلاكا. فقد انتج من الخبز في روسيا في سنتي ١٩٢٦ ــ ١٩٢٧ نفس المقدار الذى كان قبل الثورة. فلئن اعطت القرية المدينة قبل الثورة ٢٦ كيلوغراما من كل ١٠٠ كيلوغرام، فان ما اصاب المدينة بعد ان اصبح الفلاحون المتوسطون اغلبية في القرية هو ١٣ كيلوغراما فقط من كل ١٠٠ كيلوغرام من المحصول الاجمالي. نقص انتاج الحبوب البضاعية الى النصف تماما. وتوقف تقريبا تصدير الحنطة الى الخارج، واصبحت الحبوب غير كافية نتيجة بدء تصنيع القطر ونمو المدن وازدياد سكان

المدينة. وهذا ما عرقل تطور الصناعة واقتصاد البلد كله.

لم يكن بالامكان ان تستمر حال كهذه في الزراعة. فقد تطورت الصناعة الاشتراكية الكبيرة بوتيرات سريعة ولم تستطع الزراعة الصغيرة الخاصة تأمين انتاج بضاعي واسع وغزير من المحاصيل الغذائية الضرورية لسكان المدن ومن المواد الخام للصناعة.

كان طريق التعاونيات الانتاجية في الزراعة هو الطريق الممكن الوحيد في تلك الظروف لرفع المستوى الحياتي للفلاحين الكادحين ولحل التناقض بين تطور الصناعة الاشتراكية والزراعة الصغيرة الخاصة. فتنظم الاستثمارات الصغيرة الخاصة في القرية في تعاونيات زراعية على اساس التطوع وتوحد قطع اراضيها وادوات الانتاج الرئيسية ومواشي العمل.

يتعزز الاقتصاد بفضل التعاون ويغدو من الممكن استخدام القوى العاملة ووسائل الانتاج المتوحدة (الارض، ادوات العمل وغير ذلك) استخداما حكيما اكثر. حتى ان الجمع البسيط لوسائل الانتاج الفلاحية، وبدون اي تكنيك جديد، عند التنظيم الحكيم للاستثمارة الجماعية،

يرفع انتاجية العمل. وقد سمح التوحيد البسيط للفلاحين في تعاونيات انتاجية في بداية الامر، برفع انتاجية العمل الى ٢٥ — ٣٠٪ بالمقارنة الى الاستثمارات الفردية الخاصة.

ان مثل هذا النوع من الانتاج المانيفكتوري (اي الموحد لا المممكنن) في التعاونيات الزراعية يمكن ان يكون مربحا لمدة طويلة نسبيا وخاصة في الاقطار التي تكون صناعتها بصورة عامة ضعيفة التطور، ومن بينها بناء المكائن الزراعية وحيث يوجد في القرى عدد كبير من الايدي العاملة المتفرغة او غير المشغولة تماما. وبتزويد التعاونيات عند اول فرصة بالتكنيك الجديد تتحول الزراعة تدريجيا الى قاعدة الانتاج المممكنن.

اذا كان انتاج المكائن الزراعية في القطر قليلا ولم تتوطد التعاونيات بعد ولم تكن لديها اموال كافية لشراء التكنيك الجديد، فان على الدولة ان تساعد الفلاحين وتنظم مراكز حكومية للمكائن والتراكتورات وذلك اما على حسابها تماما واما بمساهمة التعاونيات.

تقوم المكائن الزراعية المختلفة والعمال والفنيون الموجودون في هذه المراكز بفلاحة ارض التعاونيات

وبذر هذا البذار او ذاك وتساعد في جني المحصول بشروط معينة للدفع اما نقدا او عينا، حسب الظروف. بمعونة مراكز المكائن والتراكتورات يتعلم الفلاحون حراثة الارض بشكل صحيح ويحصلون على الخبرة في ادارة المكائن. ان مراكز المكائن والتراكتورات مدارس جيدة للفلاحين حيث يتم اعداد سواقي التراكتورات والحاصدات ـ الدارسات وغيرهم من ميكانيكيي الزراعة.

ومع توطد التعاونيات وارتفاع وارداتها، وكذلك زيادة عدد المكائن الزراعية في القطر، تستطيع التعاونيات نفسها شراء ما يلزمها من المكائن من الدولة، لتوسيع اقتصادها لاحقا. وقد نظمت مراكز المكائن والتراكتورات، كشكل خاص من مساعدة الدولة للفلاحين انتاجيا وتكنيكيا، ولاول مرة في الاتحاد السوفييتي في سنة ١٩٢٩، ودامت ثلاثين عاما ولعبت دورا بارزا في تطوير الكولخوزات (المزارع التعاونية) وتوطيدها، وفي اعداد الكوادر الاكفاء في الزراعة. يعود التكنيك الزراعي الرئيسي في الاتحاد السوفييتي في الوقت الحاضر لاستثمارات الدولة والمزارع التعاونية. تقوم التعاونيات باصلاح هذا التكنيك

وبشراء المكائن الجديدة حسب الحاجة، بواسطة المنظمات الحكومية الخاصة بذلك.

كانت قد نظمت مراكز المكائن والتراكتورات في ظروف مختلفة وبأشكال مختلفة في اغلب اقطار الدمقراطية الشعبية، وما تزال تعمل حتى الآن، مساعدةً التعاونيات الزراعية على توسيع الانتاج واتقانه وجاعلة منه انتاجا اكثر مردودا وبضاعيا اعلى.

ارتفعت حصة الانتاج البضاعي في الزراعة بفضل التعاونيات من ٢٩٪ في روسيا ما قبل الثورة في سنة ١٩١٣ الى ٤٥٪ في سنة ١٩٦٠ في الاتحاد السوفييتي، وفي تربية المواشي، في الفترة نفسها، من ٣٨٪ الى ٥٨٪. وارتفع كذلك مستوى معيشة الفلاحين.

هكذا تتحقق اعادة البناء الاجتماعية التكنيكية للاقتصاد الفلاحي. وتصبح زراعة كبيرة وجماعية بعد ان كانت صغيرة وفردية، وتصبح قادرة على تجديد الانتاج الموسع. ويصبح الفلاحون اعضاء تعاونيات متساوين في الحقوق متمتعين بحق العمل، وتسلم الواردات حسب كمية عملهم ونوعيته. ويقضى في التعاونيات نهائيا على فقر الفلاحين واستغلال الانسان للانسان.

ويصبح اقتصاد التعاونيات الكبير الجماعي المكمكن، الى جانب المشاريع الزراعية الحكومية، الاساس المتين للاقتصاد الاشتراكي. مع تنظيم التعاونيات الزراعية الانتاجية يزول التفاوت الاجتماعي (الانقسام الى فئات) بين الفلاحين، الى فقراء ومتوسطي الحال وكولاك. وتنمحي نهائيا اية امكانية لظهور عناصر رأسمالية جديدة، اي التجار والصناعيين الخاصين والكولاك. ويضمن هذا الانتصار النهائي للاشتراكية داخل القطر.

ان اتحاد الاستثمارات الفلاحية في التعاونيات هو ثورة حقيقية لانه يؤدي الى تغييرات جذرية في الانتاج وفي مجمل الحياة في القرية.

ومع انجاز اشاعة التعاون على الفلاحين والمالكين الصغار الآخرين: الحرفيين والمنتجين والتجار الصغار، يزول تعدد النماذج في اقتصاد الفترة الانتقالية. ويكف الاسلوب الاشتراكي للانتاج عن ان يكون مجرد نموذج من النماذج ويتحول الى نظام اقتصادي اشتراكي وحيد يشمل كل الفروع.

ان انجاز اشاعة التعاون في الزراعة يعني انجاز بناء اسس الاشتراكية في القطر وانتهاء الفترة الانتقالية.

تلعب المشاريع الزراعية الحكومية الدور الكبير في اشاعة التعاون على الفلاحين. يتم بعد الثورة تأميم بعض المزارعات الكبيرة من الطراز الرأسمالي ولا توزع ممتلكاتها على الفلاحين بل تبقى في حيازة الدولة. على اساس الاستثمارات الرأسمالية وكذلك الاستثمارات الكبيرة التي كانت تعود للملاكين العقاريين، تنظم استثمارات الدولة اي ما يسمى «بالغوسخوزات» او «السوفخوزات». وكلما كانت الزراعة متطورة رأسماليا قبل الثورة كلما كبر المكان الذي يمكن ان تحتله استثمارات الدولة، قائمة امام أعين الفلاحين بدور مثال ايجابي للانتاج الاجتماعي الكبير.

الخبرة المتكدسة في الاتحاد السوفييتي وفي البلدان الاشتراكية الاخرى في ميدان جعل الزراعة تعاونية، تعيننا على استخلاص بعض الاستنتاجات التي قد تكون مفيدة للبلدان التي لم تحل بعد هذه المهمة العسيرة من مهام بناء الاشتراكية.

اولا، يجب ان يكون انخراط كل فلاح في تعاونية، قضية طواعية تماما.

هذه القضية كانت من الوجهة النظرية امرا معروفا

وواضحا للجميع منذ زمن بعيد ولكن استخدمت عمليا اساليب مختلفة وليست صحيحة دائما ازاء الفلاحين قصد الاسراع بانضمامهم الى التعاونيات، وذلك ما حدث في بعض الاقطار وفي بعض الفترات وتحت تأثير هذه الاسباب او تلك. مثلا، جرى انتهاج سياسة تخزين وشراء المنتوجات الزراعية (من حيث كمية المنتوجات المبيعة الزاميا للدولة باسعار ثابتة برنامجية) وذلك لغرض الاسراع بدخول الفلاحين في التعاونية، بحيث اصبحت ادارة الاستثمارة الصغيرة الخاصة غير مربحة اقتصاديا، واحيانا غير ممكنة اطلاقا. ونحو نفس هذا الهدف، اي الاسراع بدخول الفلاحين في تعاونية، اتبعت احيانا كذلك سياسة فرض ضرائب عالية فوق الحاجة على المنتجين الصغار بحيث فقد معها عملهم في استثماراتهم كل معنى بالنسبة لهم.

ان مثل هذه الاجراءات عجلت، بالطبع، في تصميم الفلاحين على الدخول في التعاونيات. ولكن الدخول في التعاون لم يتم معها لأن الفلاحين رأوا امتياز الاستثمارة الجماعية الكبيرة على الاستثمارة الصغيرة، بل لأنه لم يعد في الامكان ادارة الاستثمارة الصغيرة. مثل هذه الاساليب

لاشاعة التعاون قد تلحق ضررا فادحا بانتاج المحاصيل الزراعية وبدلا من الزيادة المطلوبة تسفر عن تقلصه. والاهم هو ان اساليب كهذه تستدعي الشعور بالتذمر لدى الفلاحين الصغار وتعيقهم عن استخدام كامل لامكانيات استثمارتهم بما ينفعهم وينفع البلد.

وثانيا، انه من المعروف منذ زمن بعيد من الوجهة النظرية ان الاستثمارات المنظّمة الى التعاونية في الريف تحتاج الى تكنيك جديد اكثر انتاجية. ولكن كيف ومتى يمكن الحصول عليها عمليا؟ لقد قدمت اقتراحات عديدة حول هذه المسألة في اقطار مختلفة وفي مختلف مراحل البناء الاشتراكي. فالبعض يرى انه يجب اولا انشاء الصناعة المنتجة للمكائن الزراعية بكميات كافية وبعد ذلك فقط يمكن البدء بانشاء التعاونيات.

ففي حالة اتخاذ مثل هذا الموقف من اشاعة التعاون، يمكن ان يتأخر قيام التعاونيات وخاصة في الاقطار التي ليست فيها صناعة متطورة بشكل جيد، الى سنوات طويلة. ولعانى الفلاحون في هذه الحال الفاقة كالسابق، ولظل البلد كله بدون الكمية الكافية من المنتوجات الزراعية، ولنمت في القرية على اساس الانتاج البضاعي الصغير

عناصر رأسمالية جديدة وجديدة: الكولاك والتجار ومستغلو الكادحين الآخرون. عدا هذا يكون دور الفلاحين آنذاك دورا خاملا، اذ يبقون منتظرين ان تنشأ الدولة وعمال المدينة التكنيك اللازم. لا يمكن اعتبار مثل هذا الموقف صحيحا. فيجب ان يشترك الفلاحون انفسهم في انشاء التكنيك اللازم للتعاونيات. واذ يدخل الفلاحون في التعاونيات ويطورون الانتاج الجماعي يكدسون اموالا يمكن استخدامها لتطوير صناعة بناء الماكنات الزراعية. وحتى الجمع البسيط لادوات انتاج المنتجين الصغار وكذلك استعمالها الجماعي يعينان على توسيع الانتاج ورفع رفاهية الفلاحين ويساعدان على تطوير الصناعة.

وثالثا، لم تحسب بعض البلدان عند اجراء التوحيد في التعاونيات الانتاجية، وعند توزيع الواردات، حساب ثمن الموجودات وادوات الانتاج والمواشي ومواشي العمل التي ساهم بها هذا الفلاح او ذاك عند الانضمام الى التعاونية. كان الفلاح الموسر يقدم كثيرا ومتوسط الحال يقدم اقل منه واما الفقير فكثيرا ما لم يقدم اي شيء. والتعاونيات المتكونة من الفلاحين الفقراء وحدهم كانت قليلة المردود وضعيفة وتحتاج الى مساعدة اكبر من قبل

الدولة. فلو جرى التعويض رأسا او تدريجيا، كما دلت التجربة، وعلى شروط معينة، عن الاشياء ذات القيمة والاهمية بالنسبة للتعاونية والتي يقدمها الفلاح عند انضمامه الى التعاونية، كما لوجرى التعويض كذلك عن الارض المعطاة الى التعاونية والتي كانت تعود قبل ذلك للفلاح، وذلك عند توزيع الواردات التعاونية في اول الامر، اذن لجذب هذا الى التعاونية على الفور الفلاحين المتوسطين والموسرين ولسهل عمل الاتحادات الجديدة. وفضلا عن ذلك، فان ثقة الفلاح في تعويض ما عن ادوات الانتاج والمواشي التي يقدمها الى التعاونية، ترفع من اهتمامه في المحافظة عليها بحالة جيدة الى حين الانضمام الى التعاونية.

ولقد تكبدت تربية المواشي كثيرا في تلك الاقطار حيث جرى انشاء التعاونيات دون اية مكافأة عن الممتلكات المقدمة. وبعض الفلاحين ذبح المواشي او باعها قبل الانضمام الى التعاونية . ولم تستطع التعاونيات في هذه الحالات لمدة طويلة ان تعيد عدد رؤوس المواشي الى مستواه في القطر قبل قيام التعاونيات. وهذا سبب خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني ورفاهية السكان.

ورابعا، انطلاقا من تجربة بعض الاقطار، رأى بعضهم انه يجب ان يصحب اشاعة التعاون، بوصفها هدما ثوريا لكل الاسس والعادات الحياتية للفلاحين، بعض التقليص في الانتاج. ولكن تجربة اقطار اخرى، كهنغاريا مثلا وغيرها، تدل على غير ذلك. فاذا حسن اعداد توحيد الفلاحين واذا جرى ذلك بطواعية.فعلية تامة وفي ثقة كاملة بالاشكال الجديدة من ادارة الاستثمارة وفي جو سياسي واقتصادي جيد، فان تحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا يمكن ان يتم لا دون التقليص الوقتي للانتاج وحسب، بل مع توسيعه وزيادة المنتوج الاجمالي والبضاعي.

وخامسا، يجب ان يرى تنظيم الاقتصاد الاشتراكي في القرية الفلاحين حالا امتيازا، وليكن في البدء غير كبير، للانتاج الجماعي الكبير بالمقارنة الى الانتاج الصغير الخاص. ويجب ان يصحب اي توسيع للاستثمارة التعاونية تسهيل ولو غير كبير بادئ الامر، ولكنه ظاهر للعيان، وتحسين لحياة الفلاحين. وهذا مهم جدا لتربية الشعور بالملكية الجماعية لدى الفلاحين التعاونيين وبالاهتمام بزيادة واستكمال الانتاج التعاوني.

وسادسا، من المهم اقامة تنسيق صحيح اقتصاديا للمصالح العامة والشخصية عند اعضاء التعاونية.

يجب حل هذه المسألة، كبقية المسائل الاخرى، باحتساب يقظ لكل امكانيات الاستثمارة العامة والشخصية. وقد دلت تجربة عديد من الاقطار على ان الاستثمارة الشخصية لعضو التعاونية (عدد غير كبير من المواشي وحدائق وحاكورات صغيرة)، مبررة ونافعة اقتصاديا ما دامت لا تنتج في الاستثمارة العامة كل تلك المحاصيل بكمية كبيرة وباقل من الجهد مما في الاستثمارة الشخصية. فما دام هذا غير موجود فان تقليص او الغاء الاستثمارة الشخصية لاعضاء التعاونية عن طريق الاجراءات الادارية او اي شكل آخر من الضغط على الفلاحين، يؤدي الى انخفاض الكمية العامة من المحاصيل في القطر والى تردي تموين السكان كلهم بما فيهم سكان الارياف.

لقد رأينا ان الفلاحين يسيرون الى الاشتراكية بطريق يختلف عن طريق العمال. وهذا الطريق اكثر تعقيدا. فهنا يجب اعتبار كثرة كثيرة من المقدمات السياسية والاقتصادية والتنظيمية لكي يتم ضم الاستثمارات الصغيرة الخاصة بنجاح الى التعاونيات.

ان التعاونيات التي كانت في ظل الرأسمالية شكلا من ادارة الاستثمارة المستخدم من قبل الاستغلاليين لاهدافهم المغرضة، تصبح في ظل السلطة الشعبية شكلا اشتراكيا من الاقتصاد يتطور لصالح الشعب. تبرز مسألة اشاعة التعاون في الزراعة امام كل البلدان السائرة الى الاشتراكية. وتضع حلولا لها كذلك الاقطار المتحررة من التبعية الاستعمارية. وتصطدم اشاعة التعاون في الزراعة بصعوبات كثيرة بسبب تغلب الفلاحين في هذه الاقطار وانعدام كامل تقريبا للصناعة الحديثة هناك. والصعوبة الرئيسية هي ضعف الصناعة. وفي ظل انعدام تام تقريبا لطبقة عاملة متطورة ومنظمة لدرجة ما في كثير من هذه الاقطار، تسير اشاعة التعاون على الفلاحين غالبا ما الى جنب تكوين الطبقة العاملة الخاصة بذلك القطر. في هذه الاقطار يكون انتظار الاستعداد التكنيكي الكامل، بوصفه مقدمة ضرورية لاشاعة التعاون، امرا غير مقبول تماما، اذ يظل المنتجون الصغار، بدون مساعدة الدولة الجديدة، في تبعية للاغنياء المحليين او الرأسماليين الاجانب.

ففي هذه الظروف يشتد في القرية حتما انقسام السكان الى اغنياء وفقراء كما يشتد الميل الى تطوير الاشكال الرأسمالية للاقتصاد.

تتميز عملية تحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا في الاقطار المستعمرة سابقا بخصائص كبيرة. كانت اجود الاراضي في اقطار افريقيا، مثلا في كينيا، في حوزة الاحتكارات الاجنبية. فهي استولت على الارض واستخدمتها لزراعة المزروعات التي تذهب للتصدير. وقد وجدت هذه الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة وتطورت في ظل الحفاظ على الاشكال القبلية والمشاعية لملكية الارض، حيث كان السراة القبليون المالك الفعلي للارض. في ظل انعدام الملكية الخاصة للارض في القرية كان بامكان الرؤساء عند توزيع الارض الاحتفاظ لانفسهم بالقطع الافضل والاكثر خصبا واجبار الفلاحين على زراعة الحقول وتقديم مختلف العطايا لهم. تكابد جماهير الفلاحين الواسعة في معظم اقطار افريقيا عدم كفاية الارض. ولذا فان احدى المهام الاولية والصعبة في كل الاقطار المتحررة من الظلم الاستعماري هي حل مشكلة الارض. ويتحقق الاصلاح الزراعي في الشهور الاولى بعد تشكيل الحكومة

الوطنية، ولكن باشكال مختلفة. ففي بعض البلدان يتدخل في هذا العمل التقدمي الجديد الاستغلاليون القدامى. ويقوم بعض الدول تحت تأثير البرجوازية الاجنبية بالاصلاح الزراعي عن طريق شراء الارض من المستوطنين الاوروبيين ثم بيعها للفلاحين الموسرين المحليين. ان اصلاحا زراعيا كهذا لا يحسن وضع الجماهير الاساسية من الفلاحين وتبقى في القرية كل اشكال استغلال المنتجين الصغار. فحل لادمقراطي كهذا لمسألة الارض يعزز التفاوت الطبقي في القرية ويؤدي الى تطور البلد في طريق رأسمالي.

وفي سياق اجراء الاصلاح الزراعي الدمقراطي الذي يعين على تطور الاقطار المتحررة بطريق غير رأسمالي، تصطدم الدول الفتية بمقاومة شديدة لا من قبل الرأسماليين الاجانب وحدهم، بل كذلك من قبل القوى الرجعية داخل البلد.

وتحل دول كثير من البلدن الافريقية المسألة الزراعية بنجاح متغلبة على الاشكال المختلفة من المقاومة، ورابطة بين هذه المسألة وبين اشاعة التعاون على الفلاحين.

وتظهر في الاقطار التي كان في اقتصادها الوطني قبل التحرر الشكل المشاعي لملكية الارض، والتي

بدأت بعد التحرر تتطور فيها بسرعة التعاونيات الفلاحية من مختلف الاشكال والصور، تظهر امكانية تجنب لا مرحلة الرأسمالية وحسب، بل كذلك شكل الملكية الخاصة للارض مما لم يكن ولا يمكن ان يكون في الاقطار الرأسمالية المتطورة.

٦ ـ البرنامج والسوق

تطور الاقتصاد في كل المجتمعات ما قبل الثورة الاشتراكية بصورة عفوية اي بدون برنامج وقيادة من مركز واحد. وكان كل مالك يدير استثمارته انطلاقا من مصالحه الخاصة وعلى هواه. وبما انه كانت في المجتمع طبقات مختلفة فان مصالحها لم تكن واحدة بتاتا. كان كل مالك كبير للارض (الملاك العقاري او الرأسمالي)، الذي لم يكن يعمل بنفسه في تلك الارض، كان يؤجرها الى صغار الفلاحين وكان مهتما بالحصول مقابل هذا على اكثر ما يمكن من النقود والمحاصيل من جني المنتوج. وكان مالك مصنع الاقمشة القطنية يرغب في تشغيل العمال وشراء تيلة القطن باسعار ارخص وبيع الاقمشة الجاهزة بسعر اعلى. وكان الفلاح الذي ينتج المحاصيل الضرورية

لحياة الناس يريد ان يبيعها بصورة مربحة لكي يشتري الحاجيات الضرورية لعائلته. اما مشتري المحاصيل العميل لشركة تجارية ما كبيرة فيحاول ان يشتري هذه المحاصيل بسعر ارخص وان يجلب لاربابه ارباحا اكثر. وهكذا تباينت مصالح الناس المنتمين الى طبقات مختلفة وتضاربت فيما بينها. كان كل واحد يعمل لنفسه وعلى مسؤوليته.

بهذا الشكل تطور المجتمع في صراع المصالح المتضاربة لا في ذلك الاتجاه الذي كانت تريد الطبقات والجماعات المنفردة من الناس ان يتطور فيه. وعموما لا يكون الاقتصاد في المجتمع القائم على الملكية الخاصة خاضعا للناس. فمن الذي يوجه تطور الاقتصاد في هذه الظروف؟ ان السوق هي تلك القوة المنظمة. السوق هي التي تربط المالكين احدهم بالآخر. مستوى اسعار هذه البضاعة او تلك في السوق هو الذي يدل على درجة الاقبال على البضاعة. فاذا كان الطلب كبيرا والبضاعة قليلة، ارتفع سعرها. واذا قل الطلب وزاد عرض تلك البضاعة هبطت الاسعار. ويتوسع او يتقلص انتاج هذه البضاعة او تلك وفقا لتقلبات الاسعار. وهذا يعني ان

السوق في مجتمع المالكين الخاصين، حيث تكون مصالحهم متضاربة وحيث يسعى كل واحد منهم وراء مقاصده الشخصية ولا يهتم بتطور الاقتصاد بصورة عامة، في مجتمع كهذا تكون السوق هي الامر المتجبر والمنظم لتطور الاقتصاد.

بيع البضائع وشراؤها باحجام كبيرة وصغيرة، من قبل الفلاحين او الحرفيين الصغار او من قبل بعض الرأسماليين او الوحدات الصناعية والتجارية الواسعة اي الاحتكارات، والبيع في الاسواق المحلية في القرية او في اسواق المدينة الكبيرة الصاخبة، او في بورصة البضائع حيث توجد عينات البضائع فقط اما البضاعة نفسها فتوجد بعيدا في المخازن او ما تزال في محل الانتاج، لا فرق من، وكيف، واين، وبكم، يبيع البضائع او يشتريها: كل مبلغ مبيعات او شراء البضائع من مصدرها الى استهلاكها النهائي – كل هذا هو ما نسميه بالسوق، التي تتم عن طريقها صلات كل المنتجين المستقلين احدهم بالآخر والتي توجه وتنظم تطور اقتصاد البلد.

لا يمكن ان تتطور الاشتراكية التي تبنى من قبل الشعب ولاجل الشعب في وحدة مصالح واهداف اكثرية

اعضاء المجتمع، لا يمكن ان تتطور في حالة سيطرة السوق كهذه. ان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج توحد كل المنتجين في اقتصاد واحد لا يمكنه ان يتطور الا في ظل قيادة مبرمجة واعية من قبل المجتمع بأسره، المتجسم في شخصية الدولة.

ان الملكية الجماعية ووحدة مصالح المنتجين واهدافهم تتيحان الفرصة ليس فقط للتنبؤ بما ستكون عليه حالة الانتاج والتجارة والاستهلاك في الوقت القريب، بل لتوجيه تطور الاقتصاد الوطني كله بما يتفق والاهداف المقررة. ان دراسة الوضع السوقي في المجتمع البرجوازي اي دراسة تناسب العرض والطلب وحركة الاسعار لبعض البضائع تتيح ايضا فرصة التنبؤ وحساب ما ستكون عليه ظروف تطور الاقتصاد في الوقت القريب. ولكن النظام الرأسمالي يستبعد امكانية وضع اهداف ما بصورة واعية لتطور المجتمع ككل وبلوغ تلك الاهداف. التكهنات البرجوازية المؤسسة على الملكية الخاصة والمصالح المستقلة تمكن مقارنتها بالتنبؤات الجوية فمهما كانت صحيحة تنبؤات مصلحة الارصاد الجوي عن الجو فان هذه المصلحة تخمن الجو فقط ولكنها لا

تستطيع ان تصنع الجو المطلوب. هكذا الحال في المجتمع البرجوازي، يمكن التكهن بحالة السوق في الوقت القريب ولكن تغييرها وانشاء وضع سوقي لازم وتعيين مهمة التطور في اتجاه معين للاقتصاد ككل، امر غير ممكن.

تتيح القيادة البرنامجية للاقتصاد الاشتراكي الفرصة لا للتنبؤ بما سيكون عليه وضع تطور الاقتصاد في المستقبل القريب وحسب، بل لتوجيه هذا التطور طبقا للاهداف المقررة. التطور المنسق ضروري وممكن موضوعيا للمجتمع الاشتراكي. فما هي الظروف اللازمة لذلك؟ اولا، ان يكون زمام السلطة الحكومية في يد الشعب. وثانيا، ان تكون في يد الدولة المواقع القيادية في الاقتصاد الوطني: الصناعة، المواصلات، البنوك، المشاريع التجارية واحتكار الدولة للتجارة الخارجية. تستطيع الدولة بالاعتماد على القطاع الاشتراكي في اقتصاد القطر، بل وهي ملزمة كذلك، القيام بالقيادة المبرمجة لتطور الاقتصاد واضعة نصب عينها مهمات محددة ومكوّنة كل الظروف اللازمة لانجازها. في ظل الاشتراكية يحل محل الفوضى الاجتماعية في الانتاج، الانتاج الاجتماعي

المنظم وفق خطة محسوبة لسد حاجات المجتمع ككل وكذلك حاجات كل واحد من اعضائه.

ليس البرنامج الاشتراكي تنبؤا علميا وحسب. تقوم الادارة المبرمجة للاقتصاد على حسابات مضبوطة لكل الاحتياطيات المادية والعملية وغيرها الموجودة، للنمو الاقتصادي. ولكن التخطيط الاشتراكي يحسب الحساب لحالة الاقتصاد الوطني لا لكي يبقيه ثابتا كما هو. وبالعكس فان البرنامج الاشتراكي يستهدف تغيير الاقتصاد وتحويله وتطوير الحياة الاقتصادية بما يتفق والمهام الجذرية لبناء المجتمع الجديد. يحمل التخطيط الاشتراكي طابعا نشيطا وتحويليا.

بهذا الشكل من اول لحظة للثورة الاشتراكية يصبح البرنامج هو المبدأ الموجه لتطور الاقتصاد الوطني. اما السوق مع ما فيها من عرض البضائع وطلبها المتكونين بصورة عفوية، واللعب الحر بالاسعار ومزاحمة البائعين والمشترين، فتكف عن ان تكون الضابط لتطور الاقتصاد الوطني ككل. ولكن السوق تظل ولا تتنازل للبرنامج عن دورها المنظم حالا وبدون مقاومة.

يدار الاقتصاد في كل النماذج، ما عدا النموذج الاشتراكي، من قبل المالكين المختلفين وتدخل منتوجات انتاجهم الى السوق. وعن طريق السوق كذلك تتم الصلة الاقتصادية بين قطاع الدولة وغيره من النماذج كلها، لأنه لا يمكن ان يكون اي شكل آخر للصلات فيما بينها بصفتها مالكين مختلفين. بينما لا بد من صلة اقتصادية فيما بينها للتبادل بالبضائع الذي لا يمكن بدونه تطوير كل اقتصاد الفترة الانتقالية. وتبادل البضائع هو ذلك الشكل الذي يمكن ان يتم فيه وحده الاتصال الاقتصادي اي التحالف الاقتصادي بين العمال والفلاحين. تبادل البضائع على شكل تجارة ضروري لتأثير الدولة في تطور كل الاستثمارات الاخرى غير الاشتراكية وغير الحكومية. الادارة المبرمجة المباشرة للاقتصاد في طريق معين لبلوغ الاهداف المرسومة لا تمكن الا حين يقوم الاقتصاد على الملكية الجماعية: الملكية التعاونية او ملكية الشعب بأسره. فاذا كانت ادارة الاقتصاد تتم من قبل المنتجين الخاصين المستقلين فانه يكون من الصعب تخطيطه. هذا مع العلم ان الاستثمارات الصغيرة الخاصة تتغلب في الاوقات الاولى لبناء الاشتراكية في

معظم الاقطار. وبواسطة السوق تقوم الدولة بتأثيرها المخطط فيها حسب الاتجاه المطلوب: عن طريق الاشكال المنظمة لشراء منتوجاتها والاسعار الحكومية والقروض والاشكال الاخرى المتصلة بالتجارة.

لهذا فان الدولة الفتية تواجه حالا بعد الثورة مهمة معقدة جدا وهي التحكم بالسوق اي اخضاعها للبرنامج وجعلها منظمة، واستخدام هذا بحكمة في ادارة مبرمجة للاقتصاد، كل ما يتصل بوجود الانتاج البضاعي والسوق اي الاسعار والنقد والارباح وكل الاشكال الاخرى للعلاقات الاقتصادية. هكذا، مثلا، في روسيا كان قد ثبت بوضوح في البرنامج الاقتصادي للحزب الشيوعي عشية ثورة اكتوبر، ان التجارة والنقد سيظلان بعد الثورة ولكن تحت اشراف دولة العمال الجديدة. وليست التجارة والنقود هي التي تبقى وحدها بعد الثورة بل تبقى كذلك المنظمات المالية التجارية التي كونتها البرجوازية (البنوك، جمعيات القروض والتأمين، تعاونيات الاستهلاك والتصريف). يتعلق التحكم بالسوق، اي تحويل التجارة القديمة الى تجارة جديدة اشتراكية، بمستوى تطور

الانتاج وبمقدار واحجام المشاريع التجارية الموجودة وتوزيعها في القطر وكذلك باعداد جهاز تجاري جديد (ادوات وبنايات وكذلك الناس الذين يستطيعون المتاجرة بشكل حسن وشريف).

جرى التحكم بالسوق في الطور الاول للثورة بشكل رئيسي في ميدان التجارة الكبيرة بالجملة وبواسطة تأميم البنوك والسينديكات وغير ذلك من الوحدات الرأسمالية الكبيرة. وجرى اشراف عمالي في التجارة كذلك من قبل مستخدمي المشاريع الرأسمالية ومن قبل لجان التموين الخاصة المنتخبة بطريقة دمقراطية. وبعد ذلك بدأت عملية تأميم وتبليد (اي التسليم لادارة الهيئات المحلية) المشاريع الرأسمالية الكبيرة المتعاملة بالمفرد. مع العلم ان التأميم (التبليد) جرى ، كالعادة ، كاجراء مضاد لتخريب الرأسماليين ضد الاشراف العمالي وللمقاومة ضد مختلف قرارات الحكومة السوفييتية في مجال الاسعار واصول بيع اهم البضائع.

المشاريع التجارية المؤممة والمبلّدة صارت الاساس للتجارة الجديدة الحكومية.

ولكن الوزن النوعي للتجارة الحكومية، وخاصة في حقل المفرد، كان غير كاف ولم تستطع تأمين تموين السكان. وكانت الدولة الفتية مهتمة باستخدام جهاز تجاري قديم تكوّن منذ زمن بعيد كالذي استعملته التعاونية الاستهلاكية المكونة في روسيا ما قبل الثورة.

التعاونية هي تركة ثقافية عظيمة يجب الاعتزاز بها واستخدامها. وكانت توجد في روسيا تعاونيتان استهلاكيتان: عمالية ولعموم المواطنين. وبغض النظر عن ان على رأس التعاونية الاستهلاكية لعموم المواطنين كانت الادارة البرجوازية فقد تمت مع هذه التعاونية في ابريل سنة ١٩١٨ اتفاقية لأجل صيانة جهاز التعاونية الذي لم يكن في الامكان بدونه بناء الاشتراكية باي قدر كان من النجاح.

لعبت التعاونية الاستهلاكية في الاتحاد السوفييتي دورا كبيرا جدا في تنظيم التجارة الجديدة. فاذا كان الدور الرئيسي في التداول التجاري بالجملة يعود لها وللدولة فان التجارة الخاصة كانت تحتل مكانا كبيرا في تجارة المفرد في السنوات الاولى للسلطة السوفييتية.

ازاحة التجارة الخاصة من التداول التجاري بالمفرد للاتحاد السوفييتي

(النسبة المئوية لحصة تجارة الدولة والتجارة التعاونية والخاصة)

	سنة ١٩٢٤	سنة ١٩٢٨	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٣١
تجارة الدولة	١٦,٥	١٦,٢	٢٢,٣	٢٦,٠
التجارة التعاونية	٣٠,٨	٦٠,٢	٧٢,١	٧٤,٠
التجارة الخاصة	٥٢,٧	٢٣,٦	٥,٦	—

في اعوام بناء الاشتراكية انفقت الدولة على تطوير الانتاج والمواصلات وتجارة الجملة الكبيرة. وتطورت تجارة المفرد بشكل رئيسي على شكل تعاونية الكادحين بوصفها منظمة جماهيرية عملية باشراك اموال السكان انفسهم.

بعد انتصار الاشتراكية ظلت التعاونية الاستهلاكية في القرية لاجل تقديم خدمة افضل لسكان القرى في ميدان تجهيزهم ببضائع الاستهلاك الشخصي ومواد البناء وكذلك لشراء ومعالجة كثير من محاصيل الزراعة.

في سنة ١٩٦٢ كان تداول التعاونية الاستهلاكية يكوّن حوالي ثلث التداول التجاري بالمفرد كله في الاتحاد السوفييتي.

بهذا الشكل، سارت عملية تنظيم التجارة الجديدة في الاتحاد السوفييتي في طريقين: تطور تجارة الدولة (المكونة بادىء الامر على اساس المشاريع التجارية الرأسمالية المؤممة) وتطور التجارة التعاونية التي انبثقت قبل الثورة والتي تغير محتواها وتغيرت اهدافها تحت تأثير النظام السياسي والاقتصادي الجديد.

تطورت تجارة الدولة سواء بسواء كالتجارة التعاونية في ظل اسناد مباشر من قبل الدولة على صورة ظروف متساهلة للتسليف ومعونة مالية وغير ذلك من اشكال المساعدة الاقتصادية.

سارت عملية التحكم بالسوق تدريجيا ومع تطور الانتاج وانشاء الجهاز اللازم للتجارة الجديدة واعداد الناس القادرين على الاتجار. وقد جرت ازاحة التجار الخاصين من التجارة بصورة اساسية بطريقة اقتصادية اي ببيع البضائع في التجارة العامة باسعار اوطىء وبادارة هذه التجارة بشكل اكثر توفيرا وبتكاليف اقل في التداول،

وبيع بضائع ذات نوعية افضل وتصنيفة اوسع. وقد جرت ازاحة التجار الخاصين وفقا لتطور التجارة العامة واتساع شبكتها، دون الاضرار بزيادة الحجم الاجمالي لتداول البضائع.

ان احد الظروف المهمة للتحكم المبرمج بالسوق هو التنظيم الحكومي والتعاوني لشراء المحاصيل الزراعية. يستهدف التبادل المنظم للبضائع بين المدينة والقرية هدفا مزدوجا: اولا، شراء المحاصيل اللازمة للدولة لتموين سكان المدينة وشراء المواد الخام للصناعة وكذلك المحاصيل التي تصدّر للخارج لغرض الحصول من هناك بدلا منها على البضائع الضرورية للقطر، وثانيا، لتدبير التحالف الاقتصادي بين الطبقة العاملة والفلاحين لصالح انتصار الاشتراكية.

ان مشتريات الدولة للمحاصيل الزراعية باسعار ثابتة هي احدى الوسائل الاقتصادية القوية للتأثير المبرمج في الانتاج الفلاحي البضاعي الصغير قصد دفعه الى تطور الاشتراكية. في ظل سياسة اقتصادية صحيحة ازاء الفلاحين تنظم الدولة عادة في اجال قصيرة جدا شراء المحاصيل الزراعية المبرمج وتلعب الدور الرئيسي في

السوق وتتحكم بها، اذ توجد في حوزة الدولة كمية كافية من البضائع. هكذا مثلا في الاتحاد السوفييتي، حين كان في القرية ٢٥ مليون استثمارة فلاحية صغيرة وحين كان شراء المحاصيل الزراعية يتم عن طريق البيع الطواعي الحر تماما من قبل الفلاحين، شملت مشتريات المنظمات التعاونية ومنظمات الدولة في سنتي ١٩٢٧/٢٦ اكثر من ٧٥٪ من الحبوب المجلوبة من القرية الى المدينة. والحبوب كانت دائما هو المحصول الزراعي الرئيسي في روسيا. وكانت تتوقف على حالة سوق الحبوب حالة المنتوجات الكثيرة الاخرى في السوق.

للاسعار التي يتحقق بها الشراء المبرمج للمحاصيل الزراعية اهمية اقتصادية وسياسية كبيرة بالنسبة للتحكم بالسوق وبناء الاشتراكية. يجب ان تكون الاسعار مفيدة سواء للفلاحين او لعموم الاقتصاد الوطني المتطور في طريق الاشتراكية. يجب ان تساعد الاسعار على تطوير مبادرة الفلاحين الاقتصادية ومصلحتهم المادية في توسيع الانتاج ورفع انتاجية العمل. يجب ان تكون اسعار شراء المنتوجات الزراعية مفيدة للدولة كذلك اي يجب ان تتيح امكانية تموين سكان المدينة بالمواد الغذائية

باسعار ملائمة للكادحين وان تعطي بعض الربح لبناء المصانع والمعامل الضرورية لتحسين حياة سكان القطر كلهم بما فيهم الفلاحين ايضا.

المستوى الناقص لتطور القاعدة المادية التكنيكية للتجارة التعاونية وتجارة الدولة (خزانات حفظ الخضروات وكومبينات اللحوم والثلاجات وغيرها) وكذلك الكمية غير الكافية من بعض المنتوجات الزراعية (اللحم والزبدة والحليب) من اجل التلبية الكاملة لطلبات الاهالي ، يسبب بقاء الاسواق الكولخوزية في الاتحاد السوفييتي التي يبيع فيها الكولخوزيون محاصيل استثماراتهم الشخصية الملحقة بمنازلهم وكذلك قسما من المحاصيل التي يحصلون عليها لقاء عملهم في الاستثمارة العامة للكولخوزات باسعار تتكون في السوق، واكثر ارتفاعا من الاسعار التي تشتري بها الدولة المنتوجات الزراعية من الكولخوزات. وتبيع كذلك الكولخوزات في السوق قسما معينا من المنتوجات المتبقية بعد ما بيع للدولة. تحتل التجارة الكولخوزية حوالي ١٣٪ (حسب معطيات سنة ١٩٦٢) من تداول البضائع بالمفرد في الاتحاد السوفييتي في بيع المحاصيل الزراعية.

يشهد وجود السوق الكولخوزية في الاتحاد السوفييتي، حيث لا تخطط الدولة جلب البضائع واسعارها، على ان عملية التحكم المبرمج بالسوق لم تنته بعد. وهي ستنجز مع تطور القوى الانتاجية لاحقا وزيادة كمية المنتوجات وتوسيع واستكمال القاعدة المادية التكنيكية للتجارة العامة.

وهكذا فان عملية التحكم المبرمج بالسوق وكذلك بكل الفروع المختلفة للاقتصاد الوطني هي عملية موضوعية يحددها مستوى تطور الانتاج ووجود شبكة تجارية واسعة موزعة على انحاء القطر بالتساوي ولها مخازنها ومستودعاتها الضرورية. وتستطيع الدولة، بقيادتها القديرة، ان تسهل وتعجل تطور التجارة الجديدة، ولكنها لا تستطيع انشاءها حالا عن طريق اداري ما لم تتوفر لذلك المقدمات الاقتصادية المناسبة.

يمكن ان ينجم في الاقطار الزراعية ذات صناعة ضعيفة التطور، وحيث يكوّن الفلاحون اكثرية السكان، ما يغري الدولة على الحصول باسرع ما يمكن على اكثر ما يمكن من الاموال لتطوير الصناعة على حساب الاسعار الواطئة للمحاصيل الزراعية والاسعار العالية للبضائع الصناعية. الا ان الافراط في نقل الاموال من

الاستثمارات الفلاحية الى مجال الصناعة قد يؤدي الى سخط الفلاحين والى القطيعة السياسية بين الدولة والمنتجين الصغار. فسياسة الاسعار الشرائية المنخفضة قد تؤدي الى تدهور الاقتصاد الفلاحي مما يقوض قاعدة الخامات للصناعة بالذات ويهدد التصدير ويقلل من امكانية تصريف البضائع الصناعية في السوق الداخلية لان الفلاحين يكوّنون الجماهير الاساسية من مشتري هذه البضائع، اي انها تؤدي الى خرق توازن النظام الاقتصادي الوطني كله. ومن جهة ثانية لا يكون من الصواب الامتناع تماما عن اجتذاب الاموال من القرية لتطوير الصناعة الامر الذي يؤدي الى تأخير سرعة نهوض الاقتصاد ويلحق ضررا بتصنيع القطر.

ان المحك لتداول البضائع المنظم تنظيما اقتصاديا صحيحا في القطر بصورة عامة، وبين المدينة والقرية بصورة خاصة، هو ثبات القدرة الشرائية للنقد. وبما ان النقد هو المقياس العام للقيمة، اي الانفاق من الجهد الضروري اجتماعيا على انتاج البضائع، فان من الطبيعي الا يستطيع النقد ان يكون ثابتا الاّ حين تكون كميته في تناسب معين مع كمية البضائع المتداولة ومع سرعة

تداولها. وتضمن ثبات النقد كميات البضائع والقيم الاخرى (الذهب، وكذلك العملة الاجنبية الموجودة في حوزة الدولة).

حدث في روسيا هبوط النقد بشكل مفجع، نتيجة للحرب الامبريالية الاولى ١٩١٤ — ١٩١٨، والحرب ضد المتدخلين الاجانب، مما اعاق الجمهورية السوفييتية الفتية عن انعاش الاقتصاد وتطويره. وكان لا بد من اصدار الروبل الجديد المضمون بالذهب وبالقيم البضاعية. وقد جرى الاصلاح النقدي اي الابدال التدريجي لكل النقود القديمة الهابطة بنقود جديدة في مدى سنتين وانتهى في سنة ١٩٢٤. وكان يحوي الروبل الجديد ٠,٧٧٤٢٣٤ غرام من الذهب الخالص اي ساوى بمضمونه روبل ما قبل الثورة. واستجمع الروبل السوفييتي الجديد قواه تدريجيا. وازدادت بالتدريج قدرته الشرائية. ولكن بعد ذلك، في سنوات التصنيع السريع للقطر وخاصة في سنوات الحرب الوطنية العظمى ضد المحتلين الفاشست، ازدادت كمية النقد في التداول بشكل اسرع مما نما فيه انتاج البضائع، وصار المحتوى الذهبي للروبل في سنة ١٩٥٠ ما يساوي ٠,٢٢٢١٦٨ غرام من الذهب الخالص.

وقد اتاح تطور الاقتصاد الوطني كله وزيادة كمية البضائع وتخفيض اسعارها، الفرصة لرفع الغطاء الذهبي للروبل الى ٠,٩٨٧٤١٢ غرام من الذهب منذ ١ يناير سنة ١٩٦١.

هكذا اذن، ان متانة وثبات النظام النقدى هما نتيجة للانتاج المتطور بشكل طبيعي ولتداول البضائع. ويساعد النقد الثابت بدوره على تطور الانتاج والتجارة وعلى تموين الاهالي بصورة افضل وعلى رفع انتاجية العمل. فاذا لم يستطع الكادحون ان يشتروا بالنقود المدفوعة لهم لقاء عملهم، البضائع اللازمة لهم فان النقود تفقد دورها كحافز على الانتاج.

في اوقات مختلفة، جرى في كل الاقطار التي سارت بعد الثورة في طريق بناء الاشتراكية، مع احياء الاقتصاد وتطويره، اصلاح نقدي وتقوية للعملة النقدية. وبدون هذا تستحيل اية ادارة مبرمجة للاقتصاد وكذلك اى تطور له. والذي يؤمن ثبات النظم النقدية للنظام الاجتماعي الجديد هو الاقتصاد المبرمج والنمو المتواصل للانتاج الصناعي والزراعي وتداول البضائع. وتعبر النقود في

الاقتصاد الاشتراكي عن العلاقات الانتاجية الجديدة وتستخدمها الدولة كاداة القيادة المبرمجة للاقتصاد.

وفي اكثرية الاقطار المتحررة اجريت الاصلاحات النقدية الرامية الى تعزيز النقد ورفع دوره في النضال من اجل الاستقلال الحقيقي عن الامبريالية.

عند تثمين اهمية الاصلاحات النقدية يمكن القول بان تكوين العملة الوطنية هو قبل كل شيء اجراء لتخلص القطر من كونه مستعمرة. ويجب ان تصبح العملة الوطنية من حيث دورها الاقتصادي، الاداة لتخطيط الاقتصاد الوطني.

بهذا الشكل ترتبط الاصلاحات النقدية في الاقطار المتخلفة سابقا والنامية حاليا بالادارة المبرمجة للاقتصاد. تقوية النقد واستعماله بشكل مخطط هما الوسيلة الهامة للتحكم بالسوق في القطر.

للتحكم المبرمج بالسوق في البلدان التي كانت مستعمرات، خصائص كبيرة بالمقارنة الى الاقطار الرأسمالية المتطورة قبل الثورة. من الضروري في الدول الوطنية الفتية، قبل كل شيء اخضاع التجارة الخارجية للادارة المبرمجة، تلك التجارة التي ظلت تتحقق حتى الآن في

القسم الاغلب منها مع الاقطار الرأسمالية. ففي بلدان افريقيا يعود اكثر من ٨٠٪ من الاستيراد والتصدير حتى وقت متأخر الى اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية وانجلترا. ولم يعد الى الدول الاشتراكية ودول آسيا النامية الا خمس التداول التجاري الخارجي.

ويجب الا يغيب عن البال، فيما يخص التجارة الخارجية وكذلك كل الاقتصاد الوطني، انه يجب ان تعتمد الادارة المبرمجة على اسس اقتصادية متينة. مثلاً، اقامة احتكار الدولة او ضبط التجارة الخارجية هما اجراء ضروري ومفيد بصورة مطلقة في النضال من اجل استقلال القطر عن الامبرياليين استقلالاً اقتصاديا حقيقيا. ولكن لاجل تعزيز الاستقلال الحقيقي لا بد من تغيير تدريجي لبنيان الاقتصاد كله: تطوير الزراعة متعددة الفروع وانشاء الصناعة الخاصة بالقطر التي تتيح امكانية تطوير العلاقات التجارية الخارجية بشكل اوسع وانفع.

تواجه الدول الوطنية الفتية في التجارة الداخلية صعوبات غير قليلة وذات صفة خاصة تماما. وتنتصب امام هذه الدول لا مهمة التحكم المبرمج بالسوق الداخلية

الموجودة وحسب، بل كذلك مهمة انشائها وتطويرها بشكل مخطط.

فلئن تطورت الرأسمالية في اوروبا من العلاقات البضاعية النقدية فان العلاقات البضاعية النقدية في افريقيا تكونت تحت تأثير السوق الرأسمالية العالمية. ان استغلال سكان افريقيا الاصليين من قبل الرأسماليين الاجانب كان يحمل خلال مدة طويلة طابعا اكراهيا غير اقتصادي. وكان اهالي افريقيا مضطرين الى الانتقال الى العلاقات النقدية قبل ان يستوجب ذلك تطور القوى الانتاجية والتقسيم الاجتماعي للعمل في بلدانهم. وظل اقتصادهم الخاص اقتصادا طبيعيا. ان النمو السريع لانتاج بعض المحاصيل الزراعية واخراجها الى السوق العالمية لم يصحبه الاتساع السريع المماثل للسوق الداخلية في المستعمرات. مثلا، كانت حصة الاقتصاد الطبيعي في المستعمرات الانجليزية في افريقيا الاستوائية ٧٠٪ من كل الارض المزروعة من قبل الافريقيين و٦٠٪ من القوة العاملة. وكان الاهالي الافريقيون مضطرين، لكي يحصلوا على ثمن ما يسمى بالجزية، الى البحث عن العمل في المزارع الكبيرة وفي المناجم. ولهذا تطورت العلاقات النقدية في هذه

الظروف بصورة اسرع مما نما فيها الأنتاج البضاعي والسوق الداخلية. ان التخلف في تطور الانتاج البضاعي والسوق الداخلية يجعل المهمات التي تواجه الدول الوطنية الفتية اكثر تعقيدا.

ان الدول الغربية التي تسعي الى الحفاظ على سيادتها الاقتصادية في المستعمرات السابقة تدعو الدول الفتية بالحاح الى السير في طريق ما يسمى بالمبادرة الحرة غير المحدودة بشيء. ولكن هذه المبادرة الحرة نعني الطريق الرأسمالي للتطور ذا المزاحمة والاستغلال وكل «الخيرات» الاخرى التي كابدت منها الشعوب كثيرا حين كانت في تبعية استعمارية.

ان مهمة الادارة المبرمجة للاقتصاد مع تطوير الانتاج البضاعي والسوق الداخلية، في وقت واحد، مهمة صعبة لا تتطلب تصميما ثوريا وحسب، بل كذلك التبصر والموقف الاقتصادي الحذر. ولكنها مهمة يمكن تحقيقها بالتأكيد.

ان المهمة العسيرة والمستحيلة حتى بالنسبة لأكثر الاقطار الرأسمالية تطورا وهي مهمة الجمع العضوي

بين البرنامج والسوق والتحكم المبرمج بالسوق واستخدامها لتطوير الاقتصاد الوطني كله، انما تصبح حقيقة واقعة في كل البلدان السائرة في طريق بناء الاشتراكية.

٧ ـ الاشتراكية والعمل

من اجل انتصار النظام الجديد على النظام القديم تلزم انتاجية عمل اكثر علوّاً. وتمكن، بالطبع، زيادة كمية المنتوجات في البلد عن طريق زيادة عدد العاملين. فاذا كان قسم من القادرين على العمل في ظل الرأسمالية لا يعمل بسبب عجز المجتمع عن توفير العمل للجميع وتوجد البطالة بصورة دائمة، واذا كان القسم الآخر لا يعمل لانه يملك رأسمالا، ويلقي كل الجهد على عاتق المعدمين، فانه في ظل الاشتراكية يستطيع كل القادرين على العمل ان يعملوا ويجب ان يعملوا. ويرتفع على هذا الاساس عدد العاملين من سكان القطر كله وتزداد كمية المنتوجات. ولكن هذا المصدر لنمو الانتاج لا يمكن ان يكون دائميا.

يمكن احراز بعض الارتفاع لمستوى حياة السكان في الآونة الاولى من قيام السلطة الشعبية بفضل القضاء

على الاستهلاك الطفيلي للاستغلاليين داخل القطر وبفضل ايقاف اخراج الارباح الى الخارج. ولكن هذا المصدر ايضا حري بالا يكون دائميا. ان المصدر المتين الوحيد الدائم فعلا لتحسين حياة السكان هو رفع انتاجية العمل. ولهذا فان انتصار النظام الجديد على النظام القديم يتوقف فى آخر الامر على مستوى انتاجية العمل الاجتماعي.

ما هي خصائص النظام الاشتراكي وميزاته لاحراز المستوى الاعلى لانتاجية العمل بالمقارنة الى الرأسمالية؟ اولا ، يصبح المنتجون مالكا جماعيا لكل وسائل الانتاج وكل الخيرات المادية التى يصنعونها. وان العمل للنفس ولكل المجتمع ، لا لاستغلاليين، يغير الموقف من العمل ويولد اهتماما حقيقيا برفع انتاجية العمل. وثانيا، يتطور الاقتصاد الاشتراكي بشكل منسق بلا ازمات وما تسببها من خسائر. وثالثا، لا يؤدي تطبيق التكنيك الجديد في المجتمع الاشتراكي الى البطالة بل يسهل العمل. ولهذا يكون الكادحون مهتمين بمكننة الانتاج ويشتركون بصورة نشيطة في الاختراعات والتجديدات التي يجعل تطبيقها الانتاج اكثر انتاجية. ورابعا، بما انه ليس في المجتمع الاشتراكي ارباب الاعمال الخاصة ولا المزاحمة فانه

يختفي منه ما يسمى بسر الانتاج ذلك الذي يصونه بدقة كل مالك لمصنع. كل جديد وكل آلة افضل وكل تدابير اكثر حكمة في العمل وكل تنظيم اكثر كمالا للجهد — كل هذا يمكن نشره واستخدامه في الاقتصاد الوطني كله. كل ميزات الاشتراكية هذه تخلق معا الظروف لتطور القوى المنتجة ولرفع انتاجية العمل الاجتماعي بدون حد.

الضرورة الموضوعية التي تمليها حاجات الناس الحياتية لرفع انتاجية العمل والامكانية الموضوعية لهذا، التي تحددها الظروف الاشتراكية للانتاج، تحولان النمو المطرد لانتاجية العمل الى قانون الاشتراكية المطلق.

تعود الاهمية الحاسمة في رفع انتاجية العمل في الاقتصاد الوطني كله لتطور فروع منه كالتعدين وبناء المكائن والصناعة الكيمياوية وانتاج الطاقة الكهربائية لانها تسلح الانسان بادوات عمل متقنة وذات انتاجية عالية.

ولكن المكائن مهما تكن جيدة لا تستطيع ان تعمل بدون الانسان، ومن تلقاء ذاتها. لهذا فان انتاجية العمل تتوقف على الناس القادرين على ادارة المكائن والعمل بها.

ويحتاج الانتاج الاشتراكي الكبير الذي يطبق المنجزات التقدمية للعلم والتكنيك، الى كوادر عالية المهارة من العمال والمهندسين والفنيين.

وفي مجرى البناء الاشتراكي تتحقق الثورة الثقافية. وهي تعني القضاء على الجهل والامية اللذين خلفهما النظام القديم. ويتحقق نمو هائل لمستوى المعارف بين السكان وتطور التعليم الاختصاصي العالي والمتوسط. هكذا مثلا، كان ثلاثة ارباع السكان في روسيا القيصرية اميين، واما المرأة المتعلمة فكانت واحدة من عشر النساء. ولقد اصبح الاتحاد السوفييتي منذ زمن بعيد بلد التعلم التام. ولقد تخرج من معاهد التعليم العليا في الفترة الواقعة بين سنة ١٩١٨ وسنة ١٩٦٠ ما يقارب ٤،٨ ملايين اختصاصي ذي تحصيل عال.واعدت المدارس المهنية خلال هذه الفترة ٧،٧ ملايين انسان ذي تعليم ثانوي مختص. ولقد دل احصاء السكان لكل الاتحاد السوفييتي في سنة ١٩٥٩ على ان ما يقارب نصف الاهالي البالغين في الاتحاد السوفييتي يملك اما تعليما عاليا او تعليما عاليا غير كامل او تعليما ثانويا او تعليم سبع سنوات.

وللتنظيم الصحيح للعمل كذلك اهمية كبيرة في رفع متواصل لانتاجية العمل. فللعمل دائما تنظيم اجتماعي معين يتغير تبعا للادوات التي يستخدمها الانسان في عمله وتبعا لعائدية تلك الأدوات اي تبعا للتطور القوى المنتجة وشكل الملكية لوسائل الانتاج.

يحقق الناس انتاج الخيرات المادية دائما بصورة مشتركة، متحدين في تعاونية معينة للعمل. التعاونية هي العمل المشترك المنظم لعدد من الناس في مشروع واحد او مشاريع مرتبط احدها بالآخر.

تتيح التعاونية الاشتراكية الفرصة للقيام بتقسيم مبرمج ومتعمق للعمل بين المشاريع وبين الفروع وبين الدول التي تدخل في الاسرة الاشتراكية. ان تقسيم العمل، اي تخصص المشاريع والفروع والاقطار بانتاج بعض الانواع من المصنوعات (مثلا المكائن والوقود وهذه المادة الخام او تلك الخ.)، وكذلك التخصص داخل المشاريع والفروع بانتاج بعض الاجزاء او المقاطع، يتيحان الفرصة لانتاج بضائع اكثر وافضل وارخص بالمقارنة الى الانتاجات غير المتخصصة. ولكن تقسيم العمل في ظل الاشتراكية لا يؤدي الى تخصص وحيد

الجانب ومفرط في الضيق كما هو صفة الرأسمالية. مثلا، كان الكثير من الاقطار ضعيفة التطور في ظل سيطرة الرأسمالية في وضع ملحقات للمتروبولات مصدرة للمواد الخام. وتطور فيها تحت تأثير الرأسمال الاجنبي اقتصاد زراعة المحصول الواحد، مثلا، انتاج السكر فقط او البن فقط او الفول فقط او فستق العبيد فقط والكاكاو وغير ذلك من المحاصيل وقد حكم هذا التقسيم الرأسمالي للعمل على الاقطار التابعة بان تظل في حالة المزرعة العالمية واعاق تطورها. يتصف التعاون الاشتراكي في العمل داخل القطر وبين الدول، بطابع التقسيم الجديد للعمل، تقسيم يسرع بالتطور واستكمال الانتاج المادي ورفع انتاجية العمل.

الضبط الواعي للعمال هو خاصية التعاون الاشتراكي للعمل. فاذا قام ضبط العمل في ظل الاقطاع على اكراه غير اقتصادي وقام في ظل الرأسمالية على التهديد بالجوع، فانه يتولد في ظل الاشتراكية ويتوطد اكثر فاكثر انضباط واع للعمال الذين لهم مصلحة حيوية في تطور الانتاج بوصفهم اربابا له.

ويتصف التعاون الاشتراكي للعمل بطابع الادارة

الوحدانية الممزوجة باشتراك الجماهير في ادارة المشاريع. يحتاج المشروع الكبير، من اجل ان يعمل فيه بوئام كثير من الناس، الى ادارة واحدة بارعة والى ان تكون المسؤولية على شخص واحد امام الدولة وامام طاقم المشروع. ومدير المشروع هو وكيل الدولة الذي يعمل نيابة عن الشعب ولصالحه. ولا تعني ادارة الفرد الواحد عزل الشغيلة عن ادارة المشروع. بل بالعكس، تفترض اشتراكهم جميعهم فيها. ويشترك شغيلة المشروع عن طريق النقابات في وضع برنامج المشروع ويستمعون الى تقارير الادارة عن سير تنفيذ البرنامج ويقدمون الاقتراحات حول تحسين عمل المشروع. وليس للادارة الحق بفصل العمال والمستخدمين دون موافقة النقابات.

الصفة المميزة لتعاون الاشتراكي للعمل هي المباراة الاشتراكية. تزعم البرجوازية وانصارها بان المزاحمة وحدها هي التي تتيح الفرصة لكل فرد في ان يظهر مدى قدرته. ولكن المزاحمة في واقع الحال تكبت بشكل وحشي كفاءة الاكثرية الساحقة من الكادحين. تؤدي المزاحمة الى خراب المنتجين الصغار والى اثراء حفنة قليلة من الاستغلاليين. وتعبر المزاحمة عن صراع الكل ضد الكل، اما المباراة

الاشتراكية فهي تعبر عن تعاون الكادحين الرفاقي وعن نضالهم المشترك من اجل الرقي العام. المباراة الاشتراكية هي عبارة عن حركة الكادحين الواسعة التي مبدأوها هو: إلحق بالسابقين، وساعد المتخلفين، واحرز الرقي العام للانتاج. تجري المباراة من اجل تجاوز البرنامج ومن اجل رفع انتاجية العمل وتحسين نوعية المنتوجات وتخفيض تكاليفها ومن اجل توفير المواد الخام والمواد الاخرى والوقود والطاقة الكهربائية. وتتجلى فى المباراة بسطوع علاقة الناس الربوبية الجديدة بالانتاج والعمل لخير المجتمع بأسره.

وكل هذه الخصائص للتنظيم الاشتراكي للعمل تضمن في ظل النهضة المطردة للمستوى التكنيكي للانتاج، النمو الدائم لانتاجية العمل. فقد نمت انتاجية عمل العمال في الاتحاد السوفييتي خلال اعوام التطور الاشتراكي الى اكثر من ١٢ ضعفا. وارتفعت انتاجية العمل في الزراعة خلال اعوام التطور الاشتراكي الى ٥ اضعاف.

لاجل احراز انتاجية اجتماعية اعلى للعمل، من المهم التقليل من المصروف لا من العمل الحي وحسب،

بل ومن الجهد المادي، بالنسبة لوحدة المنتوج. وهذا لا يعني رفع انتاج العامل الواحد (كمية المنتوجات في وحدة زمنية معينة) وحسب، بل يعني كذلك الاستخدام الاكثر حكمة للماكنة والاجهزة والطاقة الكهربائية والمواد الخام وكل المواد الاخرى التي بذلت على انتاجها جهود اكثر في السابق. ومن المهم لانتاجية العمل الاجتماعي ان ترتفع لا في المعدل للعامل المنتج وحسب، بل لكل العمال بصورة عامة الذين يشتغلون في هذا المشروع اوفي ذلك الفرع. ولا بد لهذا من مراعاة توازن صحيح اقتصاديا بين العمال والمستخدمين في المشروع وعلى العموم فى كل فرع من فروع الاقتصاد. يمكن ان «تبتلع» الهيئة الادارية المفرطة في التضخم كل التوفير المكتسب بفضل رفع انتاجية عمل العمال.

واخيرا فان الدليل العام على انتاجية العمل الاجتماعي للقطر بصورة عامة هو مقدار الدخل الوطني (اي القيمة المنتجة من جديد خلال عام)، بالنسبة للفرد العامل في الاقتصاد الوطني، وفي المعدل بالنسبة لكل نسمة من مجموع السكان. ولرفع هذا المقياس تجب مراعاة تناسب صحيح مبرر اقتصاديا فى الظروف المعينة الملموسة لكل

قطر للعاملين فى الانتاج المادي حيث يتكون الدخل الوطني، وفي مجال التعليم والصحة والادارة وغير ذلك. فاذا استوجب الامر عند وجود امكانية مهما كانت قليلة، زيادة عدد المعلمين والاطباء فان من الواجب ضبط وتحديد عدد الناس المشتغلين في الجهاز الاداري بشكل صارم جدا. ولا يجب ان تضيع على مصاريفهم التوفيرات المكتسبة بفضل رفع انتاجية عمل العمال والفلاحين. في ظل تناسب افضل واكثر ملاءمة بين العاملين المنتجين وغير المنتجين، تتوفر حتى في بلد غير متطور جدا وذي مستوى غير عال لانتاجية العمل بالنسبة للعامل الواحد، امكانية استخدام هذا التوفير القليل بصورة نافعة اكثر لتطوير الاقتصاد ورفع رفاهية الشعب بالقياس الى تلك البلدان التي تكون انتاجية عمل العمال والفلاحين فيها ارفع، ولكن تكاليف الهيئة الادارية التي يكثر العاملون فيها تكون اكبر.

لنمو انتاجية العمل الاجتماعي اهمية كبيرة جدا بالنسبة لانتصار الاشتراكية في كل قطر على حدة وعلى النطاق العالمي. ويمكن دحر الرأسمالية بصورة نهائية، وستندحر

حتما، بفضل خلق الاشتراكية انتاجية جديدة للعمل الاجتماعي ارفع بكثير.

يكوّن التنظيم الجديد للعمل في كل مجتمع دوافعه الخاصة به الى العمل. ويلعب توزيع الخيرات المادية في هذا دورا كبيرا. فمن المعروف ان استثمار البرجوازية في ظل الرأسمالية بعمل الآخرين يصحبه ما يناسبه من التوزيع: لا يحصل على دخل اكبر من يعمل، بل ذلك الذي يملك رأسمالا اكبر. وان الركض وراء الارباح هو الدافع للانتاج لدى البرجوازية. اما العامل فمضطر الى ان يعمل لانه لا يملك وسيلة للعيش غير قدرته على العمل التى يبيعها للرأسمالي.

فما هو اذن الدافع الى العمل في المجتمع الاشتراكي؟

ان ادراك الكادحين بانهم اصبحوا هم المالكين وانهم يعملون لانفسهم هو الدافع الكبير المتنامي ابدا. ويتجلى هذا الدافع في صورة مادية كذلك. فهو في ظل الاشتراكية التوزيع حسب كمية العمل وكيفيته. مبدأ التوزيع هذا هو الصفة الهامة من صفات التنظيم الاشتراكي للعمل، اذ ان هذا التوزيع هو وسيلة لحث كل اعضاء المجتمع على العمل النافع.

مبدأ التوزيع حسب العمل مشروط بمتطلبات الانتاج المادي، اي ان له صفة موضوعية. وبما ان الاشتراكية تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج فانه ليس في امكان اي فرد كان من افراد المجتمع ان يعيش على حساب جهد الغير.

تتجلى عمومية العمل الاشتراكية والزامه في مبدأ «من لا يعمل لا يأكل». ولكن ما مقدار ما يستطيع ان يحصل عليه عضو المجتمع جزاء عمله؟ فهناك عامل اكثر مهارة ويخلق في ساعة عمل كمية اكبر من القيم المادية. والآخر اقل تعلما او ليست لديه مهارة ابدا ويمارس اعمالا ثانوية بسيطة. وواحد اكثر جلدا ويعمل بنتائج اكبر من الآخر، الاقل قوة وجلدا. واحد يمارس اعمالا مرهقة والآخر يمارس اعمالا اسهل. ودرجة مكننة العمل في ظل الاشتراكية ليست واحدة. وبالتالي تبقى في الانتاج المادي نفسه، في ظل الاشتراكية، ظروف تباين كبير بين العمل الماهر وغير الماهر، بين الجهد الذهني والعضلي. لذلك لا يمكن ان يتم التوزيع، اذا لم يبتعد عن الانتاج بل يخدمه، بدون اخذ هذه الفوارق في الجهد بنظر الاعتبار. ويجري التوزيع في

ظل الاشتراكية وفقا لكمية ونوعية جهد كل عامل. فالعمل الاكثر مهارة والاكثر انتاجية يمنح العامل الحق في الحصول على دخل اكبر. التوزيع حسب كمية الجهد ونوعيته هو الدافع القوي الى رفع المهارة والى نمو انتاجية العمل. التوزيع بالتساوي، اي الواحد بالنسبة للجميع، دون اعتبار انتاجية العمل، من شأنه ان يعيق نمو الانتاج وتكامله. بهذا الشكل، التوزيع حسب كمية الجهد ونوعيته هو المبدأ الاهم لتنظيم الانتاج والدافع لتطوره وتكامله لاحقا.

ان التوزيع حسب العمل هو قانون الاشتراكية الاقتصادي الموضوعي. وهو يختلف بشكل جذري عن التوزيع حسب رأس المال في المجتمع البرجوازي. يجري نمو انتاجية العمل في ظل الرأسمالية لمصلحة البرجوازية. فكلما كان انتاج القيم المادية اكثر، كلما زاد وتعمق التناقض بين العمل ورأس المال وتنمو حصة البرجوازية من الدخل الوطني وتقل حصة الكادحين منه. ارتفاع انتاجية العمل في ظل الاشتراكية يصحبه نمو مداخيل ورفاهية كل اعضاء المجتمع.

ولكن لا يحصل كل فرد في ظل الاشتراكية ايضا

على كل منتوج عمله. فلو اعطى المجتمع كل شغيل كل ما انتج، لاستهلاكه الشخصي، لحرم المجتمع من الاموال لتوسيع الانتاج وبناء المصانع والمعامل الجديدة والطرق، ولما كان في امكانه منح الناس التعليم وبناء المستشفيات وتمويل الجهاز الاداري ولا القيام باود العاجزين وتربية الجيل الجديد في مؤسسات الطفولة المختلفة والمدارس ومعاهد التعليم العالي. ولذا فان العمل في المجتمع الاشتراكي المتحرر من الاستغلال يتضمن عملا ضروريا وعملا زائدا. ويذهب حاصل العمل الضروري الى سد حاجات الكادحين الشخصية في المأكل والملبس والمسكن والحاجات الثقافية الاخرى كزيارة السينما والمسارح وشراء الكتب والصحف وغير ذلك. اما حاصل العمل الزائد فهو ما يصرف على سد حاجات المجتمع ولوازمه اي على توسيع الانتاج وعلى الاستهلاك الاجتماعي.

لتوزيع المنتوجات حسب كمية العمل ونوعيته لا بد من حساب، بصورة مضبوطة، نفقات عمل كل عامل. وتحسب منتوجات عمل كل عامل في مجال الانتاج المادي لا بمقاييسها العينية اي بامتار القماش واطنان

الفحم وما شاكل ذلك وحسب، بل كذلك بالشكل النقدي المشترك بين كل انواع العمل. ويجرى الدفع عن عمل كل العمال في المشاريع الحكومية على شكل راتب نقدي. ولكن هذا النوع من الدفع اي الاجرة النقدية عن العمل يحصل عليها الكادحون في المجتمع الرأسمالي كذلك. فبم اذن تتميز اجرة العمل في ظل الاشتراكية عن الاجرة في ظل الرأسمالية؟ ان محتواهما مختلفان تماما رغم التشابه الخارجي. ان اجرة الكادحين العاملين لصالح الرأسماليين لا تحددها نتائج العمل بل قيمة القوة العاملة التي يبيعها العمال، كالبضاعة، الى ارباب المصانع والمعامل. اما اجرة الكادحين في ظل الاشتراكية، الذين يعملون لانفسهم ولمجتمعهم الذي هم فيه اصحاب كل ما ينتجون، فهي عبارة عن الجزء من الدخل الوطني المخصص لكل عامل وفقا لعمله. وتتوقف زيادة الاجرة في ظل الاشتراكية، قبل كل شيء، على المستوى المحرز لانتاجية عمل كل عامل على حدة وكل العاملين في المجتمع بصورة عامة.

ارتفاع انتاجية العمل في ظل الاشتراكية، تصحبه بالتأكيد زيادة مداخيل العاملين. هكذا مثلا، في الاتحاد

السوفييتي ارتفعت انتاجية العمل بالنسبة لكل عامل في الصناعة من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٦٠ الى ما يقارب ٣ اضعاف، ونمت المداخيل الفعلية للعمال والمستخدمين خلال هذه الفترة حسب العامل الواحد الى ٢,١ ضعف. واليك مثالا من نوع آخر. ارتفعت انتاجية العمل في فرنسا خلال العشرين عاما (من ١٩٣٧ الى ١٩٥٧) الى ٥٦٪ اما الاجرة الفعلية فهي لم ترتفع خلال هذه الفترة وحسب، بل انها هبطت الى ٣٤٪. وارتفعت انتاجية العمل في الولايات المتحدة الاميركية من سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٥٨ الى ٥٤٪ ولكن الاجرة الفعلية لم ترتفع الا الى ٦٪. فالعلاقة المباشرة بين الاجرة وانتاجية العمل هي الصفة المميزة للتوزيع الاشتراكي وفقا للعمل.

الخاصية الثانية للتوزيع في ظل الاشتراكية هي في ان مداخيل السكان تتكون لا من المداخيل الفردية المقبوضة حسب العمل وحدها، بل كذلك من مختلف المدفوعات والتسهيلات المصروفة من رصيد الاستهلاك الاجتماعي، (عن طريق المستشفيات ودور الراحة والمصحات ورياض الاطفال ودور الحضانة ومخيمات الطلائع الاحداث وغير ذلك من اشكال الاستهلاك

علاوة على الاجرة حسب العمل). والمصدر الذي تتكون منه اعتمادات الاستهلاك الاجتماعي هو المنتوج الزائد. وهذا دليل مقنع على ان تقسيم العمل في ظل الاشتراكية الى عمل ضروري وعمل اضافي هو تقسيم اصطلاحي. اذ يرجع في نهاية المطاف الى اعضاء المجتمع، مرة اخرى كل ما يعطيه كل عامل من منتوج عمله الى احتياجات المجتمع.

ان ارصدة الاستهلاك الاجتماعي هي تلك الحصة من الدخل الوطني التي تستعمل لتأمين حاجات اعضاء المجتمع الاشتراكي على الاسس المجانية او المخفضة، اي فوق الاجرة حسب العمل.

تزداد ارصدة الاستهلاك الاجتماعي بسرعة. فقد نما مقدارها في الاتحاد السوفييتي من سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٦٠ من ٤,٢ مليارات روبل الى ٢٤,٥ مليار روبل. ولكن مع هذا تحتل المداخيل حسب العمل، وستظل تحتل في مدى فترة بناء الشيوعية كلها، المكان الرئيسي في كل المداخيل التي يحصل عليها سكان الاتحاد السوفييتي.

تنفق المداخيل المالية المقبوضة حسب العمل على شراء البضائع الضرورية للاستهلاك، تلك التي تكوّن الملكية الشخصية لاعضاء المجتمع الاشتراكي. فالاشتراكية لا تلغي الملكية الشخصية. في ظل الاشتراكية لا مكان لاستغلال الانسان للانسان ولا لتلك الظروف التي يمكن ان تتحول فيها الملكية الشخصية الى رأسمال. اما الملكية الشخصية التي مصدرها هو العمل الاجتماعي النافع فانه لا يقضي عليها وحسب بل انها، على العكس، تزداد. فمن ضمن الملكية الشخصية لمواطني المجتمع الاشتراكي المواد الغذائية والملابس والاثاث البيتي والمنازل الصغيرة والسيارات والدراجات النارية وغير ذلك من الاشياء التي لا تستخدم بقصد الحصول على الربح، وادوات الاستعمال الطويل الاخرى. ويتجلى ارتفاع مستوى حياة الشعب في ظل الاشتراكية لا في بناء المدارس والمستشفيات والمساكن الحديثة والمخازن والمسارح وحسب، بل كذلك في نمو المداخيل الشخصية.

ربما يكمن في التوزيع اكثر مما في اي مجال آخر من الاقتصاد، خطر خرق القوانين الاقتصادية الموضوعية. ولقد اظهرت تجربة السنين الطوال للتطور

الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي، وكذلك تجربة بناء الاشتراكية في الاقطار الاخرى، انه قد يظهر في الادارة المبرمجة للاقتصاد حساب ناقص او انتهاك مباشر للقانون الاقتصادي للتوزيع حسب العمل.

يمكن ان يظهر انتهاك مبدأ التوزيع حسب العمل مثلا في ان رصيد الاستهلاك الشخصي في القطر يتكون فقط من الاموال التي تبقى بعد سد حاجات اجتماعية كتوسيع الانتاج وبناء المعامل الجديدة والطرق والمدارس والمستشفيات والملاعب وغير ذلك من اللوازم. في مثل هذا الموقف من رصيد الاستهلاك الشخصي يمكن ان يكون حجمه الفعلي قليلا لدرجة يكون معها دخل كل انسان، مع اصح توزيع لذلك الرصيد حسب عمل كل عامل، من الضآلة بحيث لا يستطيع ان يسد اشد حاجات الانسان ضرورية. ولا يكون العامل في حالة كهذه مهتما بان يعمل بشكل جيد وبان يرفع انتاجية العمل. وهذا يعني انه لكي يتم التوزيع حسب العمل فعلا لا بد من تكوين رصيد الاستهلاك في القطر، لا كاموال متبقية بعد كل مصارف الدولة على توسيع الانتاج وسد حاجات الاستهلاك الاجتماعي، بل بما يتناسب ونمو انتاجية

العمل والدخل الوطني. ويجب ان توجه نسبة معينة من زيادة الدخل الوطني الى رصيد الاستهلاك الشخصي، مع حساب الظروف الملموسة للبلد.

ان انتهاك قانون التوزيع حسب العمل ينسف واحدا من المبادئ الرئيسية للاقتصاد الاشتراكي، وهو مصلحة العامل المادية في نتائج عمله، وهذا يلحق ضررا بتطور الاقتصاد كله. ان مصلحة الكادحين المادية في نتائج عملهم في ظل الاشتراكية لا تمت باية صلة الى طموح ارباب الاعمال الخاصين الصغار والرأسماليين الى الاغتناء لان اساس النظام الاشتراكي هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج التي لا وجود في ظلها للظروف الموضوعية لاثراء انسان على حساب الآخر ولهذا فلا مجال لاي تبرجز ولا يمكن ان يكون. ان المصدر الوحيد لرفاهية كل عضو من اعضاء المجتمع الاشتراكي هو العمل. ولهذا فان مصالح كل انسان وكل جماعة تنطبق في اساسها على مصالح المجتمع بأسره.

ان انكار الصفة الاشتراكية للمصلحة المادية وذلك تحت ستار النضال من اجل نصوع المذهب الثوري، يعني في الواقع الاهمال الفظ للمصالح المادية لجماهير

الشعب وقمع الشعور لديها بانها ارباب الانتاج والحافز على رفع انتاجية العمل.

مثل هذا التجاهل لقانون التوزيع حسب العمل يشوه مبادئ الاشتراكية ومثلها العليا. ومع ان انتهاكات قانون التوزيع حسب العمل جرت تحت قناع مزركش من الاهتمام بالانتاج والتكديس، فانها الحقت فعليا اضرارا كبيرة بالانتاج وحكمت عليه بالرقود والمراوحة في مكانه.

وتحدث، ولو نادرا، انتهاكات قانون التوزيع حسب العمل من الموقف المعاكس تماما للمذكور اعلاه، وذلك في شكل موقف استهلاكي ضيق عند تحديد حجم رصيد الاستهلاك بكامله في المجتمع واجور العمل الفردية دون حسبان الحساب لمستوى انتاجية العمل ومقدار الخيرات المادية في القطر. وغالبا ما علّل هذا الاهمال للظروف الموضوعية للانتاج والتوزيع الاجتماعيين، بالاهتمام بخير الناس. ولكن الواقع ان التوزيع بصورة مستقلة عن انتاجية العمل، اى الاستهلاك لا حسب الاموال المتوفرة، يعني الاتيان على ثروات الشعب، وهو كمن يقطع الغصن الذي يجلس عليه. ان اجرة العمل فوق ما عليه مستوى انتاجية العمل ليست اهتماما

بخير الشعب، بل هي نسف لاسس وجود الاقتصاد الاشتراكي. ان كل تبذير لارصدة اجرة العمل، دون ما يناسبها من زيادة الخيرات المادية في الاقتصاد، يؤدي حتما الى هبوط النقد واختلال الاقتصاد.

ويصادف بصورة اغلب انتهاك قانون التوزيع حسب العمل على صورة محاولات توزيع متساو للمداخيل بين اعضاء المجتمع كلهم. هذا مع العلم بان مثل هذه الميول الى المساواة تظهر بمظهر توزيع اشتراكي حقيقي وحتى شيوعي. بينما الواقع ان التوزيع بالتساوي يكون في تناقض مع الظروف الواقعية للانتاج الاجتماعي المادي ويعرقل تطوره.

خلال السنوات الاولى بعد تنظيم الكولخوزات في الاتحاد السوفييتي وزعت المداخيل في كثير من التعاونيات بالتساوي بين اعضاء التعاونية كلهم بغض النظر عن كيفية عملهم في الاستثمارة الاجتماعية. وفي بعض الكولخوزات اخذ بنظر الاعتبار عند التوزيع فقط خروج الكولخوزيين الى العمل ولم يأخذوا بالحسبان كيف عمل كل فرد وباي قسط ساهم في تطور الاستثمارة الاجتماعية وفي كولخوزات اخرى وزع الدخل حسب الافواه اي

وزعوا الدخل بين كل افراد عوائل اعضاء التعاونية. وفي مثل هذا التوزيع وجد الاعضاء المتقاعسون والكسالى في التعاونية في حال افضل، اي اولئك الذين كانوا يعيشون على حساب العاملين بجد. وخسر الاخيرون في مثل هذا التوزيع، ثم في نهاية الامر فقدوا اهتمامهم بالانتاج الجماعي. ولا تستطيع الكولخوزات في التوزيع المتساوى، لا رفع انتاجية العمل ولا زيادة انتاج المحاصيل. وتفقد كولخوزات كهذه بسرعة سمعتها كمشاريع اشتراكية.

التوزيع حسب العمل يعني القضاء على عدم المساواة الملازمة للمجتمعات الاستغلالية اي عدم المساواة بين الملاكين العقاريين والفلاحين، بين الرأسماليين والعمال. ولكن التوزيع حسب العمل يفترض الابقاء على التفاوت في المداخيل وبالتالي التباين في مستوى حياة اعضاء المجتمع الاشتراكي. ولكن حتى التباين في مستوى الحياة المرتبط بتوزيع المداخيل حسب العمل، مهما كان كبيرا لا تمكن مقارنته بتلك الهوة التى تفصل بين معيشة حفنة من الاستغلاليين ومعيشة الملايين من جماهير الكادحين في المجتمع الرأسمالي. هذه الهوة تصبح مع تطور الرأسمالية اكثر اتساعا وعمقا. ويتقلص بالتدريج

التفاوت في مستويات حياة الفئات المختلفة من السكان في ظروف التطور الاشتراكي للمجتمع.

يجرى التقريب بين الواردات ومستوى حياة الفئات المختلفة من سكان القرية والمدينة في ظل الاشتراكية، كالعادة، على اساس رفع مهارة العمل وانتاجيته اي بالضبط على اساس التوزيع حسب العمل. ولكن هذا لا يستثني ان تقوم حكومات الاقطار الاشتراكية، بقدر ما تنمو انتاجية العمل الاجتماعي وزيادة كميات البضائع للاستهلاك الشعبي، برفع اجور العمال ذوي الاجور المنخفضة ، بغض النظر عن مهارتهم او انتاجية العمل الفردية. ولكن يظل المبدأ الرئيسي لتوزيع المداخيل في ظل الاشتراكية هو التوزيع حسب العمل.

تلعب ارصدة الاستهلاك الاجتماعي دورا كبيرا في التقريب بين مستويات واردات الشغيلة. وتحصل العائلات ذات الدخل القليل على تسهيلات اكبر في صورة اعالة اطفالها في دور الحضانة ورياض الاطفال ومخيمات الطلائع الاحداث. ومعدل ما يحصل عليه السكان في الاتحاد السوفييتي عموما من ارصدة الاستهلاك الاجتماعي يساوي ٢٥٪ من مجموع الواردات، اما ما

يحصل عليه الشغيلة ذوو الاجور الواطئة فيقارب ٣٥ ــ ٤٥٪. ومع ذلك فان الطريق الرئيسي الارسخ الارحب للتقريب بين مقاييس الواردات ومستويات حياة اعضاء المجتمع الاشتراكي هو طريق تطوير القوى المنتجة ورفع كفاءة العمل وانتاجيته الى جانب ذلك.

ان المحاولات التي نصادفها احيانا لاقامة المساواة بين مداخيل كل اعضاء المجتمع تعكس، كالعادة، تأثير الانتاج المتخلف ونقص مهارة العمال الذين يرون في التوزيع بالتساوي الامكانية الوحيدة لرفع مستوى حياتهم. ولكن مثل هذه الوسيلة لرفع مستوى الحياة وسيلة مضللة لان التوزيع بالتساوي يحكم على الانتاج، ومعه مستوى حياة الناس ايضا، بالمراوحة في مكانه.

تنتج مبادئ واشكال التوزيع عن مستوى وتنظيم الانتاج الاجتماعي وتتصف بطابع موضوعي. واي انتهاك للقانون الاشتراكي القائل بالتوزيع حسب العمل، مهما كانت مقاصده خيرة ذاتيا، يلحق الضرر بالاقتصاد وبمصالح المنتجين ايضا. اما التوزيع الصارم الدائب حسب العمل فانه يعزز المجتمع الاشتراكي ويدفع به الى الامام في طريق التقدم.

٨ ـ أسرة الاقطار الاشتراكية

خلال اكثر من ربع قرن ناضلت الجمهورية السوفييتية الفتية منفردة وفي ظروف التطويق الرأسمالي، من اجل انتصار الاشتراكية. ووجهت قواها نحو بناء المجتمع الجديد ونحو الحفاظ على ما انشأته. كان الاتحاد السوفييتي اشبه ما يكون بالعامل الذي يبني بيد بيته الجديد ويحمل في اليد الاخرى بندقية لصيانة اعز عمل لديه ضد تطاولات الاعداء المتكاثرين والمسلحين حتى أخمص الاقدام.

بعد ان ارسى الشعب السوفييتي اسس المجتمع الجديد ولم يكن قد انتهى بعد من تشييد بناء الاشتراكية كله، اضطر الى ايقاف هذا البناء والى ان يرمي بكل قواه لصد الفاشية الالمانية. وتمكن الاتحاد السوفييتي بثمن من التوتر العظيم لقواه، من ايقاف جيش الفاشست اللجب، وليس هذا وحسب، بل تمكن من سحقهم كذلك، ومن تحرير كثير من شعوب اوروبا من نير سلطة المحتلين الالمان. وقد جلى الاتحاد السوفييتي بانتصاره على الفاشية بوضوح امام شعوب كل العالم قوة ومتانة النظام الاشتراكي. وتحت تأثير هذا النصر سارت في طريق التطور الاشتراكي

بعد الحرب العالمية الثانية مجموعة من بلدان اوروبا وآسيا ومن بعد في اميركا اللاتينية كذلك. وتكونت المنظومة الاشتراكية العالمية للاقتصاد. وقد دل تكوّن المنظومة الاشتراكية العالمية على متانة وحيوية الاشتراكية وقوتها الجاذبة. وكان هذا النتيجة الاساسية لتطور المجتمع فى العصر الحديث.

لا تقوم العلاقات المتبادلة بين بلدان المنظومة الاشتراكية العالمية على استعباد قطر لاقطار اخرى ولا على القسر، بل على الطواعية التامة وصيانة استقلال وسيادة كل قطر يدخل في اسرة البلدان الاشتراكية.

ومثلما يتطور المجتمع في حدود القطر الواحد، اثناء فترة بناء الاشتراكية، على اساس صراع القديم والجديد، حسب مبدأ «من الغالب ومن المغلوب»، كذلك يصبح المحتوى الاساسي لتطور المجتمع الحديث بأسره هو النضال وتباري نظامين عالميين للاقتصاد.

كما هو الحال داخل القطر الواحد، كذلك في المضمار العالمي ينتصر اسلوب الانتاج الاكثر تقدمية والمتطور لصالح الشعب، بمساندة كاملة وباشتراك نشيط خلاق من قبل جماهير الكادحين.

للمنظومة الاشتراكية العالمية ميزات كبيرة بالمقارنة الى الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومع تطور الاشتراكية وتوطدها تصبح الملكية الجماعية لوسائل الانتاج في كل قطر هي الاساس الاقتصادي لاسرة البلدان الاشتراكية بكاملها. وهي توحدها وتجعل تحالفها اكثر متانة. يسود النظام الاشتراكي في الوقت الحاضر في كل فروع الاقتصاد في كل الاقطار الداخلة في المنظومة الاشتراكية العالمية.

ان سيادة الملكية الجماعية في كل فروع الاقتصاد توحد البلدان الاشتراكية وتعطيها امكانية التطور بسرعة بصورة مبرمجة. هكذا زاد الانتاج الصناعي في اقطار الاشتراكية في سنة ١٩٦٢ الى حوالي ٨ اضعاف بالمقارنة الى سنة ١٩٣٧، اما في الاقطار الرأسمالية فقد زاد خلال الفترة نفسها الى ٢٫٧ ضعف. ونمت سريعا بصورة خاصة صناعة البلدان الاقل تطورا في السابق. فقد نما منتوج الصناعة في بلغاريا، بالمقارنة الى سنة ١٩٣٩، الى ١٥ ضعفا؛ وفي منغوليا، بالمقارنة الى سنة ١٩٣٧، الى اكثر من ٣٠ ضعفا. وقد بلغت حصة اقطار الاشتراكية من الانتاج الصناعي العالمي في الوقت الحاضر ٣٨٪.

من اجل ربح السباق الاقتصادي مع الرأسمالية، على البلدان الاشتراكية ان تستخدم بصورة جيدة وكاملة كل ميزات الاشتراكية سواء داخل كل قطر على حدة او في حدود المنظومة الاشتراكية العالمية كلها. فمن اجل الحد الاقصى من كسب الوقت في السباق مع الرأسمالية، تستطيع البلدان الاشتراكية استخدام وسيلة جبارة كتعاونية الانتاج وتخصيصه على اساس توافق برامجها الاقتصادية الوطنية.

على نقيض التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل، الذي يتطور عفويا، وفي سير الصراع التنافسي بين الاقطار المختلفة والذي يعبر عن علاقة استغلال البلدان الضعيفة من قبل الاقطار القوية، يتكون التقسيم الاشتراكي العالمي للعمل بصورة واعية وبرنامجية. فهو قائم على حسبان الحساب لخصائص كل قطر وامكانياته الطبيعية والاقتصادية. يضمن التقسيم الاشتراكي للعمل تطورا اكثر ملاءمة وفعالية للقوى الانتاجية لصالح كل المعسكر الاشتراكي وكل قطر على حدة. وتبنى العلاقات الاقتصادية بين الاقطار الاشتراكية على التعاضد والمنفعة المتبادلة.

في ظل التقسيم المبرمج للعمل بين الاقطار الاشتراكية تنتفي الضرورة في كل قطر على حدة لتطوير كل فروع الصناعة الحديثة. فكل قطر يطور تلك الفروع التي هي اكثر صلاحا للحصول على كمية اكبر من المنتوجات الارخص واعلى نوعية. وفي هذا تصبح كل الاقطار بلدانا صناعية ذات مجموعة ضرورية من فروع الانتاج.

يتيح التكنيك الحديث ومكننة الانتاج واتمتته امكانية الانتاج بالجملة لهذه البضائع او تلك وهذا الانتاج لا يعطي الوفرة الضخمة في نفقات العمل الاجتماعي الا بشرط ان يكون انتاج الجملة. ولا بد لمثل هذا الانتاج الغزير من سوق كبيرة للتصريف. بهذا الشكل، تتطلب ظروف الانتاج الحديث نفسها تنسيق البرامج الانتاجية للاقطار الاشتراكية. هكذا، اتفقت اقطار الاشتراكية في مجال بناء المكائن على ان يكون انتاج نوع واحد من السيارات في بولونيا والآخر في تشيكوسلوفاكيا والثالث في جمهورية المانيا الدمقراطية. وتنتج المكائن لتصفيح قطع غير كبيرة لكل الاقطار الاشتراكية في بولونيا وجمهورية المانيا الدمقراطية. اما لتصفيح قطع كبيرة فتنتج في الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا. ويوجد

مثل هذا الاتفاق فيما يخص المكائن الزراعية والآلات ـ الادوات وادوات الانتاج الاخرى.

ويذهب الحديد الخام والفحم والنفط من الاتحاد السوفييتي الى كثير من الاقطار الاشتراكية.

ان اجلى مظهر للتعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية هو انشاء انبوب النفط العملاق «الصداقة»، بتضافر الجهود، الذي يسيل فيه النفط من الاتحاد السوفييتي الى بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا الدمقراطية وهنغاريا. ان ايصال النفط بواسطة الانابيب ارخص بكثير من ايصاله بالسكة الحديدية.

هكذا، بمعونة التقسيم الاشتراكي العالمي للعمل، وبمعونة تعاونية الانتاج وتخصيصه، تزداد سرعة وتيرات تطور الاقتصاد. وتزول بالتدريج الفوارق المتكونة تاريخيا في مستويات التطور الاقتصادي للاقطار وترتفع انتاجية العمل الاجتماعي ويرتفع مستوى حياة الشعب.

ان تقسيم العمل هو الدليل على تطور القوى الانتاجية وهو الوسيلة لهذا، كما انه عبارة عن الضرورة الموضوعية لتطور الانتاج المادي الحديث. وقد ادت المحاولات في بعض الاقطار لصنع كل شيء بقواها